Distr.
GENERAL

E/ESCWA/GRID/2005/1
21 January 2005
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع النسيج والملابس الجاهزة

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

استعانت الإسكوا بالخبير الاقتصادي السيد محمد عبد الباسط الشمنقي لإعداد هذه الدراســـة، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الإسكوا.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن لأن جزءاً منها لم يكن متاحاً.

05-0044

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

الفصل

أولاً- الآثار الاقتصادية لمناطق التبادل التجاري الحر كمثال عن التكامل الاقتصادي ٤

ألف- تقييم نظري للانعكاسات الاقتصادية المتوقعة من إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين بلدين ناميين..... ٤

باء- تجارب بعض البلدان الأخرى في التكامل بين بلدان الجنوب..... ٧

ثانياً- أهمية قطاع المنسوجات والملابس في اقتصاد الجمهورية العربية السورية ومصر وأبرز التحديات التي يواجهها ١٠

ألف- أهمية قطاع المنسوجات والملابس في اقتصاد الجمهورية العربية السورية ومصر ١٠

باء- أبرز التحديات التي تواجه قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في الجمهورية العربية السورية ومصر ١١

ثالثاً- القدرة التنافسية لقطاع النسيج في الجمهورية العربية السورية ومصر..... ٢٥

ألف- دينامية السوق العالمية للمنسوجات والملابس..... ٢٥

باء- تطور القدرة التنافسية السورية والمصرية..... ٢٧

جيم- التجارة البينية القطاعية..... ٣٣

دال- القدرة التنافسية في الأسعار..... ٣٥

هاء- القدرة التنافسية في غير الأسعار ٤٠

رابعاً- انعكاسات إنشاء منطقة للتبادل الحر على قطاع النسيج في البلدين وطرق تدعيم المكاسب ٤٢

ألف- سياسة حماية قطاع المنسوجات والملابس في البلدين..... ٤٢

باء- المبادلات التجارية السورية-المصرية من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة ٤٥

جيم- الطريقة المعتمدة لقياس آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر ٤٨

دال- آثار إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع المنسوجات والملابس والاقتصاد في البلدين..... ٥١

المحتويات (تابع)

الصفحة

خامساً- النتائج والتوصيات ٦٥

المرفقات

١- مشروع الشراكة الأورو-متوسطية وبنود اتفاقي إقامة منطقتين للتبادل الحر بين مصر والجمهورية العربية السورية من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ٦٩

٢- التصنيف المفصل لكامل منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة المعتمد في هذه الدراسة حسب تصنيف الأمم المتحدة الموحد للتجارة الدولية (التنقيح ٣)..... ٧١

قائمة الجداول

١- مساهمة قطاع المنسوجات والملابس في اقتصادي الجمهورية العربية السورية ومصر ١١

٢- تطور الطاقات الإنتاجية وفق المنتج في الجمهورية العربية السورية بين عامي ١٩٦٣ و٢٠٠١ ..... ١٣

٣- أهم الدول المصدرة للملابس الجاهزة في عام ٢٠٠١ ..... ٢٦

٤- تطور هيكل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس ٢٧

٥- تطور هيكل الصادرات السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة..... ٢٨

٦- تطور توزيع الصادرات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين..... ٢٩

٧- توزيع الصادرات السورية حسب أهم الشركاء التجاريين ٣٠

٨- الحصص التصديرية للجمهورية العربية السورية ومصر في أبرز الأسواق العالمية للمنسوجات مقارنة بأبرز الدول المنافسة لعام ٢٠٠٢..... ٣٢

٩- حصص الجمهورية العربية السورية ومصر من أبرز الأسواق العالمية للملابس الجاهزة مقارنة ببعض الدول المنافسة لعام ٢٠٠٢ ..... ٣٢

١٠- تطور الواردات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة..... ٣٤

١١- تطور الواردات السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة..... ٣٥

١٢- مقارنة عالمية لكلفة العمل في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة..... ٣٦

١٣- تطور معدلات الفائدة الحقيقية في الجمهورية العربية السورية ومصر وبعض الدول المنافسة في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة ٣٨

١٤- تطور معدلات التضخم في الجمهورية العربية السورية ومصر وبعض الدول المنافسة في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة ٣٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٥- تطور التعريفة الجمركية على الواردات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة منذ توقيع اتفاق الغات حتى إلغاء نظام الحصص التصديرية ٤٢

١٦- معدل الضريبة الموحدة على الواردات في الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠١ ..... ٤٣

١٧- الضرائب على الواردات في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ..... ٤٤

١٨- تطور الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الجمهورية العربية السورية ٤٦

١٩- تطور الصادرات السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى مصر ٤٧

٢٠- نتائج محاكاة سيناريوهات التحرير التجاري في مصر على الاقتصاد الكلي ٥٨

٢١- نتائج محاكاة سيناريوهات التحرير التجاري في مصر على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ٥٩

٢٢- نتائج محاكاة سيناريوهات التحرير التجاري في الجمهورية العربية السورية على الاقتصاد الكلي ٦٢

٢٣- نتائج محاكاة سيناريوهات التحرير التجاري في الجمهورية العربية السورية على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ٦٣

المراجع ٧٢

مقدمة

بعد توقيع الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة في مراكش في عام ١٩٩٤، وهي الوثيقة التي كرست الاتجاه إلى تحرير التجارة العالمية وعرفت باتفاق منظمة التجارة العالمية، شرعت معظم الدول العربية في تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي ترتكز على تشجيع مبادرة القطاع الخاص، والحد من تدخل الدولة في القطاعات التنافسية، والتوجه إلى تحرير التجارة الخارجية عن طريق تقليص الحماية التي تمتعت بها اقتصاداتها منذ الاستقلال. وهذا التوجه إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي لم يعد اختيارياً بقدر ما هو إلزامي لجميع الدول العربية، إذ وضع تلك الدول أمام تحد جديد، فإما أن تفتح أسواقها أمام المنتجات المستوردة وتدعم اقتصاداتها بتنمية القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية، وإما أن تجد نفسها منعزلة عن الاقتصاد العالمي وتفقد بالتالي أهم أسواقها التقليدية التي اكتسبتها منذ الستينات لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية. وكان فشل سياسات الاقتصاد الموجه في تنمية اقتصادات الدول العربية، وبالتالي في الحد من البطالة والفقر، أبرز الأسباب الداخلية الداعمة لهذا التوجه إلى تحرير التجارة الخارجية. فحتى أواخر القرن الماضي، اتصفت الاقتصادات العربية بهيمنة القطاع العام على معظم أنشطتها، وبوجود سياسات حمائية قوية عزلت الاقتصادات العربية عن الاقتصاد العالمي، فأدت إلى تطور القطاعات غير التنافسية الموجهة للسوق الداخلية، وإهدار الموارد العامة للبلدان في هذه الأنشطة عوض التخصص في أنشطة أكثر جدوى وقدرة على اقتحام الأسواق الخارجية. ولهذه الأسباب، أصبحت اقتصادات الدول العربية تتصف بانعدام التنافسية، وارتفاع الأسعار، وانكماش الطلب الداخلي والخارجي نتيجة لتفاقم البطالة وانتشار الفقر، وهما ظاهرتان تعاني منهما شرائح واسعة من الشعوب العربية.

ومع توقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية وتكاثر اتفاقات التكامل الإقليمي في جميع أنحاء العالم، أصبح الاندماج في الاقتصاد العالمي مسألة مصيرية بالنسبة إلى الدول العربية، أملاً في تحقيق أهداف فشلت سياسات الاقتصاد الموجه في تحقيقها. وكان في نجاح تجارب بعض الدول في التكامل الإقليمي حافزاً آخر يحث الدول المترددة على تدعيم آليات الإصلاح الاقتصادي. ولعل أبرز تجربة للتكامل هي تلك التي جمعت دول الاتحاد الأوروبي والتي مكنت دولاً فقيرة، منها البرتغال واليونان، من اللحاق بركب الدول المتقدمة في فترة زمنية قصيرة نسبياً (أقل من عشرين عاماً). وكان طرح مشروع الشراكة الأورو-متوسطية أول فرصة تتيح للدول العربية التكامل الإقليمي مع دول غنية، وتهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بحلول عام ٢٠١٠. وحتى كتابة هذه الدراسة، كانت الدول العربية المتوسطية، باستثناء الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية، قد شرعت في إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر للسلع الصناعية تدريجاً مع دول الاتحاد الأوروبي[١]. فالجماهيرية العربية الليبية أقصيت عن المشروع منذ بدايته لكن ينتظر فتح مفاوضات رسمية لضمها إليه قريبا، والجمهورية العربية السورية استكملت جميع المفاوضات الخاصة بتوقيع اتفاق الشراكة ووقعته بالأحرف الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، على أن يدخل حيز التنفيذ بعد أن تصادق عليه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. والجدير بالذكر كذلك أن معظم الدول العربية قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية بينما تواصل الدول المتبقية إجراء مفاوضات الانضمام، في موازاة تدعيم علاقاتها التجارية الخارجية والانضمام إلى تكتلات اقتصادية أخرى. والجدير بالذكر أيضاً أن العديد من الدول العربية أقدمت على توقيع اتفاقات للتبادل التجاري الحر فيما بينها[٢] بينما وصلت اتفاقات عديدة أخرى إلى المراحل الأخيرة من المفاوضات.

---

(١) الدول الموقعة على اتفاقات التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي هي الأردن، وتونس، والجزائر، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ولبنان، ومصر، والمغرب.

(٢) من أبرز اتفاقات التبادل التجاري الحر بين الدول العربية اتفاق أغادير الذي يجمع كلا من الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب.

وفي إطار التوجه إلى تدعيم التجارة البينية العربية والاندماج بين دول الجنوب كمرحلة أساسية في تدعيم اقتصادات الدول العربية وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية، تسعى كل من الجمهورية العربية السورية ومصر إلى تعزيز علاقاتهما التجارية الثنائية عن طريق إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بينهما، مع أن البلدين مرتبطان باتفاق تجاري تفضيلي منذ عام ١٩٩١. وخلافاً لاتفاق عام ١٩٩١، الذي نص على إعفاءات جمركية متبادلة اقتصرت على قائمة محدودة من السلع ذات المنشأ الوطني، يسير الاتجاه الجديد نحو إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تشمل جميع السلع والخدمات، وإزالة جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل التجارة بين البلدين. وكان فشل مشروع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بسبب عدم وضوح وسائل تحقيقه من جهة، وتفاوت التزام الدول العربية به من جهة أخرى، الدافع إلى البحث عن بديل كفيل بتحقيق الأهداف التي فشل المشروع في تحقيقها. ويعتبر اتفاق أغادير الموقع بين الأردن وتونس ومصر والمغرب الخطوة الأولى باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ويثير هذا التوجه الإقليمي لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر العديد من التساؤلات التي تناقشها هذه الدراسة ومن أهمها: ماذا يمكن أن تقدم منطقة التبادل التجاري الحر السورية-المصرية من مكاسب اقتصادية لبلدين هما من البلدان النامية، ويتميزان بهيكل اقتصادي متشابه، ويرتبطان أو بصدد الارتباط باتفاقات مماثلة مع بعض التكتلات الاقتصادية داخل إقليم الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط؟ هل تؤدي هذه المنطقة إلى تعظيم الاستفادة من المكاسب الاقتصادية التي تتيحها الاتفاقات التجارية الأخرى أو تتناقض معها؟ ونظراً لتشعب العلاقات الاقتصادية بين مختلف مكونات اقتصاد كل من الجمهورية العربية السورية ومصر وتفاوت الانعكاسات المتوقعة لمنطقة التبادل الحر المقترح إنشاؤها بين البلدين حسب القطاعات الاقتصادية، ستقتصر هذه الدراسة على تقييم الآثار المتوقعة لهذا الاتفاق على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدين، وستركز على تقييم إمكانية الاستفادة من تحرير التجارة في دعم مكانة هذا القطاع في اقتصاد البلدين في ضوء ارتباطاتهما التجارية مع الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى من جهة، والتحديات الجديدة التي تواجه التجارة العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة من جهة أخرى.

ويشار إلى أن قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة اختير محوراً أساسياً لهذه الدراسة، لما يتمتع به من مزايا نسبية، نتيجة لتوفر قدر كبير من مقوماته الأساسية في البلدين، ومنها القطن الخام والعمالة. كما إن أهمية هذا القطاع في اقتصاد البلدين، ولا سيما على مستوى تشغيل العمالة المحلية والتصدير، وكثرة التحديات التي يواجهها تعتبران من أبرز الأسباب التي جعلت استشراف مستقبل هذا القطاع في نطاق إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر من الأولويات الاقتصادية الهامة للبلدين. وتستمد هذه الدراسة أهمية أيضاً من حاجة هذا القطاع إلى الاستفادة من أي فرصة متاحة لتدعيم مكانته في اقتصاد البلدين، وتعزيز قدرته التنافسية، وخاصة بعد تراجع مكانة هذا القطاع في الأسواق العالمية خلال الأعوام القليلة الماضية. كما كان للشروع في تفكيك نظام الحصص الكمية الذي يميز التجارة العالمية بالمنسوجات والملابس الجاهزة والمتوقع إزالته الكلية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ السبب في إشاعة جو من القلق والترقب بين المنتجين والعمال، وأيضاً في الأوساط الحكومية والدوائر البحثية المعنية بمصير هذا القطاع. فبالإضافة إلى العراقيل الداخلية التي تحد من قدرة هذا القطاع على اختراق السوق العالمية، يزخر العالم بالعديد من التغيرات الأخرى التي من شأنها التأثير في مستقبل هذا القطاع محلياً ودولياً. فالبلدان لم يعودا مدعوين إلى الحفاظ على حصصهما في الأسواق العالمية فحسب، بل كذلك إلى الحفاظ على نصيبيهما في السوق الداخلية والتي طالما كانت سوقاً محمية ومجدية للصناعات المحلية من المنسوجات والملابس الجاهزة. وبالإضافة إلى إلغاء نظام الحصص الكمية، يعتبر انضمام الصين ودول

أخرى تتمتع بقدرة تنافسية عالية في إنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة إلى منظمة التجارة العالمية، وظهور أدوات جديدة للحماية، وتعدد التكتلات التجارية الإقليمية، وتنامي التجارة البينية فيها من أبرز التغيرات العالمية الجديدة التي يُتوقع أن يتعاظم تأثيرها في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وفي محاولة لدراسة آثار منطقة التبادل التجاري الحر المتوقع إقامتها بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وسبل الاستفادة من هذه المنطقة لتدعيم القدرة التنافسية لهذا القطاع في البلدين، وبالتالي زيادة مساهمته في النمو الاقتصادي، تقع هذه الدراسة في أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخلاصة. يتضمن الفصل الأول عرضاً نظرياً وتطبيقياً للآثار المتوقعة لإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين بلدين ناميين استناداً إلى تجارب بعض البلدان الأخرى، وإلى السياسة الحمائية المعتمدة في كل من الجمهورية العربية السورية ومصر؛ ويتضمن الفصل الثاني تقييماً لأهمية قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في اقتصاد البلدين وأبرز التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها؛ ويستعرض الفصل الثالث أبرز مزايا القدرة التنافسية للمنتجات النسيجية والملابس الجاهزة في البلدين وأبرز مواطن الضعف والقوة في ضوء تطورات التجارة العالمية بالمنسوجات والملابس الجاهزة؛ ويتضمن الفصل الرابع تقييماً كمياً لأهم انعكاسات إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، وكيفية تدعيم القدرة التنافسية لهذا القطاع سواء على مستوى السوق المحلية أم العالمية، وذلك باستخدام نماذج التوازن العام الساكنة. وأخيراً تتضمن الخلاصة أهم نتائج الدراسة مع عرض لبعض التوصيات.

أولاً- الآثار الاقتصادية لمناطق التبادل التجاري الحر كمثال عن التكامل الإقليمي

تعتبر مناطق التبادل التجاري الحر من أكثر أشكال التكامل الإقليمي انتشاراً في العالم وأقربها إلى التكامل الشامل. ومنذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، ازداد عدد الاتفاقات التي تندرج في هذا الإطار في موازاة المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت في إطار جولة أوروغواي. فقد دخلت العديد من الدول في مفاوضات إقليمية تهدف إلى إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر أو إحياء وتوسيع اتفاقات سابقة. وكان لتوقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية في مراكش في عام ١٩٩٤ الأثر البالغ في دفع التوجه إلى التكامل الإقليمي، وذلك لما لحظه من حرية تدريجية في التجارة العالمية، دفعت العديد من الدول إلى اللجوء إلى الاتفاقات الإقليمية للتبادل الحر، باعتبارها وسيلة للحد من الانعكاسات السلبية الناجمة عن تحرير التجارة العالمية، ومنها فقدان الأسواق التقليدية. وبالرغم من التزايد الملحوظ في عدد الاتفاقات الإقليمية للتبادل التجاري الحر، سواء في نطاق الاندماج بين بلدان الجنوب أم بين بلدان الشمال، أم كذلك بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، فذلك لا يعني أنها الشكل الوحيد لاتفاقات التكامل الإقليمي. فالوحدة الجمركية، والسوق الموحدة، والوحدة المالية، هي أشكال أخرى للتكامل الإقليمي تنظم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول. وتمثل اتفاقات السوق الموحدة أكثر هذه الاتفاقات قربا من التكامل الاقتصادي الشامل. وبما أن قضية تقييم آثار إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر تعتبر من أبرز القضايا التي تطرح عادة قبل توقيع أي اتفاق للتكامل الإقليمي أو أثناءه أو بعده، يستعرض هذا الفصل في المقام الأول أبرز الآثار المتوقعة لإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين بلدان نامية متشابهة، وذلك اعتماداً على النظرية الاقتصادية الخاصة بالتكامل الإقليمي وتحرير التجارة، ويستخلص في المقام الثاني بعض نتائج إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر وذلك استناداً إلى تجارب دول أخرى سباقة في هذا المجال.

ألف- تقييم نظري للانعكاسات الاقتصادية المتوقعة من إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين بلدين ناميين

ساد اقتناع لفترة طويلة بأن جميع اتفاقات التكامل الإقليمي، أياً كان نوعها، هي بالضرورة مصدر ربح، شرط أن يكون الهدف منها هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء. وهذا الاقتناع نابع من كون تلك الاتفاقات تساهم في إعادة توزيع عناصر الإنتاج حسب الأفضلية التنافسية، مما يتيح استخداماً أفضل للموارد المتاحة، وبالتالي تعظيم الفائدة منها، وتحقيق رفاه شعوب البلدان المعنية. وحلت هذه النظرية التقليدية موضع تشكيك للمرة الأولى في عام ١٩٥٠ حينما أظهرت دراسة عن قضية الاتحاد الجمركي[٣] أن الأثر الصافي الذي يحدثه أي اتفاق تكامل إقليمي على الرفاه العام غير مؤكد ويرتبط بالعديد من الخصوصيات الاقتصادية للبلدان الأعضاء.

وقد أوضحت معظم الأدبيات النظرية التي تلت الدراسة المذكورة أن إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر تحدث آثاراً مختلفة على اقتصادات الدول الأعضاء، تتراوح بين نسب متفاوتة من الإيجابية والسلبية. ومن أبرز هذه الآثار:

١- إعادة توزيع عناصر الإنتاج، إثر تحرير التجارة، بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة في كل بلد. وهذا يؤدي إلى تحسين جدوى استعمالها حسب ما يتمتع به كل بلد من مزايا نسبية ووفرة في عناصر الإنتاج.

---

(٣) Viner, J. The *Customs Union Issue*. New York, Carnegie Endowment for International Peace, 1950.

٢- زيادة حجم التجارة البينية. فإزالة العراقيل الحمائية على التجارة البينية في أي اتفاق للتبادل التجاري الحر تؤدي، حسب المزايا النسبية القطاعية، إلى زيادة في حجم التجارة البينية من السلع التي تتمتع الـــدول الأعضاء بمزايا نسبية في إنتاجها.

٣- تعزيز مستوى المنافسة في الأسواق الداخلية لمنطقة التبادل الحر عن طريق تشجيع تخصص البلـدان الأعضاء في الأنشطة الأكثر جدوى وقدرة على اختراق الأسواق الخارجية، وهذا يؤدي بدوره إلى خفـــض تكاليف الإنتاج وأسعار الاستهلاك.

٤- التغير في أسعار السلع المعروضة داخليا، نتيجة لتزايد المنافسة في بعض القطاعات التي كانت فـــي السابق محمية. وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج، بحيث تتحول من الأنشـــطة المحميـــة وغـــير المجدية إلى أنشطة قادرة على المنافسة ومجدية.

٥- ولهذه الأسباب تعتبر سياسات تحرير التجارة الخارجية السبيل الأمثل للتخلص مما أنتجته السياســـات الحمائية المطبقة سابقا في معظم الدول العربية والتي كانت تتصف بسوء استخدام الموارد المتاحة والاقتصار على السوق المحلية وإهمال البحث والتطوير الضروريين لخلق طلب جديد سواء أكان محليـــا أم خارجيـــا. وهذا يفسر حالة الركود الاقتصادي التي عمت اقتصادات الدول الأكثر حماية في العالم، ومنها الدول العربية.

واستنادا إلى التحليل النظري الذي عرض آنفا، يستخلص أن التكامل الإقليمي يسهم في زيادة التجارة البينية عن طريق عاملين.

يتمثل العامل الأول في خلق تجارة جديدة بين الدول الأعضاء، نتيجة لتعزيز القدرة التنافسية لبعـــض الأنشطة الاقتصادية، واستفادة بعض الدول من مزايا الدول الأخرى، من حيث وفرة عناصر الإنتاج والســـلع الوسيطة. ودعم القدرة التنافسية يؤدي إلى تعزيز بعض الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضـــاء وزيـــادة حصص هذه الدول في الأسواق العالمية وخلق تجارة جديدة مع سائر دول العالم. وقد تشمل زيادة الحصص التجارية وخلق تجارة جديدة دولا ترتبط مع الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر باتفاقات تجارية تفضيلية ودولا غير مرتبطة بها بأي اتفاق تجاري تفضيلي. وكلما ساعدت اتفاقات التكامل الإقليمي في تدعيم التجارة مع دول أخرى، كانت الاستفادة أوفر.

ويتمثل العامل الثاني لتدعيم التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة للتبادل الحر فـــي تغيـــير اتجاه التجارة الذي يعتبر من أبرز سلبيات اتفاقات التكامل الإقليمي التي هي قبل كل شيء اتفاقات تجاريـــة تفضيلية. وتغيير اتجاه التجارة ينجم عن الأفضلية التجارية التي أصبحت تتمتع بها الدول الأطـــراف فـــي الاتفاق مقارنة بالدول الأخرى غير الأطراف في أي اتفاق تفضيلي معها. فإزالة التعريفات الجمركية، مثلا، عن السلع المستوردة من الدولة العضو، قد تؤدي إلى تغيير اتجاه الاستيراد من الدولة غير العضو إلى الدولة العضو مع أن السلع المستوردة من الدولة العضو قد تكون أقل تنافسية من سلع الدولة غير العضو. ويمكـــن تفسير هذا التغيير في اتجاه التجارة بإزالة التعريفات الجمركية التي كانت مفروضة على السلع المستوردة من الدولة العضو وإبقائها على الواردات من الدولة غير العضو، وهذا ما يعطي الدولة العضو مـــيزة تفضيليـــة إضافية تعادل نسبة التعريفة الجمركية التي كانت مفروضة على صادراتها إلى الدولة المستوردة قبل تطبيـــق اتفاق التكامل الإقليمي بينهما. ويلحق تغيير اتجاه التجارة بالبلد المستورد خسارة اقتصادية ناتجة من القيمـــة المالية الإضافية التي تدفعها الدولة المستوردة العضو نتيجة لاستيرادها سلعة معينة من دولة عضو أخرى في

منطقة التجارة الحرة عوض أن تستوردها من دولة غير عضو تتميز بقدرة تنافسية عالية وبالتالي بمستوى أسعار أقل قبل احتساب الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

ومن أحدث الأدبيات الاقتصادية التي تبين التخوف من إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر بين دول نامية ومتشابهة اقتصاديا، بحث نشر في عام ١٩٩٩[٤]. وقد تناول المؤلف مسألتين هامتين هما الانعكاسات المتعلقة بالمزايا النسبية في الإنتاج والانعكاسات المتعلقة باستفادة دولة على حساب أخرى. ففيما يتعلق بالمزايا النسبية في حالة تكامل بين بلدان الجنوب، ركز المؤلف على حالة دولتين ناميتين لا تتمتعان بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة مقارنة بسائر دول العالم، وهذا ما يجعلهما غير قادرتين على المنافسة في الأسواق العالمية، لكن إحداهما تتمتع بميزة نسبية على الأخرى. واعتبر المؤلف ضعف رأس المال البشري سببا رئيسيا لهذا التفاوت في المزايا النسبية. وإذا أنشأت هاتان الدولتان منطقة للتبادل الحر فيما بينهما، فستتضرر الدولة التي لا تتمتع بميزة نسبية (الدولة ١) من عامل تغيير اتجاه التجارة لأن وارداتها من سلعة معينة والتي كانت سابقا تأتي من سائر دول العالم سيصبح مصدرها الدولة (٢) التي يجمعها بها اتفاق للتبادل الحر وتتمتع بميزة نسبية مقارنة بالدولة (١). وفي المقابل ستربح الدولة (٢) من هذا التغيير في مصادر الاستيراد للدولة (١) بما أنها ستصبح قادرة على بيع كميات أكبر من سلعها في أسواق هذه الدولة والتي مازالت محمية أمام الواردات من سائر دول العالم. ويختتم المؤلف بالتأكيد على أن التكامل بين بلدان الجنوب يؤدي حتما إلى تعظيم الفوارق الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وأن هذا الأثر السلبي لاتفاقات التكامل يمكن أن يؤدي إلى اتساع الهوة بين الدول الأعضاء إذا كانت مصادر التفاوت في المزايا النسبية عامة وليست مقتصرة على قطاع محدد. فإذا كان السبب في هذا التفاوت، اختلاف كبير في البنية الأساسية، مثلا، أو في نوعية وجدوى الخدمات الأساسية، قد يؤدي التكامل إلى تخصص البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في العديد من الأنشطة التي كانت موجودة في البلد الأقل تميزا.

ومع أهمية النظريات الاقتصادية وما توصلت إليه من تحليل لآثار اتفاقات التكامل الإقليمي، لا يمكنها إعطاء إجابة شافية عن انعكاسات الاندماج الإقليمي بين بلدان الجنوب. فإذا كانت آثار هذه الاتفاقات سلبية إلى هذا الحد على بعض الدول الأعضاء، فما تفسير الازدياد المطرد في عدد هذه الاتفاقات بين بلدان الجنوب في مختلف أنحاء العالم، وخاصة منذ الثمانينات. ولهذا السبب يبدو من الأهمية الاستعانة بتجارب بعض الدول المنضمة إلى اتفاقات التجارة الحرة، فلعل تلك التجارة تنطوي على دروس أكثر دقة من النظريات الاقتصادية المرتبطة باتفاقات التكامل الإقليمي بين بلدان متشابهة اقتصاديا. ومن الأهمية كذلك التأكد من أبرز نتائج هذه النظريات، وخاصة تلك التي أظهرت أن النتيجة الكلية لأي اتفاق يمكن أن تكون مربحة لدولة عضو إذا كانت قيمة ما تخلقه من تجارة جديدة تفوق ما تؤدي إليه من تغيير في اتجاه التجارة. وهكذا تكون الأرباح المتوقعة من مثل هذه الاتفاقات بين الدول النامية مرتبطة باختيار الشركاء التي تندمج معهم الدول من جهة، وبتميز الدول الأعضاء بنسيج اقتصادي مختلف ومصادر إنتاج متكاملة وغير متشابهة من جهة أخرى. ومع أن اتفاقات التبادل التجاري الحر أبرم في البدء بين دول متقاربة جغرافيا ولأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، أصبحت الاتفاقات الموقعة حديثا أو التي يجري التفاوض عليها تشمل دولا متباعدة جغرافيا.

ومن الأهمية الإشارة، ختاما، إلى أن هذا المحور من التحليل النظري لم يعرض العديد من الإيجابيات المرتبطة بإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، ومنها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتحسين مردودية العمالة، وذلك لاقتصار هذه الدراسة على التكامل الإقليمي بين بلدان نامية تتسم بمحدودية الاستثمار ومحدودية المستوى التكنولوجي. إلا أن المحور الخاص بالتقييم الكمي لاتفاق

---

(٤) Venables, A. Regional integration agreements: a force for convergence or divergence? 1999.

التكامل الإقليمي بين الجمهورية العربية السورية ومصر وآثاره على اقتصاد البلدين عموما وعلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا، سيأخذ في الاعتبار أبرز الاتفاقات التجارية التي وقعها البلدان بالإضافة إلى أهم التحولات العالمية التي تجابه قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة.

باء- تجارب بعض البلدان الأخرى في التكامل بين بلدان الجنوب

لم يستحوذ التكامل الإقليمي بين البلدان النامية على اهتمام الاقتصاديين لاقتناعهم بأن الاندماج بين بلد نام وأخر متقدم يعتبر من أفضل أشكال التكامل الإقليمي لقدرته على تحقيق أرباح جمة للبلدين، ولا سيما للبلد النامي، من حيث نقل التكنولوجيا وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان فشل معظم التجارب السابقة للتكامل بين بلدان الجنوب، ولا سيما في فترة الستينات والسبعينات، من أبرز الأسباب التي جعلت معظم الاقتصاديين ينحازون لصالح التكامل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

وقد مثلت التجارب القديمة لاتفاقات التكامل الإقليمي جزءا من سياسات إبدال الواردات التي كانت متبعة في الغالبية العظمى من البلدان النامية في فترتي الستينات والسبعينات. وكان ينظر إلى سياسات الإبدال باعتبارها أبرز وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الحد من الواردات. وكان ينظر إلى التكامل الإقليمي مع البلدان النامية الأخرى على أنه السبيل الوحيد إلى دعم سياسات الإبدال عبر توسيع الأسواق المخصصة لسلع محلية لا تتمتع بقدرة تنافسية تخولها اقتحام الأسواق الخارجية. وبسبب اتباع سياسات الإبدال، كان تغيير اتجاه التجارة من أبرز النتائج المباشرة التي أدت إليها الاتفاقات القديمة للتكامل الإقليمي بين البلدان النامية. وتغيير اتجاه التجارة، كما ذكر آنفا، يعتبر من أشد الآثار السلبية الناجمة عن اتفاقات التكامل الإقليمي، بحيث تتجاوز كلفة استيراد السلع بين البلدان الأعضاء كلفة الاستيراد السابقة من السوق العالمية.

وتشير إحدى الدراسات الحديثة عن التكامل الإقليمي بين البلدان النامية[٥] إلى أن اتفاقات التكامل الإقليمي القديمة أدت إلى عزل أسواق الدول الأعضاء عن السوق العالمية، والى استقرار حدة المنافسة على مستوياتها السابقة، في ظل انعدام نقل التكنولوجيا وانعدام البحث والتطوير في سوق محمية ومربحة. كما أظهرت الدراسة نفسها أن المستوى المتدني لاقتصادات معظم البلدان النامية التي أنشأت الاتفاقات القديمة للتكامل الإقليمي، إضافة إلى تمتعها بهيكل متشابه من الموارد الإنتاجية، كان من أبرز العوائق التي ضيقت سبل الاستفادة من هذه الاتفاقات. وكانت هذه العوائق والخصائص الاقتصادية للدول المشاركة في اتفاقات الستينات والسبعينات للتكامل الإقليمي السبب الأساسي في تعثر تحقيق أي فوائد اقتصادية، إذ إن أبرز أثرين إيجابيين متوقعين من التكامل الإقليمي، وهما التخصص القطاعي للدول الأعضاء والتخصص في بعض فروع القطاعات لم يتحققا.

وأظهرت تجارب العديد من الدول أن نجاح اتفاقات التكامل الإقليمي يتوقف كذلك على مدى تقيدها بقوانين السوق والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بتكاليف المعاملات. فكلما انخفضت هذه التكاليف، يسهل على الدول الأعضاء في اتفاق التكامل الإقليمي دخول أسواق بعضها البعض، وبالتالي تتمكن من تنمية تجارتها البينية. وخلافا لهذا الاتجاه، تتميز الدول الأعضاء في اتفاقات التكامل بين بلدان الجنوب بارتفاع تكاليف المعاملات فيها نتيجة لهيمنة السلع الوسيطة والمواد الأولية على تجارتها البينية. وهذا ما يفسر ارتفاع تكاليف النقل بينها، إضافة إلى تردي حالة البنية الأساسية (كالطرق والموانئ) والخدمات الأساسية المرافقة

---

(٥) Shams, R. Regional integration in developing countries: some lessons based on case studies. HWWA Discussion Paper (251). Hamburg, Hamburg Institute of International Economics, 2003.

للتجارة الدولية (كالجهاز المصرفي، وشبكات الاتصالات، ووسائل النقل). ومنذ منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات، نشأت اتفاقات جديدة للتكامل بين بلدان الجنوب على أنقاض الاتفاقات القديمة التي فشلت في تحقيق أي من الأهداف المرجوة. وتتميز هذه الاتفاقات الجديدة بأنها أبرمت في وضع عالمي يتصف بالتوجه الشامل إلى تحرير التجارة مما جعلها تضم دولا أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول التي أنشأت مناطق التجارة الحرة في فترة الستينات والسبعينات. ونظرا إلى دخول معظم الدول النامية في برامج لإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات، أصبحت تنمية الصادرات من أبرز استراتيجياتها التنموية بعد فشل سياسات إبدال الواردات.

ولاستخلاص العبر من تجارب بعض الدول النامية في اتفاقات التكامل التي يمكن أن تساعد في اتخاذ القرار بإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر، تتناول هذه الدراسة بالاستعراض والتحليل أبرز الآثار التي أدت إليها تجربة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي التي تضم أربعة بلدان من أمريكا اللاتينية هي: الأرجنتين والأوروغواي والبرازيل والبراغواي، وذلك استنادا إلى التقييم الذي ورد في دراسة اقتصادية حديثة(٦).

وفي البداية لا بد من الإشارة إلى أن السوق بدأت بتطبيق برنامج للتخفيض الأحادي للتعريفات الجمركية في أواخر الثمانينات وطوال التسعينات. ونتيجة لهذا التوجه نحو التكامل الإقليمي، انخفض متوسط التعريفات الجمركية لبلدان السوق من ٤١ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ١٢ في المائة في عام ١٩٩٦. ومنذ مطلع عام ١٩٩٥، كانت بلدان السوق المشتركة قد شرعت في تطبيق التعريفات الجمركية الخارجية الموحدة أو نظام الاتحاد الجمركي والذي يشمل مزيدا من الالتزام بتفكيك العوائق الجمركية وغير الجمركية. وفي موازاة تحرير التجارة البينية، عمدت بلدان السوق المشتركة إلى تخفيض تدريجي في التدابير الحمائية المفروضة على السلع المستوردة من سائر بلدان العالم، سواء أكانت جمركية أم غير جمركية، وذلك إدراكا منها لخطورة تغيير اتجاه التجارة على اقتصاداتها. وقد أظهرت البيانات أن منذ إنشاء السوق المشتركة ازدهرت التجارة البينية والتجارة مع سائر بلدان العالم، علما بأن نمو التجارة البينية تجاوز نمو التجارة مع سائر البلدان. فبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨، نمت التجارة البينية بمعدل سنوي ناهز ٥٢ في المائة، وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٨، نمت تجارة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي مع سائر بلدان العالم بنسبة ٥,٥ في المائة للصادرات و٢٥ في المائة للواردات. وإزاء التزام الدول الأعضاء في تحرير تجارتها الخارجية من جهة، والنمو السريع للتجارة البينية والتجارة الخارجية من جهة أخرى، من المنطقي الجزم بأن قيمة خلق تجارة جديدة أكبر من قيمة تغيير اتجاه التجارة بالرغم من التباين في نتائج الدراسات الكمية حول هذا الموضوع(٧). وهذا الواقع يدعم فرضية أن تغيير اتجاه التجارة ليست بالضرورة من خصائص التكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب.

وأظهرت البيانات كذلك أن البلد الأقل نموا في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي حقق أعلى معدل نمو بفضل الاتفاق المعمول به بين تلك البلدان. وهذا يظهر أن اتفاقات التكامل الإقليمي يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفوارق الاقتصادية بين البلدان الأعضاء. فمع أن اقتصاد البرازيل يعتبر من أقوى اقتصادات المنطقة، كانت من أقل البلدان الأعضاء تحقيقا للمكاسب من هذه السوق، وهذا ما يظهره معدل النمو السنوي الذي بلغ ٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، في حين بلغ هذا المعدل ٤,٩ في المائة للأرجنتين و٣,٨ في المائة للاوروغواي. وانخفاض معدل النمو في البرازيل منذ إنشاء السوق المشتركة

---

(٦) المرجع نفسه.

(٧) لمزيد من المعلومات عن الأساليب المتبعة في قياس خلق التجارة الجديدة وتغيير اتجاه التجارة وأبرز النتائج الناجمة عنها يمكن الرجوع إلى المراجع التالية: Yeats, 1997; Nagarajan, 1998; Estevadeordal et al., 2001; Diao et al, 2000.

لبلدان المخروط الجنوبي، لا يعزى إلى إنشاء سوق للتبادل التجاري الحر بين بلـــدان الجنـــوب، بـــل إلـــى السياسات الاقتصادية المتبعة في البرازيل والتي حالت دون استفادتها من فرص النمو الاقتصادية التي تتيحها السوق المشتركة.

ومن تجربة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في التكامل الإقليمي، يمكن استخلاص بعـض الدروس الهامة والتي قد تكون دليلا على إنجاح أي اتفاقات تكامل إقليمي جديدة بين البلدان الناميـــة، كتلـــك المقترحة بين الجمهورية العربية السورية ومصر. ومن أبرز هذه الدروس:

١- في موازاة اتفاق التكامل بين بلدان الجنوب، يجب أن تندمج البلدان المعنيـــة مـــع أبـــرز شـــركائها التجاريين، ولا سيما مع بلدان متقدمة.

٢- يجب أن يقترن تحرير التجارة البينية بين البلدان الأعضاء بالتزامات لتحرير التجارة مع سائر بلـدان العالم للحد من أثر تغيير اتجاه التجارة.

٣- يجب أن يصحب اتفاق التكامل الإقليمي تطوير كامل للبنية الأساسية والخدمات الأساسية.

٤- يجب أن تكون السياسات الاقتصادية في جميع البلدان الأعضاء متماشية مـــع الأهـــداف الأساســـية للتكامل، ولا سيما دفع عجلة النمو وتطوير الصادرات.

ولعل الالتزام بهذه الشروط كفيل بتحقيق فوائد من التكامل بين بلدان الجنوب مشـــابهة لمـــا تحققـــه اتفاقات التكامل الإقليمي بين بلدان الشمال وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

ثانياً- أهمية قطاع المنسوجات والملابس في اقتصاد الجمهورية العربية السورية ومصر وأبرز التحديات التي يواجهها

ألف- أهمية قطاع المنسوجات والملابس في اقتصاد الجمهورية العربية السورية ومصر

يعتبر قطاع المنسوجات والملابس من الركائز الأساسية في اقتصاد كل من الجمهورية العربية السورية ومصر، ولا سيما من حيث أهميته في التصدير وتشغيل القوى العاملة الوطنية. ويوضح الجدول ١ مساهمة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في اقتصاد هذين البلدين.

١- في الجمهورية العربية السورية

يعتبر قطاع المنسوجات والملابس في الجمهورية العربية السورية من أبرز القطاعات الصناعية. وتبلغ مساهمته قرابة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وقرابة ١٧ في المائة من الناتج المحلي للصناعات المعملية. وبالرغم من تراجع نصيب هذا القطاع من الصادرات السلعية الإجمالية في العقد الماضي، نتيجة لنمو الصادرات النفطية (٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠١ مقابل ٢٧ في المائة في عام ١٩٩١)، بلغت العائدات التصديرية من هذا القطاع ٥٠٤ ملايين دولار في عام ٢٠٠١، وهذا ما يجعله المصدر الثاني للعملات الصعبة في الجمهورية العربية السورية بعد قطاع النفط. وتتكون الواردات السورية في هذا القطاع خاصة من المواد الخام غير القطنية، والخيوط النسيجية، والأقمشة، وبعض السلع الأخرى المرتبطة بها. وتمثل هذه الواردات قرابة ١٠ في المائة من الواردات السورية الإجمالية، والتي تأتي، خاصة، من أوروبا والصين والهند واليابان. ومن حيث أهمية هذا القطاع في التشغيل، بلغت حصته قرابة ٣٣ في المائة من مجموع القوى العاملة في قطاع الصناعات المعملية في الأعوام الأخيرة و٨٥ في المائة من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي العام في الجمهورية العربية السورية.

ويناهز عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس في الجمهورية العربية السورية ٤٩١٨ مصنعاً من مختلف الأحجام، منها ٢٦ مصنعاً حكومياً بالإضافة إلى آلاف المصانع والورش الصغيرة ذات الطابع العائلي. وعلى غرار مصر، تبدو هيمنة القطاع العام على الاقتصاد السوري ظاهرة في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، حيث تشرف المؤسسة العامة للصناعات النسيجية على جميع الشركات والمصانع العامة العاملة في القطاع. وتسيطر الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية بنسبة ١٠٠ في المائة على إنتاج الخيوط القطنية على جميع أنواعها (المسرحة، الممشطة، والتوربينية)، الخيوط الممزوجة (قطن بوليستر وقطن فيسكوز)؛ والخيوط الصوفية والممزوجة، والأقمشة القطنية الخام والمصبوغة والمطبوعة؛ والسجاد الصوفي، وجزء هام من إنتاج الألبسة الجاهزة والجوارب. ويسيطر القطاع الخاص على إنتاج الملابس الجاهزة ويشغل ٧٥ في المائة تقريباً من مجموع القوى العاملة في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة.

٢- في مصر

يحتل قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر المرتبة الخامسة بين مصادر العملات الصعبة التي تدخل البلد وذلك بعد قطاعات النفط، وتحويلات العمال المصريين من الخارج، والسياحة، وإيرادات قناة السويس. ويعتبر ثاني أكبر القطاعات الصناعية (بدون اعتبار المنتجات النفطية) بعد قطاع الصناعات الغذائية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل القوى العاملة المصرية. فعلى مستوى التصدير، بلغت نسبة مساهمة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ١٤,٤ في المائة من مجموع الصادرات

السلعية المصرية لعام ٢٠٠٣ بينما تراوحت مساهمته في صادرات الصناعات المعملية بين ٢٥ و٣٠ في المائة في العقد الماضي، وبلغت مساهمته نحو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المصري لعام ٢٠٠١.

وتشير أحدث الإحصاءات المتوفرة إلى أن قطاع المنسوجات والملابس في مصر يتكون من ٤٠ شركة حكومية ونحو ٣٥٠٠ مصنع خاص بالإضافة إلى آلاف الوحدات والورش الصغيرة ذات الطابع العائلي. وتعتمد صناعة النسيج المصري على القطن. فمصر من أكبر البلدان المنتجة للقطن في العالم، بحصة إنتاج تتراوح بين ٢٥ و٣٠ في المائة من الإنتاج العالمي من هذه المادة بالرغم من المنافسة القوية التي ما فتئ القطن المصري يواجهها من دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحظى قطاع القطن بدعم كبير[٨]. كما تعتبر مصر من أكبر منتجي القطن الجيد من الصنف الرقيق جدا بحصة إنتاج قدرها ٣٥ في المائة من الإنتاج العالمي. كما يتميز قطاع النسيج في مصر بهيمنة القطاع العام على مختلف أنشطته، بحيث تسيطر ٣٠ شركة حكومية ضخمة على أبرز مراحل الإنتاج، ولا سيما على لف القطن وعمليات الغزل، وتتدخل بعض الشركات الحكومية في عمليات تلوين الأقمشة، والخياطة، وإنتاج الملابس الجاهزة. ويسيطر القطاع العام في مصر حاليا على ١٠٠ في المائة من عمليات لف القطن، و٧٠ في المائة من عمليات الغزل، و٤٠ في المائة من الخياطة، و٣٠ في المائة من إنتاج السلع النهائية[٩]. ويسيطر القطاع الخاص على عمليات الخياطة وإنتاج الملابس الجاهزة.

الجدول ١- مساهمة قطاع المنسوجات والملابس في اقتصادي الجمهورية العربية السورية ومصر (بالنسبة المئوية)

المؤشر	الجمهورية العربية السورية	مصر
نسبة صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة من مجموع الصادرات الصناعية	٥٥	من ٢٥ إلى ٣٠
نسبة صادرات المنسوجات والملابس من مجموع صادرات السلع	٩,٥	١٤,٤
نسبة العمالة من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي	٣٣	٢٥
نسبة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من الناتج المحلي الإجمالي	٥	٣

المصادر: احتسبت هذه النسب بالاعتماد على البيانات الواردة في المصادر التالية: للجمهورية العربية السورية، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢؛ موقع صندوق النقد العربي: www.amf.org.ae؛ موقع البنك المركزي المصري: www.cbe.org.eg.

باء- أبرز التحديات التي تواجه قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في الجمهورية العربية السورية ومصر

بالرغم من أهمية قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في اقتصاد كل من الجمهورية العربية السورية ومصر، يواجه هذا القطاع تحديات عديدة راهنة، ويقبل على مواجهة تحديات عديدة في المستقبل،

(٨) كانت مشكلة دعم إنتاج القطن في الدول الصناعية إضافة إلى دعم بعض الأنشطة الزراعية الأخرى عند الإنتاج والتصدير من أبرز أسباب فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون، المكسيك، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٩) مصر، وزارة الدولة لشؤون البيئة، ١٩٩٩.

تمس استمرارية مساهمته الحيوية في اقتصاد البلدين. وترتبط هذه التحديات بالهيكل الإنتاجي المحلي والسياسات الاقتصادية الكلية المعتمدة في البلدين من جهة، وبالتحولات التي تشهدها التجارة العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة من جهة أخرى، والتي تستدعي وضع استراتيجية متكاملة لمجابهة عواقبها المختلفة. وفيما يلي تحليل لأبرز هذه التحديات.

١- العراقيل الداخلية

أثبتت سياسات التنمية الصناعية المتبعة في الجمهورية العربية السورية ومصر منذ الستينات، والتي ارتكزت على مبدأ إبدال الواردات، عجزها عن تحقيق الأهداف المرجوة منها.

(أ) في الجمهورية العربية السورية

(١) المهام التقليدية التي أسندت إلى قطاع المنسوجات والملابس

كانت نوعية المهام التي أسندت إلى قطاع المنسوجات المصدر الرئيسي للصعوبات التي شهدها هذا القطاع منذ بداية التسعينات، وخاصة الشطر العام منه. وفي هذا الإطار سعت الحكومة السورية إلى تحقيق أهداف سياساتها الكلية عن طريق التخطيط المركزي المحكم للقطاعات الإنتاجية الحكومية والتي تسيطر على جزء كبير من النسيج الصناعي السوري. وتتلخص هذه الأهداف في تلبية حاجات المواطنين والقطاعات الحكومية الأخرى؛ وتأدية الوظائف الاجتماعية المعروفة، ولا سيما على مستوى تشغيل القوى العاملة. وعملاً بهذه السياسة، اقتصر التصدير على الفائض من الإنتاج بعد تلبية الطلب الداخلي، ولم تعتمد أي استراتيجية لتنمية الصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة. وكان لتراكم المديونية الخارجية على الجمهورية العربية السورية لصالح دول حلف وارسو، ولا سيما عقب حرب تموز/يوليو ١٩٦٧، دور في ظهور نظام جديد للتصدير يعرف بنظام اتفاقات المدفوعات مع دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، كان الهدف منه تسديد جزء من الديون المستحقة لتلك الدول. وهذا النظام مكن معظم الشركات المنتجة السورية، ولا سيما الحكومية منها، من تصريف فائض إنتاجها وتدعيمه بالزيادة المتواصلة في الطاقة الإنتاجية. إلا أن الجودة أو الجدوى الاقتصادية لم تحظيا بالاهتمام اللازم، وذلك لانعدام المنافسة الحقيقية في ذلك الوقت. ومنذ اعتماد هذا النظام الخاص لتصدير المنتجات الصناعية عموماً، ومنتجات المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً، كانت المؤسسات الصناعية السورية، ولا سيما الحكومية منها، تعاني من مشاكل ذات طبيعة خاصة، مثل قدم خطوط الإنتاج ونقص القطع التبديلية نتيجة للنقص في العملات الأجنبية. وفي مطلع التسعينات، أدخلت تحسينات نسبية في تكنولوجيا المعدات والآلات باستحداث ثلاث منشآت ضخمة في صناعة الغزل مزودة بأحدث المعدات، غير أن تلك التحسينات لم تترافق مع بناء قدرات الكوادر الفنية سواء من الناحية الكمية أم من الناحية النوعية، حيث بقيت نسبة التأطير ضعيفة. وشهدت الشركات الحكومية السورية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة نزيفاً مستمراً لكوادرها الفنية لصالح القطاع الخاص، ولم تحظ بسياسة تشغيلية مناسبة ومجدية كفيلة بتدعيم هذه المؤسسات بموارد بشرية جديدة، مما أدى إلى نشوء نقص كبير في الكوادر القيادية المؤهلة إداريا وفنيا، وذلك في المجالات التكنولوجية والمالية والتجارية[١٠].

(١٠) رمان، سمير، "الصناعات النسيجية: الواقع والآفاق". ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠١.

(٢) تقلص الصادرات من المنسوجات والملابس

تشير الإحصاءات إلى تقلص أصاب الصادرات السورية من السلع الصناعية مباشرة إثر انهيار المعسكر الاشتراكي في أوروبا في بداية التسعينات من القرن الماضي وإنهاء العمل باتفاقات المدفوعات. ولم يستطع الصناعيون السوريون الحفاظ على هذه الأسواق بسبب انعدام شروط المنافسة، أو بسبب ارتفاع كلفة التصدير إلى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الإسلامية (مثل ارتفاع رسوم المطارات والركاب والتعقيدات البيروقراطية وتخلف التجهيزات الخاصة بالنقل والشحن). وعلاوة على فقدان أسواق دول أوروبا الشرقية، لم يستطع الصناعيون السوريون دخول سوق أوروبا الغربية بالمستوى الذي يتيح تعويض ما فقد في الأسواق الأخرى، وذلك بسبب غياب الشركات التجارية المختصة في عمليات التسويق في الخارج والتي تعتبر عمليات معقدة يصعب على الغالبية العظمى من الصناعيين القيام بها. كما إن ارتفاع الكلفة الناجم عن الضغط التصاعدي لأسعار المواد المنتجة محليا المستخدمة في تصنيع المنتج النهائي (خاصة أسعار القطن)، وسوء الإدارة وما يترتب عليها من زيادة في الكلفة وانخفاض في الجودة، وعدم توفر التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل الصادرات تعتبر من أبرز الأسباب الأخرى المؤدية إلى تراجع قيمة الصادرات السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة[١١].

وإزاء مجمل التغيرات التي طرأت على المحيط الخارجي لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في الجمهورية العربية السورية، شهدت أسعار بيع المنتجات تراجعا ملحوظا في وقت حافظ الإنتاج على معدلاته السابقة (انظر الجدول ٢). فقد فاق الإنتاج الاستهلاك وتكدست كميات كبيرة منه لدى المنتجين. وتزامنت هذه المعطيات مع ارتفاع حاد في الإنتاج من الغزول وانتقال سريع إلى استهلاك المنتجات المصنعة المستوردة نتيجة لتغير اتجاهات الموضة من جهة ولانخفاض أسعارها من جهة أخرى، مقارنة بأسعار المواد القطنية ومنتجاتها المحلية.

الجدول ٢- تطور الطاقات الإنتاجية وفق المنتج في الجمهورية العربية السورية بين عامي ١٩٦٣ و٢٠٠١

المنتج/العام	الوحدة	١٩٦٣	١٩٨٣	٢٠٠٠	٢٠٠١
غزل قطني	طن	١٨٣٦٠	٧٧١٤٠	١١٧٠٠٠	١٤١٠٠٠
أقمشة قطنية	مليون متر	٨٣,٩	١٠٦,٤	١٠٦,٤	١٠٦,٤
غزل ممزوج	طن	١٠٣٣	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣
أقمشة ممزوجة	مليون متر	٥,٣٢	٥,٣٢	٥,٣٢	٥,٣٢
غزل صوفي ممزوج	طن	٤٣٠٤	٤٩٤٥	٥٥٨٦	٥٥٨٦
أقمشة صوفية ممزوجة	مليون	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
سجاد صوفي	ألف متر مربع	-	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨
غزل حرير	طن	-	٣٠	٣٠	٣٠
غزل مجعد	طن	-	٤٤٣٠	٤٤٣٠	٤٤٣٠
ملابس داخلية	مليون دزينة	١,٦٥	١,٦٥	١,٦٥	١,٦٥
ملابس خارجية	مليون قطعة	-	٢,٠٧	٢,٠٧	٢,٠٧

المصدر: رمان، سمير، "الصناعات النسيجية: الواقع والآفاق"؛ ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠١.

(١١) عبد النور، خالد، "القطاع الخاص في سوريا، من الحماية إلى المنافسة"؛ ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ١٩٩٩.

(٣) القيود المرتبطة بالسياسة الاقتصادية السورية

توجد قيود أخرى مرتبطة بالسياسة الاقتصادية السورية والتي حدت من نمو قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة سواء أكان من ناحية الإنتاج أم من ناحية التصدير. ومن أبرز هذه القيود الافتقار إلى نظام مصرفي متطور كفيل بتلبية احتياجات القطاع الصناعي الخاص من الموارد المالية اللازمة للقيام بعمليات التطوير، فالنظام المصرفي العام يتسم بتعقيد في عمليات التمويل وبدائية في الوسائل المعتمدة في التمويل، دفعا القطاع الصناعي الخاص إلى الاعتماد على موارده الذاتية لتمويل مختلف عملياته الإنتاجية، مما تسبب في انعدام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما إن غياب النظام المصرفي المتطور جعل المؤسسات الخاصة تعتمد سياسات لتقليص الخطورة عن طريق اقتصار عمليات تطوير قاعدتها الإنتاجية على وجود نمو في الطلب عوض تطوير المنتجات على أساس توقعات نمو الطلب في المستقبل. ومع أن القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ يجيز إنشاء مصارف خاصة، ما زال تطور القطاع المصرفي الخاص بطيئاً، بسبب عدم حدوث تغييرات في السياسة الاقتصادية السورية كفيلة بخلق الجو الملائم لتطور القطاع المصرفي الخاص. فالقطاع المصرفي السوري ما زال يعيش حقبة الستينات باستخدام التخطيط المركزي معتمداً في ذلك على التخصص المصرفي القطاعي ومفتقراً إلى المنافسة وإلى المنتجات الادخارية والاستثمارية المتنوعة.

ومن القيود المرتبطة بالسياسة الاقتصادية أيضاً، والتي حدت من تطور القطاع الخاص عموماً، تعقيد نظام الضرائب على الأرباح والمعاملات التجارية بالإضافة إلى وجود نظام ضريبي على السلع الاستثمارية أدى إلى تقليص الاستثمار والتهرب من التوظيف. ويعاني قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة أيضاً من طول مدة الرقابة الجمركية على الصادرات والواردات[١٢].

(٤) سياسة الأسعار

شكلت سياسة الأسعار المتبعة في الجمهورية العربية السورية عائقاً كبيراً أمام تطوير الصادرات السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة. فمن المتعارف أن وضع أية سياسة لتحديد الأسعار يكون على أساس الكلفة الحقيقية للإنتاج من غير إغفال استغلال كامل الطاقات، مع إضافة هامش معقول للربح، ومراعاة فصل الدعم عن سياسة تحديد الأسعار، ولحظ تغير الأسعار كلما تغيرت نفقات الإنتاج حتى لا تتحمل الميزانية العامة الفروق. وتتميز السياسة التجارية السورية بتحديد سعر المنتج عند التصدير دون اعتبار حالة السوق العالمية، وهذا ما أدى إلى تراكم المخزون وتردي الأوضاع المالية للمؤسسات التصديرية وخاصة الحكومية منها.

وفي هذا الإطار، يشار إلى أن قرارات إيجابية عديدة اتخذت في الأعوام القليلة الماضية لمجابهة الوضع السيئ لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة. ومن هذه القرارات السماح للشركات العامة بتصدير منتجاتها من الغزول القطنية وفق الأسعار الرائجة عالمياً (قرار لجنة التصدير رقم ١٥٨٧ بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٤)؛ والسماح للشركات بالتعاقد مع وكلاء خارجيين بالعمولة لتسويق المنتجات (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٠٤ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣)؛ إعفاء مادة القطن وبذوره ومخلفاته، بما في ذلك الغزول والمنتجات القطنية، من ضريبة الإنتاج الزراعي المنصوص عليها في القانون ٢٤٨ لعام ١٩٥٧ (القانون رقم ٧ بتاريخ ١٩٩٩/٧/١)؛ السماح لشركات الغزل والنسيج ببيع المخازين المتراكمة لغاية

(١٢) World Bank. Syria trade and logistics analysis as part of investment climate assessment: integrating with global markets-trade competitiveness and logistics analysis. Initial report, November 2003.

٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ باحتساب سعر القطن الداخل في تصنيعه وفق الأسعار العالمية واستبعاد فوائد مؤسسة حلج الأقطان (محضر اجتماع رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧)؛ واحتساب سعر القطن المحلوج والغزول القطنية الداخلة في التصنيع بقصد التصدير وفق السعر العالمي مضافاً إليه نفقات الشحن والتأمين (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٧١ بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٢). كما حلت مشكلة أسعار القطن والغزول والمنسوجات في السوقين المحلية والخارجية بأن أصبح السعر المعتمد هو السعر العالمي سواء أكانت موجهة للسوق الداخلية أم للسوق الخارجية(١٣).

ورغم هذه الإجراءات الإصلاحية الهادفة إلى النهوض بالصادرات السورية، ومنها المنسوجات والملابس الجاهزة، ما زالت عراقيل داخلية عديدة تحد من تأثير الإصلاحات المعمول بها في قدرة القطاع على التطور. ومن هذه العراقيل سياسة الصرف في الجمهورية العربية السورية، والسياسة التجارية الحمائية، والسياسة الضريبية، والبنية الأساسية، وهذه النقاط ستستعرض في الجزء الخاص بتقييم تنافسية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في الجمهورية العربية السورية.

(ب) في مصر

أشارت دراسات عديدة مختصة إلى استمرار تدهور أداء الشركات العامة للغزل والنسيج، وخاصة منذ تفكك دول الكتلة الشرقية وتزايد اتفاقات التكامل الإقليمي في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، فقدت المؤسسات الحكومية جزءاً كبيراً من حصصها في الأسواق الخارجية، وخاصة التقليدية منها، مما قلص ربحيتها وأضعف قدرتها على تجديد معداتها المتهالكة، وتحديث تقنياتها المتقادمة. وهذه الظروف الصعبة أضعفت قدرات الشركات الحكومية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، بحيث عجزت عن الإنتاج بالمواصفات الجديدة التي أصبحت تتطلبها السوق المحلية أو الخارجية.

(١) تغير أنماط الإنتاج والتصدير

واجهت قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر عقبات تقليدية عديدة، وأدت إلى إضعاف قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية وتقلص قيمة الصادرات. وهذه المشاكل ليست بالجديدة، وهي مرتبطة باعتماد هذا القطاع في تصدير منتجاته على القطاع العام من جهة، وعلى التصدير إلى دول أوروبا الشرقية في إطار اتفاقات التبادل السلعي المتكافئة التي وقعتها مصر سابقاً مع دول الكتلة الشرقية السابقة. وبتراجع هذه الأسواق، اتبعت الدولة المصرية سياسة الدعم أو البيع بسعر الكلفة، باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتخلص من فائض الإنتاج. وكانت هذه السياسة من أبرز العوامل التي ساهمت في تعثر صناعة النسيج في ظل عدم وجود سيولة مالية لدى الشركات، بالإضافة إلى الإهمال الشديد في إبدال الآلات والمعدات وتجديدها.

وكما كانت حال الصناعة السورية، أدّت هيمنة القطاع العام على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر إلى جملة أمور منها الافتقار إلى أي إدارة علمية في التصرف بالموارد البشرية التي تتمتع بامتيازات القطاع العام، وانعدام طرق الرقابة على إنتاجية القوى العاملة، وتضخم حجم العمالة. وهذه كانت من أبرز الأسباب التي رفعت سعر الكلفة، وضربت الصناعة المصرية، وأضعفت قدرتها التنافسية. ونتيجة لذلك، تراكمت الديون على معظم شركات هذا القطاع وخاصة تلك التابعة للقطاع العام. وقد ظهرت

---

(١٣) محمد صباغ شرباتي، "الصناعات النسيجية: الواقع والآفاق"؛ ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠١.

بوادر أزمة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر مباشرة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وباقي دول المنظومة. فهذا التفكك أدى إلى انكماش استهلاك هذه الدول من منتجات النسيج المصرية لأن التصدير إلى دول الكتلة الشرقية كان يتطلب معدل جودة للمنتج أقل بكثير مما تطلبه أوروبا الغربية، والطابع السياسي كان يطغى على المبادلات التجارية بين مصر وهذه الدول في تلك الفترة حيث كانت الصفقات التجارية تبرم غالباً بين الحكومات وليس بين منتجين وموردين وإثر تخلي الحكومة المصرية عن دعم سعر بيع المنسوجات الشعبية أو المنتجة من المصانع الحكومية والتي كانت تمثل ٨٠ في المائة من إنتاج مصانع النسيج المصرية في هذه الفترة، نشأ اختلال في الهيكل التمويلي لشركات صناعة النسيج والملابس الجاهزة التي كانت قد اقترضت من المصارف لتمويل عمليات الإبدال والتجديد بفائدة بلغت ٢٠ في المائة في بعض الفترات. وهذا الاختلال أدى إلى انهيار الكثير من الشركات العريقة في هذا المجال على رأسها شركتا مصر حلوان للغزل والنسيج والقاهرة للمنسوجات الحريرية. كما نشأت مشاكل مالية مزمنة، كندرة السيولة التي تعاني منها حالياً مصانع النسيج التابعة للقطاعين العام والخاص. وقد بدأت صناعة النسيج المصرية تعاني من مشاكل الاختلالات الهيكلية والسيولة منذ عام ١٩٩٤ عقب إعلان الحكومة المصرية تحرير تجارة القطن، إذ بلغت الزيادة على السعر الأصلي لقنطار القطن المزروع محلياً ١٢٥ جنيهاً، مما جعل سعر القطن المصري أعلى سعر في العالم وأدى إلى تضاعف خسائر الشركات، ومنها شركة المحلة الكبرى التي تعد من أكبر شركات النسيج في العالم وتستهلك بمفردها مليون قنطار من القطن.

(٢) التهريب

بالإضافة إلي العقبات التقليدية التي تعترض صناعة النسيج والملابس الجاهزة سواء في الجمهورية العربية السورية أم في مصر، يعاني هذا القطاع من مشكلة التهريب في مصر خصوصاً. وهي من المشاكل المزمنة التي تنخر جسم هذه الصناعة الهامة في مصر وتكبد شركات الغزل المصرية خسائر مالية فادحة. ومن المتعارف عليه أن السلع المهربة لا تمر عبر المسالك الرسمية للاستيراد والتوزيع، وهذا ما يجعلها تتميز بإعفاء جمركي وضريبي كامل يفسر بيع المنتجات المهربة بأسعار أدنى بكثير من سعر المنتج المصري، نتيجة لضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي وعدم خضوع المنتجات المهربة للعبء الضريبي. وتتعدد وسائل ومنافذ التهريب في مصر سواء عن طريق المناطق الحرة أم السماح المؤقت بالتوريد أم عن طريق التحايل على القوانين أم التهريب السري عبر الحدود.

ويعتبر التهريب من أكثر الأسباب التي تؤثر وبشدة على ميزانية الدولة وكذلك على الأنشطة الاقتصادية ذاتها، إذ تحرم الدولة من تحصيل قيمة الرسوم الجمركية المقررة عن السلع التي يجري تهريبها من جهة، وتسهم في حدوث كساد اقتصادي من جهة أخرى، يهدد المصانع بالإغلاق وتصفية أنشطتها. ونتيجة لمجمل هذه المشاكل، أصبحت المنتجات النسيجية المصرية غير قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية أو حتى المنافسة في الأسواق المحلية، وذلك لما تتحمله هذه السلع المنتجة محلياً من أعباء في مراحل الإنتاج والتصنيع، وما تتعرض له هذه الصناعة من ارتفاع مستمر في أسعار الخامات، وكذلك زيادة الأجور، وارتفاع تكاليف الطاقة والمياه، وعدم القدرة على مواجهة الكساد في تصريف المنتجات.

(٣) الاتفاقات التفضيلية

أدت بعض الاتفاقات التفضيلية الموقعة بين مصر وبعض الدول العربية الأخرى إلى الإضرار بقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة المصري نظراً لعدم وجود نظام ضريبي موحد بين هذه الدول. وللاستفادة من هذا الوضع، يفضل العديد من التجار والصناعيين المصريين استيراد منتجات الغزل والنسيج من

الجمهورية العربية السورية لأن هذه المنتجات تتمتع بمزايا عند استيرادها عملاً بالاتفاقات الموقعة بين هاتين الدولتين، وتباع في السوق المحلية بنصف السعر المحلي. كما إن تمتع الأردن بامتيازات تجارية في السوق المصرية أدى إلى نمو الواردات المصرية من بعض أنواع الخيوط النسيجية على حساب الصناعة المحلية بالرغم من أن الأردن ليس من منتجي هذه الخيوط بل يستوردها من تركيا ويعيد تصديرها على أساس أنها ذات منشأ أردني، وهذا ما يظهر أهمية إدماج قواعد المنشأ وطرق مراقبتها في أي اتفاق للتجارة الحرة، باعتباره السبيل الوحيد لتفادي عمليات الإغراق بسلع ذات منشأ مختلف. ولا تقتصر عمليات التهريب على هذه الجوانب بل تتعداها لتشمل بعض الممارسات التي يقوم بها بعض التجار والصناعيين في مصر من استيراد المنسوجات من آسيا والصين والتي تباع بأسعار متدنية لا سبيل لمنافستها ويكتب عليها "صنع في مصر" لتصدر فيما بعد إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا. وهذا يؤدي إلى خصم هذه الكميات من حصص مصر في هذه الأسواق في إطار نظام الحصص التصديرية المعمول به حتى أواخر عام ٢٠٠٤.

(٤) العبء الضريبي

تعاني صناعة المنسوجات والملابس في مصر من العبء الضريبي، وخاصة على وسائل الإنتاج. ففي حين ألغت معظم الدول الضرائب والتعريفات الجمركية على التجهيزات والآلات الإنتاجية، بقيت مصر حتى أواخر عام ٢٠٠٤ تفرض ضرائب مرتفعة على الخامات والآلات المستوردة، بحيث تدفع الصناعات النسيجية المصرية ضريبة مبيعات قدرها ١٨ في المائة من قيمة الخامات، و١٠ في المائة على الآلات المستوردة، و٣٠ في المائة رسوماً جمركية، و٣٢ في المائة ضريبة أرباح صناعية، وضريبة إيراد عام تتراوح بين ٨ في المائة و٤٧ في المائة، وضريبة أجور تتراوح بين ٢ في المائة و٢٢ في المائة وضريبة دفعة تتراوح بين ٦ في الألف و١ في المائة، والتأمينات الاجتماعية على الأجور بنسبة ٤٠ في المائة، منها ٢٦ في المائة يدفعها صاحب العمل و١٤ في المائة يدفعها العامل، و٨ في المائة ضريبة عقارية. وبين عامي ١٩٤٨ و٢٠٠٣، ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة ١١٠٠ في المائة، وارتفع سعر المتر المكعب من المياه من ٥,٢ قروش إلى ٥٠ قرشاً. وتساهم عوامل أخرى عديدة في الحد من تعزيز القدرة التنافسية لصناعة النسيج والملابس المصرية، ومن أبرزها نظام الصرف المعتمد في مصر، وعدم توفر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية، وارتفاع نسب التضخم وغيرها. ولكن وبالرغم من كل هذه المشاكل والتحديات تظل صناعة المنسوجات في مصر إحدى الصناعات القابلة للازدهار.

٢- التحديات الخارجية

(أ) تغير الأسواق التقليدية للبلدين وتنامي التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي

شهد هيكل الشركاء التجاريين لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر تغيراً جذرياً خلال الأعوام العشرين المنصرمة. ففيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، أنشئت صناعة المنسوجات في القطاع العام لتأمين الأقمشة لمعامل السكر والمطاحن وصوامع الحبوب ومؤسسات الأقطان إضافة إلى بعض حاجات الجيش، التي كانت تستهلك نصف إنتاج شركات النسيج من الأقمشة. وكانت مصانع الغزل تلبي حاجة شركات النسيج، بينما يوزع الفائض على شكل حصص لمنشآت القطاع الخاص الوليدة ضمن هذا الواقع. وبما أن الطلب على منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة يفوق العرض أحياناً، ازدهرت السوق السوداء في الجمهورية العربية السورية[١٤]. وكان القسم المتبقي من منتجات شركات الغزل والنسيج، وخاصة الآتي من القطاع العام، يسوق خارج الجمهورية العربية السورية ضمن اتفاقات المدفوعات مع دول المنظومة

(١٤) رمان، سمير، ٢٠٠١.

الاشتراكية، وذلك لتسديد جزء من الديون السورية المستحقة لهذه الدول. ونظرا لأهمية العلاقات التي كانت تربط الجمهورية العربية السورية بدول أوروبا الشرقية ولهيمنة نظام التصدير ضمن اتفاقات المدفوعات، لم تكن معظم الشركات السورية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة تعاني من مشكلة تصريف فائض إنتاجها. وإزاء منع استيراد منتجات المنسوجات والملابس إلى الأسواق السورية، انحصر اهتمام الشركات السورية في زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق أكبر نسبة استغلال في وقت لم تحظ الجودة بالاهتمام اللازم، وذلك لانعدام المنافسة الحقيقية في ذلك الوقت سواء في أسواق دول أوروبا الشرقية أم في السوق المحلية. وقد استمر هذا الوضع حتى تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، حينما بدأت الجمهورية العربية السورية تفقد هذه الأسواق تدريجيا إلى حين توقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤ ودخول معظم دول أوروبا الشرقية في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي مصر كان وضع التجارة الخارجية مشابها كثيرا للوضع في الجمهورية العربية السورية، من حيث اعتمادها على أسواق الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية التي كانت تربطها بمصر علاقات سياسية قوية. وكان لاعتماد نظام المقايضة في التبادل التجاري بين مصر وهذه الدول، مصحوبا بالحماية الشديدة للسوق المحلية، الأثر الكبير في تطور القطاع المحلي لإنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة، والذي اتسم حتى أواخر الثمانينات بنمو سريع في مستويات الإنتاج، وعدم حدوث أي تحسن ملحوظ في الجودة أو تقليص الكلفة، بل على العكس، أصبح هذا القطاع من أبرز القطاعات التي تستخدم في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية المصرية، وخاصة على مستوى التشغيل. وقد دفع هذا التحول في العلاقات التجارية بين مصر والجمهورية العربية السورية من جهة، والدول الاشتراكية السابقة من جهة أخرى، المصدرين في البلدين إلى البحث عن أسواق جديدة، كانت أبرزها السوق الأوروبية المشتركة، لما تتيحه من قوة في الطلب، وجدوى في السعر، ومعاملة تفضيلية كانت تتمتع بها منتجات البلدين في السوق الأوروبية مقارنة بدول منافسة أخرى، وذلك بفضل نظام الحصص التصديرية.

إلا أن هذه السوق شهدت العديد من التحولات التي بدأت منذ مطلع عام ١٩٩٥ وتواصلت حتى أواخر عام ٢٠٠٤، وأدخلت العديد من التحديات الجديدة على صادرات البلدين من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة إلى السوق الأوروبية. ومن أبرز هذه التغيرات توسع الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٤ بانضمام ١٠ دول من أوروبا الوسطى والشرقية[١٥]، وتأثر السوق الأوروبية بتفكيك نظام الحصص الكمية، وتعدد الاتفاقات التي وقعها الاتحاد الأوروبي لإقامة مناطق إقليمية للتبادل التجاري الحر.

وهذا التوسع الذي شهده الاتحاد الأوروبي سيكون له أثر بالغ في هيكل الإنتاج والتجارة الأوروبيين من المنسوجات والملابس الجاهزة، وبالتالي في الصادرات السورية والمصرية من هذه السلع. فحسب بيانات المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٣[١٦]، تعتمد صناعات المنسوجات والملابس في الدول الحديثة العضوية كثيرا على السوق الأوروبية، فتصدر نسبة تتراوح بين ٦٦ و١٠٠ في المائة من منتجات تلك الصناعات إلى سوق الاتحاد الأوروبي. كما إن العديد من الوحدات الإنتاجية في الدول التي انضمت إلى الاتحاد في عام ٢٠٠٤ تعتمد على التعاقدات الإنتاجية مع مصانع أخرى في دول الاتحاد الأوروبي أو هي مجرد فروع لها. ولهذه الأسباب، سيؤدي انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي إلى خلق تجارة جديدة

---

(١٥) الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي هم: إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا.

(١٦) European Commission. "Textile and clothing data". For press conference. Direction of Trade, mimeo, 24 October 2003.

لقطاع المنسوجات والملابس من جهة، والى تغيير اتجاه التجارة من بقية دول العالم لصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، ستؤدي مختلف اتفاقات التجارة الحرة التي وقعها الاتحاد الأوروبي أو هو بصدد التفاوض بشأنها مع العديد من دول العالم إلى زيادة حدة المنافسة بين دول العالم للحفاظ على حصصها في السوق الأوروبية أو زيادتها على حساب حصص دول أخرى. ففي هذا الإطار، تشير اتفاقات التجارة الحرة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية المتوسطية (باستثناء الجماهيرية العربية الليبية) والاتفاق المنتظر توقيعه مع دول أمريكا الجنوبية والعديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى إلى درجة التنافس التي أصبحت تميز السوق الأوروبية والتي ستتصاعد تدريجا مع إزالة نظام الحصص التصديرية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ودخول منتجين، كالصين، إلى هذه السوق التي كانت شبه مقفلة أمامها.

(ب) إلغاء نظام الحصص الكمية

منذ أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، دخلت التجارة العالمية للمنسوجات والملابس في تغييرات هامة تحت تأثير برنامج الفترة الانتقالية الممتدة على ١٠ أعوام، حسب الاتفاق الذي يدخل تجارة هذه السلع في قوانين منظمة التجارة العالمية، وهو اتفاق المنسوجات والملابس. وقبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، كانت معظم صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أسواق الدول الصناعية تخضع لقيود كمية في إطار نظام خاص خارج عن قواعد التجارة العالمية، كما تبينه اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع إلغاء هذا النظام الخاص، المعروف بنظام الحصص التصديرية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد مكن هذا النظام القائم على الحماية أبرز الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) من اللجوء إلى التحديد الكمي لواردتها من المنسوجات والملابس الجاهزة حسب حجم الواردات من كل دولة ومن كل منتج، وهذا يتنافى مع قوانين التجارة العالمية التي أرساها اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية.

ويهدف الاتفاق الجديد للمنسوجات والملابس، والذي هو ذو طابع مؤقت وسيلغى مع مطلع عام ٢٠٠٥، إلى إزالة جميع العراقيل المسلطة على التجارة العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة. وتستثنى من هذا الإجراء أقل البلدان نموا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية بعض الاستثناءات نظرا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها. وتحقيقا لهذا الهدف، تقرر أن تزال مختلف العراقيل المفروضة على هذه التجارة بالطرق التالية:

(١) أدرجت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ قائمة أولى من المنسوجات والملابس الجاهزة في القواعد العامة للتجارة الدولية، وتمثل هذه القائمة ١٦ في المائة من قيمة التجارة العالمية من هذه السلع لعام ١٩٩٠؛

(٢) أدرجت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قائمة ثانية من المنسوجات والملابس الجاهزة في القواعد العامة للتجارة الدولية، وتمثل هذه القائمة ١٧ في المائة من قيمة التجارة العالمية من هذه السلع لعام ١٩٩٠؛

(٣) أدرجت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ قائمة ثالثة من المنسوجات والملابس الجاهزة في القواعد العامة للتجارة الدولية، وتمثل هذه القائمة ١٨ في المائة من قيمة التجارة العالمية من هذه السلع لعام ١٩٩٠؛

(٤) سيجري إدراج بقية منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة (٤٩ في المائة من حجم المبادلات العالمية) في قواعد التجارة العالمية خلال الفترة الانتقالية ١٩٩٥-٢٠٠٥ حسب كل دولة في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وعملا بهذا الاتفاق، تتمتع كل دولة مستوردة بالحرية الكاملة في تحديد السلع التي ستدخلها في كل مرحلة للوصول إلى المستوى المطلوب مع مراعاة الشرط الوحيد، وهو أن تكون الأنواع الأربعة من المنسوجات والملابس الجاهزة ممثلة في القائمة المدمجة في قوانين التجارة العالمية، وهذه الأنواع الأربعة هي: الخيوط، والأقمشة، والسلع المخيطة، والملابس الجاهزة. وحسب منظمة التجارة العالمية[٢٧]، لا يزال الاتحاد الأوروبي وكندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية هي الدول الوحيدة من بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، التي ما زالت تستخدم التحديد الكمي للواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة عند الشروع في تطبيق الاتفاق الجديد. والتزامها بإزالة هذه العراقيل هو السبيل الوحيد إلى إدخال تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة في المنظومة التجارية العالمية حسب القواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية.

وفي موازاة هذا الدمج التدريجي لمختلف سلع المنسوجات والملابس الجاهزة في قوانين التجارة العالمية، أدخل أيضا نظام خاص بإزالة العراقيل الكمية الموجودة عبر رفع مستويات الحصص الكمية الثنائية الموروثة عن نظام الحصص التصديرية وذلك في مطلع عام ١٩٩٥. واستخدمت الحصص التصديرية الثنائية المطبقة قبل عام ١٩٩٥، باعتبارها نقطة انطلاق لآلية متكاملة لتحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة حسب المادة ٢ من اتفاق المنسوجات والملابس. وعلى هذا الأساس، جرى رفع مستويات الحصص التصديرية الثنائية التي وضعت في إطار نظام الحصص التصديرية بنسبة ١٦ في المائة خلال الفترة الأولى من تطبيق الاتفاق الجديد، ثم إضافة نسبة ثانية قدرها ٢٥ في المائة خلال الفترة الثانية والتي شرع في تنفيذها في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وأخيرا نسبة إضافية تناهز ٢٧ في المائة خلال المرحلة الأخيرة والتي شرع في تطبيقها في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ووفقا لهذه الآلية، ستزال الحصص التصديرية لأي من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة، إما حين تدمج تجارة هذا المنتج في القوانين العامة لمنظمة التجارة العالمية خلال أي مرحلة من المراحل المقررة لذلك أو في نهاية المرحلة الانتقالية بحلول أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ومع أن نظام الحصص التصديرية قد أتاح تقليص مستوى القدرة التنافسية لأكبر الدول المنتجة للمنسوجات والملابس الجاهزة والتي تتميز بطاقات إنتاجية عالية وتكاليف متدنية، لم يمثل نظام الحصص التصديرية حاجزا أمام الصادرات السورية أو المصرية، لأن مستوى صادرات البلدين إلى أسواق الدول المتقدمة التي تطبق هذا النظام، ولا سيما إلى السوقين الأوروبية والأمريكية، نادرا ما تجاوز الحصص المتفق عليها بمقتضى هذا النظام. وبعكس ذلك، مكن تطبيق نظام الحصص التصديرية العديد من الدول النامية ذات الاقتصاد الصغير (مثل تونس والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب) من استغلال هذا الوضع القائم على الحماية في أبرز الأسواق العالمية، وخاصة في السوق الأوروبية، للاستفادة من أسعار مرتفعة أتاحت لهذا القطاع المحافظة على نمط متواصل من التصدير نتيجة لارتفاع نسبة الربحية فيه مقارنة بأنشطة اقتصادية أخرى، وذلك بالرغم من المشاكل الهيكلية التي يعانيها هذا القطاع في الجمهورية العربية السورية ومصر مقارنة بوضعه في دول نامية أخرى. وتعتبر التجربة التونسية خير دليل على تمكن قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من الاستفادة من نظام الحصص التصديرية في خلق صناعة موجهة كليا إلى السوق الأوروبية.

---

(١٧) www.wto.org.

(ج) انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

لم تبدأ الصين في الاستفادة من مزايا إزالة نظام الحصص التصديرية قبل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أي مباشرة بعد استكمال إجراءات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وبالتالي استفادت بأثر رجعي من تطبيق المرحلتين الأوليين من الاتفاق الجديد للمنسوجات والملابس. ومنذ مطلع عام ٢٠٠٢، بدأت الصين ترفع حصصها التصديرية إلى أسواق الدول الصناعية التي ما زالت تطبق نظام الحصص التصديرية إضافة إلى جميع أسواق الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والتي أصبحت ملزمة بالسماح باستيراد نسبة من استهلاكها المحلي من المنسوجات والملابس الجاهزة بعد أن كان بعضها يمنع استيراد بعض أو جميع منتجات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة لأسباب تتعلق بالحماية.

وقد حاولت دراسات علمية عديدة قياس آثار انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وتمتعها بالتفكيك التدريجي لنظام الحصص الكمية. وفيما يلي عرض لبعض النتائج المستخلصة من أبرز هذه الدراسات[١٨] التي تتناول تقييم تطور نصيب الصين من الإنتاج والتصدير العالميين من المنسوجات والملابس الجاهزة المتوقع لعام ٢٠٠٥، أي العام الذي يتوقع فيه التفكيك الكامل لنظام الحصص التصديرية. وقد اعتمد سيناريوهان للمحاكاة. فالسيناريو الأول يفترض أن الصين لن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي ستواجه صادراتها العراقيل التجارية الناجمة عن عدم الانضمام؛ والسيناريو الثاني يفترض أن الصين ستنضم إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي ستستفيد من انفتاح الأسواق العالمية، وخاصة أسواق الدول الغنية، أمام صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة، وذلك إثر تفكيك جميع العراقيل التي أدخلها نظام الحصص التصديرية الذي كان يعتبر عائقا كبيرا أمام نمو صادراتها العالمية من هذه المنتجات.

وتوضح نتائج الدراسة التي اعتمدت على نموذج عالمي للتوازن العام الديناميي، أن نصيب الصين من الإنتاج العالمي للمنسوجات لعام ٢٠٠٥ سيبلغ ١٣,٩ في المائة في حالة عدم انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و١٤,٢ في المائة في حالة انضمامها؛ وأن نصيب الصين من صادرات المنسوجات سيبلغ ١٠,٦ في المائة من السوق العالمية في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، مقارنة بحصة لا تتجاوز ٨,٨ في المائة في حالة عدم الانضمام. وتوضح نتائج هذه الدراسة أيضا أن الفرق في حصة الصين من الإنتاج والتصدير العالميين ستكون أكبر بكثير بالنسبة إلى الملابس الجاهزة مقارنة بالمنسوجات. ففيما يتعلق بحصة الصين من الإنتاج العالمي من الملابس الجاهزة لعام ٢٠٠٥، تبين نتائج الدراسة أنها ستقفز من ٨,٨ في المائة في حالة عدم انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى أكثر من ٢٠ في المائة في حالة الانضمام؛ وحصة الصين من الصادرات العالمية الإجمالية من الملابس الجاهزة ستكون ١٨,٥ في المائة في حالة عدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و٤٧,١ في المائة في حالة انضمامها، أي أن ما يقارب نصف الصادرات العالمية من الملابس الجاهزة ستكون صينية المنشأ. وقد أيدت دراسات عديدة أخرى هذا التوقع بالنمو السريع للصادرات الصينية من الملابس الجاهزة. كما أوضحت جميع هذه الدراسات أن المنافسة الصينية في الأسواق العالمية، ومنها في السوق الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الأول لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر، ستكون أقوى في مجال الملابس الجاهزة نظرا لما تتمتع به الصين من طاقات إنتاجية ضخمة وتكاليف منخفضة. ولهذه الأسباب، قد يكون من الأسهل والأجدى لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر أن تدعما قدراتهما الإنتاجية والتصديرية في المنسوجات بما أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية سيجعل من الصعب على البلدين مواجهة المنافسة الصينية في قطاع الملابس الجاهزة.

---

(١٨) Ianchovichina, E., W. Martin and E. Fukase. "Comparative study of trade liberalisation regimes: the case of China's accession to the WTO"; paper presented at the Third Annual Conference on Global Economic Analysis. Melbourne, Australia, 27-30 June 2000.

(د) ظهور أدوات جديدة للحماية

مع الاتجاه المتنامي إلى تحرير التجارة العالمية عموما وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، تتجه دول عديدة، وخاصة الدول المتقدمة، إلى استعمال أساليب جديدة غير جمركية وكمية للحماية، يقصد منها تعويض جزء من الحماية التي ستفقدها قطاعاتها المحلية لإنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة عقب إلغاء نظام الحصص التصديرية. ففيما يتعلق بتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، لا يعني تفكيك نظام الحصص التصديرية والحصص الكمية التي ما زالت ترافقه تحرير التجارة العالمية بهذه المنتجات، وذلك لأن الحماية الجمركية ستظل سارية باعتبارها أداة هامة لحماية الأسواق المحلية. إلا أن الأهم هنا هي الوسائل الجديدة التي بدأت الدول في استعمالها أو التفكير في تطبيقها منذ إلغاء نظام الحصص التصديرية بهدف وضع قوانين تجارية جديدة كفيلة بالإبقاء على مستوى مرض من الحماية للمنتجات المحلية لكل دولة. ومن أهم ما تتسم به هذه الوسائل الجديدة للحماية هو تنوعها، وفي كثير من الأحيان، تعقد جوانبها الفنية، فبعضها يتعلق بمراحل الإنتاج والبعض الآخر يرتبط بعمليات التصدير. ويمكن تصنيف الأدوات الجديدة للحماية في نوعين أساسين: القيود ذات الطابع التجاري والقيود الفنية.

(١) القيود التجارية

من القيود ذات الطابع التجاري، تذكر، إضافة إلى التعريفات الجمركية، الأدوات التالية: إجراءات مكافحة الإغراق لمواجهة انخفاض أسعار السلع المستوردة، والإجراءات التعويضية لمواجهة الدعم في الدول المصدرة، والإجراءات الوقائية لمواجهة زيادة الواردات، والاتفاقات التجارية التفضيلية. أما فيما يتعلق بالقيود الفنية والتي أصبح الالتزام بها ضروريا لدخول العديد من الأسواق العالمية، وخاصة أسواق الدول المتقدمة منها، تذكر معايير الجدوى الشاملة، والمعايير البيئية، ومعايير العمل، ومعايير التغليف[١٩].

وخلال الأعوام الأخيرة، لوحظ الإكثار من استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية. وحسب اتفاق مكافحة الإغراق، يمكن تطبيق تعريفات جمركية مؤقتة على استيراد منتج معين من دولة أو دول محددة كلما أتضح أن هذا المنتج يستورد بأسعار منخفضة مقارنة بسعره الأصلي في السوق المحلية للدولة المصدرة، مما يلحق الضرر بالصناعة المحلية للدولة المستوردة. وفي عام ٢٠٠٣، فرضت الصين تعريفة جمركية مؤقتة تتراوح بين ٥ و٢٩ في المائة على وارداتها من الخيوط الكيميائية الكورية المنشأ. ويبقى اللجوء إلى إجراءات مكافحة الإغراق على الواردات من المنسوجات والملابس أكثر شيوعا لدى الدول المتقدمة، وخاصة تلك التي كانت محمية بنظام الحصص التصديرية، مقارنة بالدول النامية. وحسب ورقة منشورة على موقع شبكة العالم الثالث[٢٠]، والتي تتعلق بالإفراط في استخدام إجراءات مكافحة الإغراق، تشير الشكوى التي تقدمت بها ١٨ دولة[٢١] عضوا في المكتب الدولي للمنسوجات والملابس[٢٢] إلى فريق المفاوضات التجارية، إلى إفراط الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في

(١٩) فوزي، سميحة، وندى مسعود، "مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية"؛ ورقة عمل رقم ٧٦، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(٢٠) Chakravarthi, R. 2003: www.twnside.org.sg.

(٢١) هذه الدول هي: إندونيسيا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، تايلند، جمهورية كوريا، الصين، غواتيمالا، فيت نام ، كوستاريكا، كولومبيا، ماكاو، مصر، ملديف، الهند، هونغ كونغ.

(٢٢) أنشئ هذا المكتب لمراقبة تنفيذ اتفاق المنسوجات والملابس والخاص من حيث التزام الدول بتفكيك الحصص الكمية ودمج تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة في قوانين منظمة التجارة العالمية.

استخدام إجراءات مكافحة الإغراق على وارداتهما من الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة. وتشير الورقة نفسها إلى أن ١٩٧ طلبا قدم، بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩، إلى منظمة التجارة العالمية لفرض إجراء مكافحة الإغراق، وجميعها تتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة. وبين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠١ ناهز عدد الشكاوى الجديدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي ٥٣ شكوى، منها ٨٧ في المائة تخص الدول النامية. واقتناعا من هذه الدول بأن إجراءات مكافحة الإغراق هي في الحقيقة إجراءات حمائية، تصاعدت النداءات الداعية إلى تنظيم تطبيق هذه الإجراءات ووضع آليات تعويض صارمة في حالة التأكد من أن تطبيقها كان لدواع حمائية وليس لمكافحة الإغراق. وتفرض رسوم مكافحة الإغراق لفترة خمسة أعوام قابلة للتعديل.

وفيما يخص تطبيق الإجراءات التعويضية على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، تفرض لخمسة أعوام بعد تأكد لجنة الشكاوى في منظمة التجارة العالمية من وجود دعم على سلعة معينة مصدرة من دولة محددة. وقد ازداد عدد الدول المطبقة لها لكنها تبقى أقل بكثير من إجراءات مكافحة الإغراق. ومن حالات تطبيق هذه الإجراءات على واردات الدول من المنسوجات والملابس الجاهزة، تذكر الضريبة الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على وارداتها من المناديل القطنية والملابس الجاهزة من باكستان. ومع أن تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة بقيت نسبيا شبه معفية من إجراءات مقاومة الدعم، تزايدت مخاوف الدول النامية المصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة مع اقتراب الأجل المحدد لإزالة الحصص التصديرية، من إمكانية استعمال الدول الغنية لهذه الإجراءات لإدخال حماية إضافية لصناعاتها المحلية على غرار ما يجري باستعمال إجراءات مكافحة الإغراق. أما فيما يخص الإجراءات الوقائية والتي تمكن الدول المستوردة من فرض تعريفة جمركية إضافية أو تحديد كمي للواردات كلما تبين أن الاستيراد يجري بكميات وطرق يمكن أن تلحق ضررا كبيرا بالصناعة المحلية من هذه السلع، فقد اعتمدت عليها الولايات المتحدة للحد من الصادرات الباكستانية من الخيوط القطنية.

إلا أن تطبيق هذين النوعين من الإجراءات ذات الطابع التجاري لا يثير مخاوف إذا ما روعيت الجوانب القانونية في ذلك. ويجب أن تتقدم الدولة المتضررة بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية، التي تتولى، بدورها، التحقق من ذلك، وبالتالي إصدار حكم يخول الدولة المتضررة اتخاذ مثل هذه الإجراءات. ونظرا إلى صعوبة التأكد من فحوى هذه الشكاوى وطول الفترة الزمنية المطلوبة لإصدار حكم، تقلع دول عديدة عن تقديم مثل هذه الشكاوى أو على الأقل تفضل التقليل من عددها. غير أن المخيف بالنسبة للدول النامية هو أن تعمد بعض الدول إلى تطبيق هذه الإجراءات دون انتظار حكم منظمة التجارة العالمية، مما يهدد صادراتها بدون أي سند قانوني. وقد قامت العديد من الدول بفرض هذه الإجراءات على نحو انفرادي على أن تجري مراجعتها عند صدور حكم منظمة التجارة العالمية. وبالرغم من أن الدول المتضررة يمكن أن تطالب بتعويضات مالية عن الضرر الناتج عن تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق أو إجراءات تعويضية بدون تفويض مسبق من منظمة التجارة العالمية، لا تستخدم معظم الدول، وخاصة النامية منها، هذا الحق خوفا من لجوء الدول الغنية إلى اتخاذ إجراءات انتقامية يمكن أن تأخذ أشكالا متعددة، لعل أبرزها التخفيض من المساعدات المالية والقروض التنموية إضافة إلى الضغوط ذات الطابع السياسي.

(٢) القيود الفنية

تشمل القيود الفنية، خصوصا، معايير الجودة، والمعايير البيئية، ومعايير العمل، ومعايير التغليف، وهي معايير ما انفك تطبيقها على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يتطور، وبالتالي يدخل قيودا جديدة على صادرات الدول النامية من هذه السلع إلى أسواق الدول الغنية. وهذه القيود، نظرا لنوعيتها، تحد من

قدرة منتجات الدول النامية على دخول أسواق الدول الغنية عن طريق إلزامية استيفاء شروط صحية وبيئية متعددة من جهة، وتحد من قدرتها التنافسية في أسواق الدول الغنية نتيجة لارتفاع تكاليف الالتزام بهذه القيود أو الشروط الفنية من جهة أخرى. وقد كان لتطبيق هذه القيود في الدول الغنية، وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، على وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة أثر بالغ على الدول النامية المصدرة لهذه السلع. فالاتحاد الأوروبي، مثلا، فرض حظرا على بعض صادرات الهند من المنسوجات والملابس الجاهزة لاستخدامها مواد كيميائية ومبيدات مضرة بالصحة العامة، والولايات المتحدة الأمريكية فرضت حظرا على بعض صادرات بنغلاديش من الملابس الجاهزة وصادرات الهند من السجاد اليدوي لاشتراك الأطفال في عمليات الإنتاج[٢٣]. أما معايير التغليف فلا تعني قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بقدر ما تعني السلع الغذائية والصحية.

---

(٢٣) فوزي، سميحة، وندى مسعود، ٢٠٠٣.

ثالثاً- القدرة التنافسية لقطاع النسيج في الجمهورية العربية السورية ومصر

يتعرض قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة حالياً للعديد من التغيرات التي تحدث على المستوى العالمي. وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية من جهة، وانضمام عشر دول من أوروبا الوسطى والشرقية إلى الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، هما من ابرز التحديات التي يواجهها قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في العديد من الدول، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية ومصر. وكما أشير آنفاً في هذه الدراسة، يعتبر قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من القطاعات الحساسة في البلدين، ولا سيما على مستوى التصدير، والناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل.

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بدأت الصين، فعلياً، تستفيد، بأثر رجعي، من المرحلتين الأوليين لاتفاق المنسوجات والملابس، الذي يهدف إلى إزالة جميع الحصص التصديرية على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أسواق بعض الدول الغنية. ويتوقع أن يؤدي تفكيك نظام الحصص الكمية بحلول عام ٢٠٠٥ إلى تخفيض الأسعار في الأسواق المحمية بهذا النظام بنسبة تعادل نسبة التعريفة الجمركية المعادلة للحصص التي أدخلها، أي بنسبة ١٠ في المائة. وقد التزمت كل من الجمهورية العربية السورية ومصر بفتح أسواقها في إطار اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية[٢٤] والاتفاقات التجارية الأخرى التي وقعها البلدان، وتهدف كلها إلى إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر مع أبرز الشركاء التجاريين. وإضافة إلى هذه التحولات، قد يؤدي توسيع الاتحاد الأوروبي من ١٥ إلى ٢٥ دولة إلى تقليص حجم الصادرات السورية والمصرية من المنسوجات والملابس إلى السوق الأوروبية، لأن توسيع منطقة التجارة الحرة الأوروبية لتشمل دولاً جديدة من أوروبا الوسطى والشرقية سيؤدي إلى تدعيم حصص هذه الدول في السوق الأوروبية من المنسوجات والملابس. ويمكن للجمهورية العربية السورية ومصر كذلك أن تستفيدا من توسيع الاتحاد الأوروبي، ولا سيما من الارتفاع المرتقب في الطلب على المنسوجات والملابس في الدول الحديثة العضوية، نتيجة للتحسن المتوقع في مستوى رفاهها بعد اندماجها مع بقية الدول الغنية في الاتحاد الأوروبي. وتمثل هذه الزيادة المتوقعة في الطلب الأوروبي على هذه السلع فرصة تتيح للجمهورية العربية السورية ومصر تعزيز مكانتهما في السوق الأوروبية.

ولمجابهة هذه التحديات، على كل من الجمهورية العربية السورية ومصر أن تعملا على تعزيز قدراتهما التنافسية ومراجعة سياستهما الصناعية (تنويع المنتجات واختلافها عن منافسيها، والجودة، والقدرة على التغيير والتأقلم السريع مع حاجات الأسواق المتغيرة)، وعليهما كذلك التنبه لمجمل التغيرات الدولية والإقليمية التي تشهدها التجارة العالمية في المنسوجات والملابس والتزوّد بالقدرة على التأقلم معها.

ألف- دينامية السوق العالمية للمنسوجات والملابس

احتلت المنسوجات والملابس المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في التجارة العالمية السلعية، وذلك مباشرة بعد الإلكترونيات والسيارات. وقد بلغت قيمة التجارة العالمية من الخيوط النسيجية نحو ١٤٧ مليار دولار، وتجاوزت قيمة التجارة العالمية في الملابس ١٩٥ مليار دولار. وتعتبر السوق الأوروبية من أبرز الأسواق العالمية للمنسوجات والملابس (بقيمة ١٣٥ مليار يورو)، تليها الولايات المتحدة الأمريكية (١٠٠ مليار يورو)، ثم الصين واليابان (٣٥ مليار يورو). وتستخدم الصناعات النسيجية

---

(٢٤) دخل اتفاق التبادل التجاري الحر بين مصر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الفعلي في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ومن المتوقع أن يصدق على اتفاق الشراكة الأورو-سورية في عام ٢٠٠٥ بعد اعتماده في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك بعدما جرى توقيعه بالأحرف الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(الغزل والخيوط) تقنيات عالية تعتمد أساسا على رأس المال المنتج على شكل آلات وتجهيزات متطورة في جميع مراحل الإنتاج بينما تحتاج صناعة الملابس إلى تقنيات بسيطة وعمالة كثيفة. وتعتبر الملابس من السلع المتراجعة حسب المفهوم الاقتصادي لتطور الطلب، أي إن نسبة استهلاكها من الاستهلاك الإجمالي تنخفض مع ارتفاع الدخل. وقد انخفض نصيب هذه السلع في ميزانية الأسرة من ١٠ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ في فرنسا، ومن ١٣ في المائة في عام ١٩٤٧ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوضح البيانات المختلفة أن هيكل الطلب على الملابس الجاهزة يتغير باستمرار لصالح السلع الأكثر جودة وملاءمة للعصر وللموضة. وبالاعتماد على عدد السكان وتطور مستويات الرفاه، يمكن اعتبار سوقي الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا (خاصة السوق الصينية) من أكثر الأسواق دينامية. كما سجلت الصادرات من الخيوط الاصطناعية تطورا أكبر مما سجلته صادرات الخيوط والأقمشة القطنية بالرغم من الارتفاع المسجل في أسعار القطن. وفي عام ٢٠٠٠، دعمت معظم البلدان الآسيوية مكانتها في السوق العالمية للخيوط بنصيب بلغ ٣٣ في المائة.

وشهد قطاع المنسوجات والملابس العديد من عمليات إعادة توزيع الطاقات الإنتاجية لصالح إسبانيا والبرتغال في مرحلة أولى ثم لصالح تركيا وتونس والمغرب في مرحلة ثانية. وتهيمن الاستثمارات الأوروبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية المتوسطية، ومنها تونس ومصر. ويحظى قطاع الملابس الجاهزة باهتمام الصناعيين الأوروبيين لما يتوفر في الدول العربية المتوسطية من عمالة ماهرة ورخيصة، إضافة إلى العديد من الامتيازات الضريبية والجمركية التي يتمتع بها المستثمرون الأجانب الذين ينتجون للأسواق الخارجية. وبينما اختارت ألمانيا وإيطاليا التوجه إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية لتركيز صناعاتهما في مجال ملابس الجاهزة، توجهت كل من إسبانيا وبلجيكا وفرنسا، خصوصا، إلى الدول العربية المتوسطية.

والجدير بالذكر إن المنافسة الآسيوية القوية التي فرضت في الأعوام القليلة الماضية على جميع منتجي ومصدري المنسوجات والملابس، إضافة إلى البحث المتواصل عن سبل لتخفيض تكاليف الإنتاج، أدت إلى تطور عمليات تقسيم الإنتاج وتوزيعه على دول مختلفة أي ما يعرف بعمليات تفويض الإنتاج. ويبين الجدول ٣ توزع تصدير الملابس على أهم الدول المصدرة.

الجدول ٣- أهم الدول المصدرة للملابس الجاهزة في عام ٢٠٠١

الحصة من السوق (بالنسبة المئوية)	إلى السوق الأوروبية	إلى السوق الأمريكية	إلى اليابان
أكثر من ١٠	تركيا، الصين	الصين، المكسيك	الصين
بين ٦ و١٠	بنغلاديش	هونغ كونغ	
بين ٤ و٦	تونس، بولندا، رومانيا، المغرب، الهند، هونغ كونغ	الجمهورية الدومينيكية، هندوراس	إيطاليا
بين ٢ و٤	إندونيسيا	إندونيسيا، إيطاليا، تايلند، تايوان، جمهورية كوريا، السلفادور، غواتيمالا، الفلبين، كندا، الهند	فيت نام، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
من ١ إلى ٢	باكستان، بلغاريا، تايلند، تايوان، جمهورية كوريا، سري لانكا، سويسرا، فيت نام، موريشيوس، هنغاريا	باكستان، تركيا، كمبوديا، كوستاريكا، ماليزيا، المغرب	

المصدر: Chemingui and al., 2004.

باء- تطور القدرة التنافسية السورية والمصرية

تطور الصادرات المصرية والسورية حسب أنواع المنسوجات والملابس والشركاء التجاريين

يهيمن إنتاج المنسوجات على قطاع المنسوجات والملابس في الجمهورية العربية السورية في حين يسيطر إنتاج الملابس على القطاع في مصر. ويتميز قطاع المنسوجات والملابس في كلا البلدين بتوجيه الإنتاج خاصة إلى السوق المحلية والتي ما زالت حتى الآن تتمتع بحماية جمركية عالية، وتستفيد من عراقيل تجارية أخرى غير تعريفية. أما فيما يتعلق بالتصدير، فيغلب عليه تصدير الفائض عن الطلب المحلي في الجمهورية العربية السورية، ويتركز على الشركات الأجنبية والشركات المحلية التي تتمتع بعقود توكيل الإنتاج في مصر.

(أ) تطور الصادرات حسب أنواع السلع

يوضح الجدول ٤ أن الصادرات المصرية من المواد النسيجية الوسيطة تضاعفت بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢، بينما شهدت الصادرات من السلع النهائية تقلصا بنسبة ٥٥ في المائة. ففي مصر، ارتفعت حصة السلع النسيجية الوسيطة من نحو ٢٣ في المائة من قيمة الصادرات الإجمالية من المنسوجات والملابس في عام ١٩٩٥ لتبلغ ٥٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢، وهذا الارتفاع يظهر توجها نحو التخصص في تصدير السلع التي تتمتع بميزة تنافسية بفضل توفر مادة القطن في مصر. وفي المقابل، انخفضت نسبة المنسوجات المصنعة والملابس من الصادرات الإجمالية للقطاع من ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٢، وهذا الانخفاض يظهر تفاقم المصاعب التي يواجهها هذا القطاع عند التصدير والناتجة من التفكيك التدريجي لنظام الحصص التصديرية وانحسار الأسواق التقليدية للمنتجات المصرية.

الجدول ٤- تطور هيكل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس

المنتج	الصادرات (بمليون دولار)		النسبة المئوية من المجموع	
	١٩٩٥	٢٠٠٢	١٩٩٥	٢٠٠٢
ألياف نسيجية (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	١٧٠	٣٤٥	٢٣	٥٧,٩
حرير			٠	٠
قطن	١٥٨	٣٣١	٢١,٤	٥٥,٥
جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٠	٠	٠	٠
ألياف نسيجية نباتية	٨	١٤	١,١	٢,٣
ألياف تركيبية صالحة للغزل	١	٠	٠,١	٠
ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل	١	٠	٠,١	٠
صوف وغيره من الشعر الحيواني	١	٠	٠,١	٠
أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق	١	٠	٠,١	٠
خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	٥٦٩	٢٥١	٧٧	٤٢,١
خيوط نسيجية	٣٢٢	١١٢	٤٣,٦	١٨,٨
أقمشة قطنية، منسوجة	١٠٩	٢٧	١٤,٧	٤,٥
أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية	١	١	٠,١	٠,٢
أقمشة نسيجية أخرى منسوجة	١	٠	٠,١	٠

الجدول ٤ (تابع)

المنتج	الصادرات (بمليون دولار)		النسبة المئوية من المجموع	
	١٩٩٥	٢٠٠٢	١٩٩٥	٢٠٠٢
مصنرات (ترويكو أو كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٤	١	٠,٥	٠,٢
تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة، وأصناف أخرى صغيرة	١	٤	٠,١	٠,٧
أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها	٦	٤	٠,٨	٠,٧
أصناف جاهزة كليا وأساسا من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٩٢	٩٩	١٢,٤	١٦,٦
أغطية أرضيات، إلى آخره	٣٣	٣	٤,٥	٠,٥

المصدر: COMTRADE Database.

ملاحظة: يتضمن المرفق الثاني عرضا لمعايير التصنيف المفصل لكامل منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة المعتمد في هذه الدراسة حسب تصنيف الأمم المتحدة الموحد للتجارة الدولية (التنقيح ٣).

وفي الجمهورية العربية السورية، حافظت الصادرات من المنسوجات والملابس على استقرار نسبي في المجمل على الرغم من التطور البسيط في هيكل تلك الصادرات. فحصة الصادرات السورية من المنسوجات الوسيطة من الصادرات الإجمالية للقطاع سجلت انخفاضا بسيطا من ٥٦,١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢؛ فيما شهدت صادرات المنسوجات المصنعة والملابس الجاهزة نموا ضعيفا من ١٥٨ مليون دولار إلى ١٦٨ مليون دولار مما جعل حصة المواد النسيجية المصنعة والملابس الجاهزة من الصادرات الإجمالية للقطاع ترتفع من ٤٣,٩ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ (انظر الجدول ٥).

الجدول ٥- تطور هيكل الصادرات السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة

المنتج	الصادرات (بمليون دولار)		النسبة المئوية من المجموع	
	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢
ألياف نسيجية (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	٢٠٢	١٩٥	٥٦,١	٥٣,٧
حرير	٠	٠	٠	٠
قطن	٢٠٠	١٩٢	٥٥,٦	٥٣,٢
جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٠	٠	٠	٠
ألياف نسيجية نباتية	٠	٠	٠	٠
ألياف تركيبية صالحة للغزل	٠	٠	٠	٠
ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل	٠	٠	٠	٠
صوف وغيره من الشعر الحيواني	٢	٢	٠,٦	٠,٦
أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق	٠	١	٠	٠,٣
خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	١٥٨	١٦٨	٤٣,٩	٤٦,٣
خيوط نسيجية	٩٦	٦٧	٢٦,٧	١٨,٢
أقمشة قطنية، منسوجة	١	١١	٠,٣	٣
أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية	٣٠	٤٥	٨,٣	١٢,٤
أقمشة نسيجية أخرى منسوجة	٠	٠	٠	٠
مصنرات (ترويكو أو كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	١٨	٢٠	٥	٥,٥

الجدول ٥ (تابع)

المنتج	الصادرات (بمليون دولار)		النسبة المئوية من المجموع	
	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢
تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة، وأصناف أخرى صغيرة	٥	١٧	١,٤	٤,٧
أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها	٠	٠	٠	٠
أصناف جاهزة كلياً وأساساً من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٦	٦	١,٧	١,٧
أغطية أرضيات، إلى آخره	٢	٣	٠,٦	٠,٨

المصدر: COMTRADE Database.

(ب) تطور الصادرات حسب أنواع السلع والشركاء التجاريين

يبين الجدول ٦ أن السوق الأوروبية ما زالت أكبر سوق للمنسوجات والملابس الجاهزة المصرية. وتبرز أهمية هذه السوق خاصة في وضع المنسوجات المصنعة النهائية والملابس الجاهزة، التي بلغ نصيب السوق الأوروبية منها نحو ٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٢ بعد أن كان ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٥. أما المواد النصف نهائية من خيوط وأقمشة فقد شهد نصيب السوق الأوروبية منها تراجعاً طفيفاً من ٣٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢. كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من الأسواق الهامة للمنسوجات والملابس الجاهزة المصرية. ففي عام ٢٠٠٢، استوعبت سوق اليابان ٤,٨ في المائة من الصادرات المصرية من المواد النسيجية النصف نهائية، وكانت تستوعب نحو ١٢ في المائة في عام ١٩٩٥. ويمكن تفسير ذلك بانعكاسات التفكيك التدريجي لنظام الحصص التصديرية وقرب السوق اليابانية من أبرز المصدرين في العالم (دول جنوب شرق آسيا). أما في وضع الملابس الجاهزة والمنسوجات النهائية، فلا يمثل اليابان سوقاً هامة بالنسبة إلى مصر، خلافاً للولايات المتحدة الأمريكية التي ارتفع نصيبها من صادرات هذه السلع من ١٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. وأخيراً، تبقى السوق العربية بكاملها غير ذات أهمية بالنسبة إلى الصادرات المصرية مع النمو النسبي الذي شهدته الصادرات من الملابس الجاهزة والمنسوجات النهائية إلى هذه السوق.

الجدول ٦- تطور توزيع الصادرات المصرية حسب أهم الشركاء التجاريين (بالنسبة المئوية)

المنتج	١٩٩٥					٢٠٠٢				
	أمريكا	اليابان	أوروبا	الدول العربية	بقية دول العالم	أمريكا	اليابان	أوروبا	الدول العربية	بقية دول العالم
ألياف نسيجية (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	٠,٩	١٢,٠	٣٠,٤	١,١	٥٥,٦	٩,١	٤,٨	٢٤,٧	٠,٥	٦٠,٨
حرير	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قطن	٠,٧	١٢,٥	٣٠,٥	٠,٢	٥٦,٢	٩,٥	٤,٩	٢٤,٢	٠,٤	٦١,٠
جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
ألياف نسيجية نباتية	٤,٩	٨,٩	٢١,٩	٣,٣	٦١,٠	٠,٠	٣,١	٣٦,٢	٢,٣	٥٨,٤
ألياف تركيبية صالحة للغزل	٠,٠	٠,٠	١٩,٣	٥٠,٢	٣٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل	٠,٠	٠,٠	٦١,٤	٥,٥	٣٣,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧١,٢	٢٨,٨

الجدول ٦ (تابع)

المنتج	١٩٩٥					٢٠٠٢				
	أمريكا	اليابان	أوروبا	الدول العربية	بقية دول العالم	أمريكا	اليابان	أوروبا	الدول العربية	بقية دول العالم
صوف وغيره من الشعر الحيواني	٠,٠	٠,٠	٤,٥	٩٥,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق	٠,٠	٠,٠	١٣,٧	٦٥,٨	٢٠,٥	٠,٠	٠,٠	٨١,١	٥,٥	١٣,٤
خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	١٣,٤	٠,٢	٥٤,٤	٥,٦	٢٦,٥	٢٥,٢	٠,١	٥٨,١	٧,٧	٨,٩
خيوط نسيجية	٨,٩	٠,١	٥٠,٢	٤,١	٣٦,٥	٢٧,٩	٠,١	٥٤,٥	٢,٩	١٤,٦
أقمشة قطنية، منسوجة	١٥,٥	٠,٠	٥٧,٩	٨,٠	١٨,٦	١٢,٧	٠,٠	٧٧,٤	٧,٤	٢,٥
أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية	٠,٠	٢,١	٢٢,٢	٥١,٧	٢٣,٩	٢,٧	٠,٠	١٧,٥	٤١,٣	٣٨,٤
أقمشة نسيجية أخرى منسوجة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥١,٠	٤٩,٠	٠,٠	٠,٠	٦٤,٢	٢٩,٦	٦,١
مصنرات (ترويكو أو كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في وضع آخر	٥٢,٩	٠,٠	٢٢,٩	٢٠,٨	٣,٤	٠,٠	٠,٠	٣,٨	٩٤,٥	١,٧
تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة، وأصناف أخرى صغيرة	١١,٠	٠,٠	٢١,٦	٣,٦	٦٣,٨	٣,٠	٠,٠	٥,٣	٨٨,٥	٣,٢
أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها	٧,٧	٣,٥	٢٤,٣	٩,١	٥٥,٤	٠,٩	٠,٦	٦٠,٧	٩,٧	٢٨,١
أصناف جاهزة كليا وأساسا من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	١٦,٧	٠,٠	٧١,٣	٦,٧	٥,٣	٢٦,٨	٠,٠	٦١,٨	٧,٩	٣,٥
أغطية أرضيات، إلى آخره	٣٧,٢	٠,٨	٤٨,٧	٤,١	٩,٢	٥٤,٢	٠,٦	٣٠,١	٩,٠	٦,٢

المصدر: COMTRADE Database.

وفيما يتعلق بأبرز مستوردي المنسوجات والملابس السورية، تظهر البيانات المتعلقة بالصادرات السورية لعام ٢٠٠٢ أن الدول العربية تمثل أبرز سوق للمنسوجات النهائية والملابس الجاهزة، إذ تستوعب ٥٢,٧ في المائة من مجموع الصادرات السورية من هذه السلع، تليها السوق الأوروبية بنسبة ٤٠,٨ في المائة، بينما تعتبر الصادرات السورية من هذه السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان شبه منعدمة. أما المنسوجات الخام والنصف نهائية، وخاصة الخيوط والأقمشة، فتعتبر السوق الأوروبية أبرز مستورد لها بنسبة ٣٢,٣ في المائة، بينما لا تستوعب السوق العربية أكثر من ٧,٤ في المائة، ويستوعب اليابان جزءا بسيطا لا يتجاوز ٣,٤ في المائة، ولا تسجل أي صادرات إلى السوق الأمريكية (انظر الجدول ٧).

الجدول ٧- توزيع الصادرات السورية حسب أهم الشركاء التجاريين (بالنسبة المئوية)

المنتج	أمريكا	اليابان	أوروبا	الدول العربية	بقية دول العالم
ألياف نسيجية (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	٠,٠	٣,٤	٣٢,٣	٧,٤	٥٦,٩
حرير					
قطن	٠,٠	٣,٤	٣٢,٠	٧,٥	٥٧,١
جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر					

الجدول ٧ (تابع)

المنتج	أمريكا	اليابان	أوروبا	الدول العربية	بقية دول العالم
ألياف نسيجية نباتية					
ألياف تركيبية صالحة للغزل					
ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل					
صوف وغيره من الشعر الحيواني	٠,٠	٠,٠	٦٤,١	٠,٠	٣٥,٩
أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق	٠,٠	٠,٠	٢٨,٠	٠,٠	٧٢,٠
خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	١,٠	٠,٠	٤٠,٨	٥٢,٧	٥,٥
خيوط نسيجية	٠,٠	٠,٠	٨٠,٢	١٨,٨	١,٠
أقمشة قطنية، منسوجة	٠,٠	٠,٠	٩٣,٦	٣.٥	٢,٩
أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية	٢,٣	٠,٠	٦,٤	٨٤,٢	٧,١
أقمشة نسيجية أخرى منسوجة					
مصنرات (ترويكو أو كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في وضع آخر	٠,٤	٠,٠	٠,٧	٨٣,٨	١٥,١
تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة، وأصناف أخرى صغيرة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٤,٩	٥.١
أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
أصناف جاهزة كلياً وأساساً من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٩,٠	٠,٠	٢٦,١	٥٧,٩	٦,٩
أغطية أرضيات، إلى آخره	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٩,٣	٣٠,٧

المصدر: COMTRADE Database.

(ج) تطور حصص الجمهورية العربية السورية ومصر في أبرز الأسواق العالمية مقارنة بأهم المنافسين في المنسوجات والملابس الجاهزة

يوضح الجدول ٨ أن الصادرات المصرية والسورية لا تستحوذ إلا على نصيب متواضع جداً من أبرز الأسواق العالمية. ففي عام ٢٠٠٢، استوعبت السوق الأوروبية، التي هي أبرز مستورد للمنسوجات المصرية والسورية، ٢٥ في المائة من الصادرات المصرية و٣٢ في المائة من الصادرات السورية من هذه السلع. إلا أن الصادرات المصرية والسورية إلى هذه السوق لا تتجاوز ١,٥ في المائة و١,١ في المائة على الترتيب من الواردات الأوروبية الإجمالية من المنسوجات. أما حصة الصادرات المصرية والسورية في السوق الأمريكية فتبقى أضعف مقارنة بحصتها في السوق الأوروبية. ففي عام ٢٠٠٢، لم يتجاوز نصيب مصر من هذه السوق ٤,٥٣ في المائة والتي تعتبر نسبة عالية مقارنة بأبرز المصدرين في العالم، بينما لم تدخل هذه السوق أي صادرات سورية. وبالرغم من ضعف الصادرات المصرية والسورية إلى سائر الدول العربية، تستحوذ الجمهورية العربية السورية على نصيب من الأسواق العربية تجاوز ٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ بينما لم تتجاوز حصة مصر ٠,٣٧ في المائة. وخلال الفترة المنقضية، لم تحظ السوق اليابانية باهتمام البلدين بالرغم من أهميتها النسبية للصادرات المصرية. ومع ضعف دينامية الصادرات المصرية والسورية من المنسوجات إلى أبرز الأسواق العالمية، من الأهمية الإشارة إلى أن الحصص التجارية لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر تتجاوز غالباً حصص أبرز مصدري العالم من المنسوجات والملابس الجاهزة (انظر الجدول ٨)، وهذا ما يدل على أن أبرز التحديات التي سيواجهها قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في المستقبل القريب ستنحصر في قطاع الملابس الجاهزة وأن كلاً من الجمهورية العربية السورية ومصر يمكنهما مبدئياً تدعيم حصصهما في الأسواق العالمية للمنسوجات بسهولة أكبر مقارنة بالملابس الجاهزة.

الجدول ٨- الحصص التصديرية للجمهورية العربية السورية ومصر في أبرز الأسواق العالمية للمنسوجات مقارنة بأبرز الدول المنافسة لعام ٢٠٠٢
(بالنسبة المئوية)

الدول	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	أوروبا	الدول العربية
إندونيسيا	٠,٦٧	٠,٦٥	٠,٢٢	٤,٥٥
باكستان	٠,٧٦	٠,١٣	٠,٥٣	٣,٦٤
بلغاريا	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٩	٠,١٢
بولندا	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٧٨	٠,٢٤
تركيا	١,٠٠	٠,٠٠	٢,١٠	٤,٥٩
تونس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٨	٠,٤٨
الجمهورية العربية السورية	٠,٠٠	٠,٩١	١,٠٨	٣,١٤
رومانيا	٠.٠٠	٠,٠٠	٠,٠٦	٠,٠٠
الصين	٢,٨٨	١٤,٦٨	٥,٣٧	٢,١٨
الفلبين	٠,١٩	٠,٥٦	٠,١٠	٠,٠٠
ماليزيا	٠,٠٣	٠,٨٢	٠,٠٦	٠,٠٣
مصر	٤,٥٣	٢,٣٠	١,٤٨	٠,٣٧
المغرب	٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢
الهند	١,١٣	٠,٨٧	٠,٠٠	٠,٠٠
هونغ كونغ	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٢٢	٠,٠٨
بقية الدول المصدرة	٨٨,٧٥	٧٩,٠٠	٨٧,٧٠	٨٠,٥٥

المصدر: COMTRADE Database.

الجدول ٩- حصص الجمهورية العربية السورية ومصر من أبرز الأسواق العالمية للملابس الجاهزة مقارنة ببعض الدول المنافسة لعام ٢٠٠٢
(بالنسبة المئوية)

الدول	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	أوروبا	الدول العربية
إندونيسيا	١,١٨	٥,٥٠	١,٠٨	٦,٤٥
باكستان	٧,١٣	١,٧٥	٢,٧٥	١١,٥٦
بلغاريا	٠,٠٤	٠,٠١	٠,١٥	٠,٠١
بولندا	٥,٢٦	٠,٠٠	١,٥٥	٠,٠٤
تركيا	٢,٨٩	٠,٣٩	٤,٥١	٥,٩٠
تونس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٤٥	٠,١٠
الجمهورية العربية السورية	٠,٠١	٠,٠٠	٠,١٦	١,٦٠
رومانيا	٠,١٠	٠,٠٢	٠,٤٩	٠,٠٣
الصين	١٠,٢٣	٤٢,٩٩	٤,٢٣	٢٢,٣٥
الفلبين	٠,٥٨	٠,٦٤	٠,٠٦	٠,٣١
ماليزيا	٠,٣٤	١,٥٢	٠,٢٣	٠,٩٥
مصر	٠,٣٧	٠,٠٠	٠,٣٤	٠,٣٢
المغرب	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٢٨	٠,٢٢
الهند	٦,٨٨	٣,٦٤	٠,٠٠	٠,٠٠
هونغ كونغ	٢,٤٣	٢,٠٦	٠,٤٦	٣,٧٥
بقية الدول المصدرة	٦٣	٤١	٨٣	٤٦

المصدر: COMTRADE Database.

وفيما يتعلق بالملابس الجاهزة، يوضح الجدول ٩ أن الحصص التصديرية لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر في الأسواق العالمية تكاد تكون منعدمة، حيث لا تتجاوز ٠,٤ في المائة، باستثناء السوق العربية التي تعتمد على الملابس الجاهزة السورية بنسبة تعادل ١,٦ في المائة لتلبية حاجاتها. ويوضح الجدول كذلك أن المنتجات الصينية تستحوذ على حصص هامة في أبرز الأسواق العالمية (٤٣ في المائة من السوق اليابانية، و٢٢ في المائة من السوق العربية، و١٠ في المائة من السوق الأمريكية)، وذلك رغم القيود التي أدخلها اتفاق الحصص التصديرية على الصادرات الصينية إلى أبرز أسواق الدول الصناعية. ويوضح الجدول أيضا أن أبرز الأسواق العالمية تتزود من العديد من الدول المصدرة، باستثناء الصين، وأن كلا من تلك الدول تستحوذ على حصص ضعيفة نسبيا على تفاوتها، وهذا يدل على احتدام المنافسة بين الدول المصدرة على تسويق الملابس الجاهزة إلى أبرز هذه الأسواق، وبالتالي تبدو زيادة الحصص التصديرية المصرية والسورية من الملابس الجاهزة إلى هذه الأسواق أكثر صعوبة من زيادة الحصص من المنسوجات ومنتجات الغزل من خيوط وأقمشة.

جيم- التجارة البينية القطاعية

تمثل التجارة البينية داخل قطاع معين عمليات التصدير والاستيراد المتوازية لسلع متشابهة ولكنها متمايزة في الوقت نفسه. وتوجد نظريات اقتصادية عديدة لتفسير مصدر التجارة البينية القطاعية. فبعضها، مثلا، يقول بأن وجود هذا النوع من التجارة مرتبط باقتصادات الحجم، والبعض يقول برغبة في التمييز الدقيق لبعض السلع عن البعض الآخر، وبعض النظريات أيضا يربط وجود التجارة البينية القطاعية بوجود طلب متشابه بين الدول. وأخيرا يشار إلى عوامل، مثل رأس المال البشري وهيكل السوق، في سياق تحليل التجارة البينية القطاعية.

فاقتصادات الحجم تعتبر من العوامل التي تفسر التجارة البينية السلعية أو القطاعية. وهذه الاقتصادات تتخذ، عادة، شكلين هما التخصص العمودي والتخصص الأفقي. فالتخصص العمودي يعني طرق الإنتاج الخاصة بالشركات التي تصنع أنواعا مختلفة لسلعة واحدة بمستويات جودة متفاوتة؛ والتخصص الأفقي يعني عمليات إنتاج أجزاء مختلفة وبعض الأحيان في أماكن مختلفة لسلعة واحدة. ومن المتعارف عليه أن اقتصادات الحجم موجودة خاصة في الصناعات النسيجية وبعض صناعات الملابس الجاهزة التي تتميز بإنتاج كميات ضخمة.

ويمكن لظروف الطلب أن تحدد هيكل المبادلات التجارية بين بلدين، لأن الصادرات ترتبط عادة بالطلب الداخلي. وبما أن ظروف الإنتاج ليست منعزلة عن ظروف الطلب (الداخلي وليس الخارجي)، يتوجه المنتجون عادة إلى السوق الخارجية بعد تلبية الطلب المحلي. ولذلك يفسر التشابه في الطلب جزءا بسيطا من التجارة البينية السلعية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، بما أن جزءا كبيرا من صادرات الملابس الجاهزة تنتجه أحيانا شركات مصدرة كليا، وجزءا كبيرا من تطوير منتج معين يجري عادة في بلد متقدم، لينتج بعد ذلك في بلد فقير، ثم يباع في بلد متقدم.

ويمكن أن يكون الاختلاف التكنولوجي من العوامل التي تحدد التجارة البينية السلعية أو القطاعية بما أن الدول المتقدمة تتمتع عادة بقوة تستمدها من احتكارها للتطور التكنولوجي. فمن المتعارف عليه أنه يلزم بعض الوقت حتى تتمكن بقية الدول، وخاصة النامية، من استخدام الأساليب التقنية المتطورة المستعملة في الدول المتقدمة. ويهم هذا التفسير خاصة إنتاج الأقمشة عن طريق الخيوط الاصطناعية والتي تتطلب عادة تقنيات معقدة. ويوضح الجدول ١٠ تطور هيكل الواردات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة

بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٢، فيما يوضح الجدول ١١ تطور هيكل الواردات السورية من هذه المنتجات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢.

الجدول ١٠- تطور الواردات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة
(مليون دولار)

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
ألياف نسيجية (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	٨٨,٩	١٥٩,١	١٦٤,٧	١٣٣,٣	١١١٩	١٠٠,٥	٧٢,٢	٥٩,٦	٧٠,١
حرير	٠,٥	١,٢	١,٦	٠,٤	٠,٥	١.٢	٠,٣	١,١	٠,٥
قطن	٠,٦	٣٧,٧	٤٦,٩	٩	٠,٧	٦,٤	٢٤	٦,٥	١٦,٨
جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٢,٤	٤,١	٧,١	٣,٥	٤,٥	١,١	٠,٧	١,٤	٠,٨
ألياف نسيجية نباتية	٣,١	٢,٨	١,٩	٢,٥	١,٦	٢,٥	٠,٤	١,٣	٠,٤
ألياف تركيبية صالحة للغزل	٦٤.٩	٩٠,٩	٧٨,٩	٩٩,٥	٧٧,٩	٧١,٧	٤٠	٤٣,٢	٤٦,٣
ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل	٤,٥	٧,٧	١٦,٩	١٠,١	١٩,٦	٩,٤	٣,٢	٣,٥	١,٩
صوف وغيره من الشعر الحيواني	١٢,٧	١٣,٧	١٠,٢	٧,٣	١٣,٧	٨,١	٣,٦	٢,٤	٣,٤
أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق	٠,٢	١	١,١	١	٠,٥	٠,١	٠.١	٠,٢	٠,١
خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	٢٤١,٩	٢٧٩,٧	٢٨٨,٩	٣٠٠,٣	٣٩٣,٩	٣٣٣,٦	١٩٧,٦	١٩٠	٢٠٥,٧
خيوط نسيجية	١٣٢,٥	١٧٣,٥	١٩٧,٦	١٩٧,٦	٢٦٩,٨	٢٢٩,٣	١٤٣,١	١٣٨	١٦٤
أقمشة قطنية، منسوجة	٣٤,٤	٣٦,٧	٢٨,٦	٣٢.٦	٤٢,٣	٤٢,٦	٢,٣	٠,٦	٠,٧
أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية	١١,٦	١٤,٢	١٥,٤	١٧,٣	١٩,٧	١٠,٢	١١	٣	٢,٧
أقمشة نسيجية أخرى منسوجة	٩,٨	١٣,١	٧	٧,٤	٦,٥	٥,٨	٥,٥	٧,٣	٥,١
مصنرات (ترويكو أو كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في وضع آخر	٠,٩	٠,٦	١,٣	٤,٥	٣,٥	٤,٧	٠,٩	٠.٤	٠,٥
تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة، وأصناف أخرى صغيرة	٢,٨	٣,٧	٣,٤	٤,٤	٦,٣	٥,٥	٤	٤,٤	٤,٣
أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها	٤٠,٢	٢٧,٧	٢٦,٩	٢٧,٣	٣٧,٥	٢٩	٢٦,١	٣١,٨	٢٤,٦
أصناف جاهزة كليا وأساسا من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٥,٥	٦,٨	٦,٢	٨,٣	٥	٤,٦	١,٦	٢,١	١
أغطية أرضيات، إلى آخره	٤,١	٣,٥	٢,٦	١,٨	٣,٣	١,٩	٣,١	٢,٢	٢,٨

المصدر: COMTRADE Database.

الجدول ١١- تطور الواردات السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة
(مليون دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠٢
ألياف نسيجية (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	٣٥,٢	٤٣,٧
حرير	٠	٠
قطن	٠	٠
جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٠	٠
ألياف نسيجية نباتية	٠	٠
ألياف تركيبية صالحة للغزل	٢٤	٢٧,٣
ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل	٩,٦	١٣,٥
صوف وغيره من الشعر الحيواني	١,٨	٢,٨
أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق	٠	٠
خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	٣٩٩,٢	٢٥١,٧
خيوط نسيجية	٢٨٦	١٦٥,٢
أقمشة قطنية، منسوجة	٠,٤	١,٢
أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية	٥١,٥	٣٦.٥
أقمشة نسيجية أخرى منسوجة	٢,٩	٣,٦
مصنرات (ترويكو أو كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في وضع آخر	١١,٦	٩
تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة، وأصناف أخرى صغيرة	٥,٤	٠,٤
أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها	٢٢,١	١٢,١
أصناف جاهزة كلياً وأساساً من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	١٩,٣	٢٣,٤
أغطية أرضيات، إلى آخره	٠	٠,٢

المصدر: COMTRADE Database.

دال- القدرة التنافسية في الأسعار

يعتبر التباين في الأجور والتضخم وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة ونسبة الربح على الأجور من أبرز العوامل المحددة للقدرة التنافسية في الأسعار للصادرات السورية والمصرية من جهة ولمنتجات الدول المنافسة من جهة أخرى.

١- الأجور

وتمثل كلفة العمل المؤشر الأبرز للقدرة التنافسية في الأسعار، لأن قطاع المنسوجات، وخاصة الملابس الجاهزة، هو من القطاعات الأكثر استخداماً للعمالة، وتمثل الأجور في هذا القطاع نسبة تتراوح بين ٢٨ في المائة فقط من قيمة المنتج في الصين، و٥٣ في المائة من قيمة المنتج في الدول المتقدمة. ويتراوح متوسط كلفة ساعة العمل الواحدة في قطاع المنسوجات بين ٠,٣٣ و٠,٦٦ من الدولارات الأمريكية في الجمهورية العربية السورية ومصر على الترتيب مقابل نحو ٠,٣٠ و٠,٦٦ من الدولارات الأمريكية للساعة الواحدة في قطاع الملابس الجاهزة. ويوضح الجدول ١٢ أن كلفة العمالة في كل من الجمهورية العربية السورية ومصر تعتبر من أدنى المعدلات مقارنة بأكبر الدول المنافسة في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة. ففي قطاع المنسوجات، تتجاوز كلفة ساعة العمل الواحدة أربع دولارات في كل من الأرجنتين والبرازيل، وتتراوح بين دولارين و٣,٦ دولارات في تركيا وجمهورية كوريا وهنغاريا، وتعتبر إندونيسيا الدولة الوحيدة من مجموع الدول التي اعتمدت في هذه المقارنة والتي تتميز بكلفة عمل أدنى من تلك الموجودة في الجمهورية العربية السورية ومصر. أما في قطاع الملابس الجاهزة، فتنتمي الجمهورية

العربية السورية ومصر إلى مجموعة الدول ذات القدرة التنافسية العالية من حيث كلفة العمل. وهذه المجموعة تضم كلا من إندونيسيا وبنغلاديش والصين والفلبين وكينيا. والجدير بالذكر أن هذا القياس لكلفة العمل يعتمد على أسعار الصرف الرسمية والتي لا تأخذ في الاعتبار ارتفاع قيمة العملات الوطنية مقارنة بالسعر الحقيقي كما هي الحال في الجمهورية العربية السورية، حيث يفترض أن تكون كلفة ساعة العمل الواحدة في قطاع المنسوجات والملابس مشابهة أو أعلى بقليل مما هي عليه في مصر. ولذلك يستحسن اعتماد هذه البيانات بكثير من الحيطة.

الجدول ١٢- مقارنة عالمية لكلفة العمل في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة

البلد	كلفة العمل في قطاع المنسوجات (دولار أمريكي للساعة)	البلد	كلفة العملة في قطاع الملابس الجاهزة (دولار أمريكي للساعة)
الأرجنتين	٤,٨٨	إندونيسيا	٠,١٦
إندونيسيا	٠,٢٤	بنغلاديش	٠,٣٠
باكستان	٠,٤٠	بولندا	٢,٧٧
البرازيل	٤,٠٥	الجمهورية التشيكية	١,٨٥
تركيا	٢,٤٨	الجمهورية العربية السورية	٠,٣
تونس	١,٧٦	جنوب أفريقيا	١,٣٩
الجمهورية العربية السورية	٠,٣٣	الصين	٠,٤٣
جمهورية كوريا	٣,٦٣	الفلبين	٠,٧٥
الصين	٠,٦٢	كوستاريكا	٢,٥٢
مصر	٠,٦٦	كينيا	٠,٣٤
المغرب	١,٨٣	مصر	٠,٦٦
الهند	٠,٦٠	المكسيك	١,٥١
هنغاريا	٢,٨٨		

المصدر: World Bank. Syria trade and logistics analyses as part of investment climate assessment: integrating with global markets – trade competitiveness and logistics analyses. Initial Report, 2003.

٢- أسعار الصرف

تؤثر أسعار الصرف بشدة على التطور النسبي للأسعار، وبالتالي على القدرة التنافسية لأي اقتصاد. فانفتاح أي بلد على الاقتصاد العالمي يجعل الأسعار الداخلية أكثر حساسية لتغيرات أسعار الصرف، لأن استيراد المواد الأولية والسلع الاستثمارية يكون بالعملات الأجنبية، وتكاليف الإنتاج تدفع بالعملة المحلية. وفي حالة الجمهورية العربية السورية ومصر، حيث ترتبط العملة بالدولار الأمريكي، يؤثر تغير سعر صرف الدولار مقابل أبرز العملات العالمية الأخرى، مباشرة في اقتصاد البلدين وفي قدرتهما التنافسية في الأسواق العالمية. فكلما انخفضت قيمة الدولار مقابل اليورو، مثلا، يؤدي الانخفاض مباشرة إلى انخفاض قيمة العملة السورية أو المصرية مقابل اليورو. وفي أكثر الأحيان، ينتج من ذلك إما تدعيم القدرة التنافسية للبلدين في الأسواق الأوروبية، إذا ما استعملت الربحية الإضافية المحققة من ارتفاع قيمة اليورو لتخفيض الأسعار عند التصدير أو الحفاظ على القدرة التنافسية[٢٥]، وبالتالي تدعيم الربحية بمستوى يوازي الأرباح الإضافية المحققة من اختلاف أسعار الصرف. أما إذا انخفضت قيمة اليورو مقابل الدولار، فتتأثر الصادرات السورية والمصرية إلى السوق الأوروبية سلبا لأن كلفة عمليات الإنتاج المحلية ستصبح أعلى نسبيا نتيجة لتراجع قيمة الصادرات بالعملة المحلية.

(٢٥) إذا اعتبر أن مستوى الإنتاجية لم يتغير.

وقبل التطرق إلى تطور أسعار الصرف في كل من الجمهورية العربية السورية ومصر، لا بد من الإشارة إلى بعض الاختلالات التي تشوب نظام الصرف في البلدين، وقد أثرت على المبادلات التجارية السورية والمصرية مع الخارج. ففي الجمهورية العربية السورية، توجد ثلاثة أسعار أساسية لصرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي، وعراقيل وضوابط قانونية عديدة تعوق تحويل إيرادات الصادرات من العملات الأجنبية إلى الليرة السورية والحصول على العملات الأجنبية، وتؤدي إلى عرقلة المبادلات التجارية وإلى إحداث تشويه في الأسعار المحلية للسلع المستوردة، إضافة إلى أن القطاع العام يحظى بمزايا مالية هامة مقارنة بالقطاع الخاص. وقد أوضحت دراسة أجراها البنك الدولي حديثا في عام ٢٠٠٤[٢٦] أن توحيد أسعار الصرف وإلغاء المزايا التي يمنحها قانون الصرف السوري للقطاع العام سيؤديان إلى تعظيم الاستفادة من التحرير التجاري المتوقع في الجمهورية العربية السورية بعد انضمامها المتوقع إلى منظمة التجارة العالمية ودخولها في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، وذلك بتشجيع الصادرات وتسهيل واردات المواد الأولية والسلع الاستثمارية، والتي هي وحدها كفيلة بتطوير رأس المال المنتج وتحسين جدوى المنتج السوري.

وفي مصر، ومع ما تقرر من تعويم للجنيه المصري، لا يزال القطاع الصناعي يعاني من ندرة العملات الأجنبية اللازمة لتطوير رأس المال المنتج والتزود بعوامل الإنتاج الوسيطة. كما إن نمو السوق السوداء للعملات الأجنبية أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، وبالتالي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

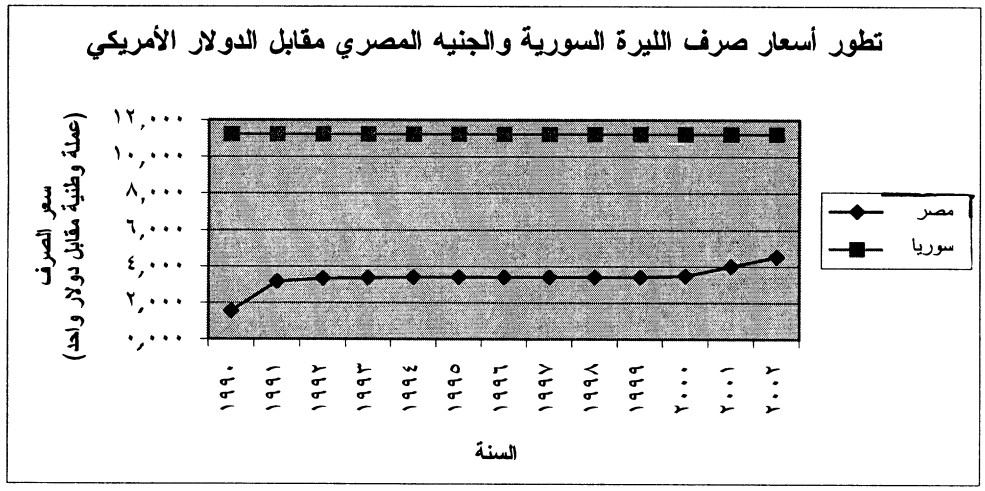

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2003.

وبالرغم من تعدد التشوهات التي أدخلها نظام الصرف في البلدين على العمليات التجارية، يشير تطور أسعار الصرف الجارية إلى تراجع سجله سعر صرف الليرة السورية والجنيه المصري مقابل الدولار حتى عام ٢٠٠٣، كما هي حال عملات معظم الدول المنافسة في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة، بينما شهد سعر صرف الليرة السورية والجنيه المصري مقابل اليورو تراجعا قويا ومتواصلا منذ منتصف عام ٢٠٠٢. وانخفاض قيمة الليرة السورية والجنيه المصري مقابل اليورو لا يعني نموا في القدرة التنافسية لصادرات هذين البلدين إلى الأسواق الأوروبية، لأن قياس أسعار الصرف النسبية يجب أن يكون بالمقارنة مع أسعار الصرف في الدول المنافسة في السوق الأوروبية. فهذه المقارنة هي التي تتيح معرفة ما إذا كانت أسعار السلع السورية والمصرية في الأسواق الأوروبية أقل من أسعار صادرات الدول المنافسة علما بأن قياس تطور أسعار الصرف النسبية يستوجب رصد تطور نسب التضخم في جميع هذه الدول إضافة إلى تطور الإنتاجية وأسعار الصرف في كل منها. ويشار إلى أن البيانات المتيسرة لا تمكن من قياس تطور

(٢٦) World Bank, World Development Indicators, 2004.

أسعار الصرف النسبية لكل من الليرة السورية والجنيه المصري في أبرز الأسواق العالمية بالمقارنة مع أبرز المنافسين في هذه الأسواق، وذلك لتقييم مدى تأثر القدرة التنافسية القطاعية للبلدين بتطور أسعار الصرف فيهما وفي الدول المنافسة.

٣- معدلات الفائدة

تعتبر معدلات الفائدة من العوامل الهامة في تحديد القدرة التنافسية لأي اقتصاد، إذ تحدث تأثيرا مزدوجا على تكاليف الإنتاج من جهة وعلى الاستثمار من جهة أخرى. ويبين الجدول ١٣ أن معدلات الفائدة الحقيقية في كل من مصر والجمهورية العربية السورية تتصف بالتقلب. ففي مصر، مثلا ارتفع معدل الفائدة من ٧,١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٩,٢٨ في المائة في عام ١٩٩٨، ثم إلى ١٠,٥٨ في المائة في عام ١٩٩٩، لينخفض بقوة إلى ٦,١٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، ثم يرتفع من جديد إلى ٩,٧٧ في المائة في عام ٢٠٠١، فيعود وينخفض قليلا إلى ٩,٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. وفي الجمهورية العربية السورية، كان التقلب في معدل الفائدة أكثر حدة، حيث ارتفع بقوة من ٢,٨٢ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٩,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٨، لينخفض بعد ذلك بحدة إلى ٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٩، ثم يرتفع من جديد في عام ٢٠٠١ ويعاود الانخفاض في عام ٢٠٠٢. ومقارنة بمعظم الدول المنافسة الأخرى، يعتبر معدل الفائدة الحقيقية في الجمهورية العربية السورية من المعدلات المنخفضة على عكس مصر حيث لا تزال معدلات الفائدة مرتفعة. وبالرغم من انخفاض معدل الفائدة في الجمهورية العربية السورية، لا يزال عدم استقرار أسعار الفائدة الحقيقية أو على الأقل عدم اتباعها نسقا تصاعديا أو تنازليا واضحا يضعف ثقة المستثمرين في النظام المصرفي للبلد وفي اقتصاده عموما، وبالتالي يقيد نمو الاستثمار وعمليات تمويل المبادلات التجارية. ومن المهم الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى حصر عمليات الاستثمار الجديدة في المشاريع المربحة وهو ما يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى تقييد نمو الاستثمارات عموما.

الجدول ١٣- تطور معدلات الفائدة الحقيقية في الجمهورية العربية السورية ومصر وبعض الدول المنافسة في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
إندونيسيا	١٥,٠٩	-٢٥,٤٩	٧,١٧	١٤,٧٤	٧,٠٥	٩,٠٢
بنغلاديش	١٢,٢٧	٧,٠٣	٥,٢١	١١,٥٨	١٤,٤٥	-
بولندا	٩,٨٨	١٢,٧٦	٩,٦٧	٩,٨٨	١٢,٨٥	١١,٩٦
تايلند	٨,٠٣	٦,٣٥	٨,٦٧	٦,٢٩	٥,٥٩	٦,٦٣
تونس	٦,٢٣	٦,٧٦	٦,٣٠	٥,٩٥	٧,١٠	٦,٧٢
الجمهورية التشيكية	٤,٦٦	٢,١٨	٦,٥٤	٣,٢٦	٢,٣٥	٤,٤٣
الجمهورية العربية السورية	٢,٨٢	٩,٣٣	٤,٢	-٠,٦٤	٨,٧٩	٤,٣٩
جمهورية كوريا	٧,٤٥	٧,٧٤	٨,٥٦	٦,٣٠	٣,٦٨	٤,٦٣
سلوفاكيا	١٢,٥٤	١٤,٤٧	١٠,٥٠	٢,٨٥	٣,٩١	٧,٤١
الصين	٥,٨٣	٧,٢٣	٧,٢٦	٥,٥٩	٥,٢٥	-
فيت نام	١١,٢١	٧,١٣	٨,٥٨	١٢,٢٦	٩,٨٥	٥,٠٨
مصر	٧,١٠	٩,٢٨	١٠,٥٣	٦,١٤	٩,٧٧	٩,٤٢
المغرب	-	١٠,٧٥	١٢,٨٢	١١,٤٢	١٢,٦٣	١١,٠٠
الهند	٦,٦٧	٠,٣١	٧,٨٧	٨,٢٨	٨,٤٠	٩,٩٨
هنغاريا	٣,٤٥	٥.١٠	٦,٣١	٢,٨٢	٢,٩٧	٥,٢٦
هونغ كونغ	٣,٧٢	٦,١٥	١٢,٤٦	١٣,٢٥	٦,٧٤	٧,٥٥

المصدر: World Development Indicators, 2003 بالنسبة إلى والجمهورية العربية السورية؛ Chemingui et al., 2004 بالنسبة إلى بقية الدول.

٤- التضخم

يعتبر مؤشر التضخم من العوامل الهامة القادرة على تحديد مستوى النمو الاقتصادي لأي بلد. فانخفاض معدلات التضخم يؤدي إلى تعزيز ثقة المنتجين، وبالتالي توضيح تطلعاتهم وتحديد قراراتهم بشأن مستوى الإنتاج والاستثمار في المستقبل القريب. كما ان وجود مستويات تضخم مقبولة يتيح للشركات التمتع باستقرار من حيث تكاليف الإنتاج حتى في غياب أي تحسن في إنتاجية عوامل الإنتاج. وقد أوضحت النظريات الاقتصادية والدراسات التقييمية الكمية أن معدلات التضخم، ولو كانت مرتفعة في بلد معين، لا تؤثر على القدرة التنافسية العامة والقطاعية لهذا البلد، إذا كانت معدلات التضخم في الدول المنافسة أعلى. ولهذا السبب، لا يكفي تحليل تطور معدلات التضخم في الجمهورية العربية السورية ومصر للتعرف على مستوى القدرة التنافسية لهذين البلدين في الأسواق العالمية، بل يجب مقارنة هذه المعدلات بمثيلاتها في الدول المنافسة.

الجدول ١٤- تطور معدلات التضخم في الجمهورية العربية السورية ومصر وبعض الدول المنافسة في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
إندونيسيا	٦,٧	٥٧,٦	٢٠,٥	٣,٧	١١,٥	١٠,٢
باكستان	١١,٤	٦,٢	٤,١	٤,٤	٣,١	٢,٠
بنغلاديش	١,٧	٧,٠	٨,٩	٣,٩	١,٤	-
بولندا	١٥,١	١١,٧	٧,٣	١٠,١	٥,٥	٢,٢
تايلند	٥,٦	٨,١	٠,٣	١,٥	١,٧	٠,٤
تركيا	٨٥,٧	٨٤,٦	٦٤,٩	٥٤,٩	٥٤,٤	٣٧,٠
تونس	٣,٧	٣,١	٢,٧	٢,٩	١,٩	٢,٩
الجمهورية التشيكية	٨,٥	١٠,٦	٢,١	٣,٩	٤,٧	٢,١
الجمهورية العربية السورية	٦,٠١	-٠,٣	٤,٦١	٩,٧	٠,١٩	٤,٤٢
جمهورية كوريا	٤,٤	٧,٥	٠,٨	٢,٢	٤,٠	٢,٢
رومانيا	١٥٤,٨	٥٩,١	٤٥,٨	٤٥,٧	٣٤,٥	١٧,٤
سلوفاكيا	٦,١	٦,٧	١٠,٦	١٢,٠	٧,٣	٣,٠
الصين	٢,٨	-٠,٨	-١,٤	٠,٣	٠,٦	-
فيت نام	٣,٢	٧,٣	٤,١	-١,٧	-٠,٤	٣,٤
مصر	٦,٢٥	٣,٤٢	٢,٢١	٦,٦٧	٣,٢١	٤,٠
المغرب	١,٠	٢,٨	٠,٧	١,٩	٠,٦	٢,٣
الهند	٧,٢	١٣,٢	٤,٧	٤,٠	٣,٧	٢,٠
هنغاريا	١٨,٣	١٤,٢	١٠,٠	٩,٨	٩,١	٤,٧
هونغ كونغ	٥,٨	٢,٩	-٤,٠	-٣,٧	-١,٦	-٢,٤

المصدر: Chemingui et al., 2004 للدول المنافسة؛ World Development Indicators, 2003 بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية ومصر.

ويوضح الجدول ١٤ أن معدلات التضخم قد سجلت انخفاضا ملحوظا في الأعوام الماضية. وتبين الأرقام أن معدلات التضخم في الجمهورية العربية السورية ومصر كانت في عام ٢٠٠٢ أقل بكثير من معدلات التضخم في بعض الدول المنافسة في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة إلى السوق الأوروبية، ومنها، مثلا، تركيا حيث معدل التضخم ٣٧ في المائة، ورومانيا ١٧,٤ في المائة. والجدير بالذكر أن ما حققته كل من الجمهورية العربية السورية ومصر في تثبيت معدلات التضخم عند مستويات معقولة ما فتئ

يتعمم ليشمل العديد من الدول الأخرى المنافسة مثل دول جنوب شرق آسيا خاصة. وهذه الدول هي من مصادر المنافسة للمنتجات السورية والمصرية من الملابس الجاهزة.

ويوضح هذا التحليل الموجز، الذي تناول معدلات التضخم في الجمهورية العربية السورية ومصر، وكذلك في أبرز الدول المنافسة في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة، أن فرص تحقيق نمو في القدرة التنافسية للبلدين عبر الحد من معدلات التضخم محدودة جداً. إلا أن الأهم هو أن البلدين لم يخسرا من قدرتهما التنافسية نتيجة لمعدلات التضخم، بل نتيجة لعوامل أخرى.

٥- الخدمات المساندة

من أبرز الخدمات المساندة التي تؤثر مباشرة على حجم المبادلات التجارية وكلفتها تشعب المعاملات الجمركية، وطول الوقت الذي يستغرقه تصدير السلع أو بإدخال السلع المستوردة بعد إتمام جميع إجراءات الرقابة والإجراءات الإدارية الأخرى، ودرجة تطور وسائل النقل الدولي، وسرعة عمليات الشحن، وتوفر خدمات الاتصالات وكلفتها. وتؤدي رداءة الخدمات المساندة، عموماً، إلى زيادة تكاليف العمليات التجارية بنسبة عالية من سعر السلع المتبادلة في معظم بلدان المنطقة. وتوضح دراسة حديثة أجريت في عام ٢٠٠٣[٢٧] أهمية تطوير هذه الخدمات وتقليص الكلفة الإضافية التي تدخلها على التجارة الخارجية السورية، فهيمنة القطاع العام على معظم هذه الخدمات يعتبر السبب الأبرز لضعف القدرة التنافسية للصادرات السورية عموماً وصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً.

هاء- القدرة التنافسية في غير الأسعار

إضافة إلى العوامل المتعلقة بالأسعار، تتأثر الحصص التجارية للدول في الأسواق العالمية بالعديد من العوامل الأخرى. ومن هذه العوامل القرب الجغرافي، وكفاءة العمالة، وحجم السوق، والوقت اللازم لتوفير السلع من البلد المنتج إلى البلد المستهلك، والبيئة الإدارية، ونوعية الخدمات العامة، والبنية الأساسية. وفيما يلي تحليل للبعض من هذه العوامل التي تدخل في تحديد حجم الصادرات السورية والمصرية من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة.

١- القرب الجغرافي

يؤثر القرب الجغرافي خاصة على تسويق المنتجات في حين يبقى تأثيره ضعيفاً على الإنتاج ومرتبطا بسرعة التزود بعناصر الإنتاج المستوردة. وبما أن استعمال النقل الجوي في التجارة الدولية للبلدين يعتبر ضعيفاً عموماً، تبقى الدول العربية والأوروبية أبرز الأسواق للبلدين. ونظراً لهذا القرب الجغرافي من هذين السوقين، تتمتع كل من الجمهورية العربية السورية ومصر بميزة تنافسية مقارنة بدول جنوب شرق آسيا.

٢- كفاءة العمالة

ترتبط الإنتاجية بكفاءة العمالة المستخدمة ومرونتها. وبما أن كلاً من الجمهورية العربية السورية ومصر تتميزان بهيمنة القطاع العام على أقسام هامة من إنتاج قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ومن

---

(٢٧) Chemingui, M.A. and S. Dess. Assessing non-tariff barriers in Syria. Mimeo, the World Bank, 2003.

التجارة الخارجية بمنتجاته، يشكو هيكل العمالة في البلدين من انعدام المرونة وضعف مستوى التأطير، وهذا عائق أمام تطور هذا القطاع سواء أكان من ناحية الإنتاجية أم الجودة، في وقت أصبحت الإنتاجية والجودة من الشروط الأساسية للحفاظ على الحصص التصديرية وزيادتها. وكما هو معروف، تطور قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في السابق في ظل سياسة حماية قوية في البلدين، وفي غياب أي سياسة لتنمية الصادرات. وكانت الصادرات تقتصر على الفائض من الإنتاج وتجري ضمن اتفاقات المدفوعات مع دول أوروبا الشرقية. وتستلزم تنمية صادرات البلدين من المنسوجات والملابس الجاهزة هيكلة كاملة للقطاع العام في البلدين، وذلك عن طريق تطبيق سياسة خصخصة مدروسة تمكن من تطوير هيكل العمالة في القطاع.

رابعاً- انعكاسات إنشاء منطقة للتبادل الحر على قطاع النسيج في البلدين وطرق تدعيم المكاسب

ألف- سياسة حماية قطاع المنسوجات والملابس في البلدين

حتى توقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤، كان استيراد المنسوجات والملابس الجاهزة ممنوعاً في مصر ويقتصر على بعض المواد الأولية ونصف المصنعة. وبعد توقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية، شرعت مصر في فتح أسواقها تدريجياً أمام السلع المستوردة من المنسوجات والملابس، فألغي منع استيراد الأقمشة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وألغي منع استيراد الملابس اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. كما كانت مصر ضمن مجموعة الدول الثماني والأربعين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الملزمة بإدماج تجارة المنسوجات والملابس في تجارتها الخارجية بمقتضى اتفاق المنسوجات والملابس وعلى ثلاث مراحل، فقدمت قوائم الإدماج للمرحلتين الأولى والثانية والتي شملت سلعاً غير منتجة في مصر، وبالتالي لا تشكل أي تهديد للصناعة المحلية كالملابس الجاهزة الرفيعة. وبما أن اتفاق الغات يسمح بفرض تعريفة جمركية لا تتجاوز ٦٠ في المائة ابتداءً من عام ١٩٩٥ على واردات الأقمشة مع تخفيض سنوي بنسبة ٣ في المائة، فرضت تعريفة جمركية قدرها ٥٤ في المائة على المنسوجات المستوردة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، مع إضافة ضريبة مبيعات قدرها ١٠ في المائة ومصاريف ضريبية قدرها ٤ في المائة حسبما يوضحه الجدول ١٥.

الجدول ١٥- تطور التعريفة الجمركية على الواردات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة منذ توقيع اتفاق الغات حتى إلغاء نظام الحصص التصديرية (بالنسبة المئوية)

نوع المنتج	التعريفة الجمركية المطبقة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	التعريفة الجمركية المتوقعة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥
الخيوط النسيجية	٤٥	١٥
الأقمشة	٦٠	٣٠
الملابس الجاهزة	٦٥	٣٥
ملابس ومنسوجات أخرى	٧٠	٤٠

المصدر: موقع غرفة التجارة والاستثمار البريطانية على الإنترنت: www.trade.uktradeinvest.gov.uk/textiles/egypt/profile.

ومنذ مطلع عام ٢٠٠١، فرضت مصر حماية جديدة غير تعريفية بالجنيه المصري على قطعة الملابس، خلافاً لما التزمت به في إطار اتفاق الغات، الذي يستوجب أن تكون الحماية الجمركية بالنسبة المئوية من قيمة السلعة المستوردة على ألا تتجاوز هذه النسبة تعهدات مصر المبينة في الجدول. وتظهر الشكوى، التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمة التجارة العالمية ضد نظام الحماية التجارية المصرية، أن النسبة المئوية الموازية للحماية الجديدة التي أدخلها قانون ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (القرار رقم ٤٦٩) تتراوح بين حد أدنى قدره ١٤١ في المائة وحد أقصى قدره ٥١٢٩٦ في المائة على أنواع بعض الملابس، وهي نسبة تتجاوز بكثير ما التزمت به مصر بمقتضى البند السابع من اتفاق الغات والخاص باتفاق المنسوجات والملابس.

وتشير إحصاءات التجارة الخارجية المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أن الواردات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة سجلت انخفاضاً، على عكس التوقعات، على الرغم من إلغاء منع استيراد هذه السلع اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وهذا يعني أن بنود اتفاق الغات لم تؤد إلى فتح

حقيقي للأسواق المصرية أمام الواردات من السلع عموماً وواردات المنسوجات والملابس خصوصاً. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يكون لاتفاق إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو-مصرية والتي دخلت حيز التطبيق الفعلي في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ أثر واضح على التجارة الخارجية المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من فرض قيود جديدة على الصادرات المصرية، وخاصة تلك المتعلقة بإلزامية احترام قواعد المنشأ في وضع السلع التي يزمع تصديرها إلى أوروبا.

أما فيما يتعلق بسياسة الحماية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في الجمهورية العربية السورية، فهي مقررة بموجب القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٨٩، والذي يحدد السياسة العامة السورية بشأن التعريفات الجمركية. وبمقتضى هذا القانون، حدد عدد معدلات الرسوم الجمركية بعشرة معدلات انطلاقاً من الإعفاء التام إلى حدود معلوم جمركي يساوي ٢٠٠ في المائة من قيمة السلع المستوردة في وضع مواد الرفاهية. وبمقتضى هذا القانون أيضاً، فرضت تعريفات جمركية منخفضة على مدخلات الإنتاج والمواد الأولية، بينما فرضت حماية مشددة على الواردات السورية من السلع المصنعة الاستهلاكية، وذلك لحماية الصناعة المحلية من جهة، والحد من ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية وما يمكن أن يؤدي إليه من اختلال في التوازنات الكلية، وخاصة على مستوى ميزان المدفوعات الخارجية، من جهة أخرى. وبمقتضى سياسة الحماية، أدخلت ضريبة إضافية على الواردات بالإضافة إلى الضريبة الجمركية، بحيث تخضع الواردات لضريبة موحدة تتراوح بين ٦ و٣٥ في المائة وترتفع مع ارتفاع مستوى الضريبة الجمركية. ويوضح الجدول ١٦ أن معدل الضريبة الموحدة المعمول بها، يحدد حسب معدل الضريبة الجمركية من جهة، ومجموع الضرائب المفروضة على الواردات من جهة أخرى.

الجدول ١٦- معدل الضريبة الموحدة على الواردات في الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠١ (بالنسبة المئوية)

معدل الضريبة الجمركية	معدل الضريبة الموحدة على الواردات	الضريبة الإجمالية على الواردات
معفى	٦	٦
١	٦	٧
٧	١٣	٢٠
١٥	١٤	٢٩
٣٠	١٧	٤٧
٥٠	٢١	٧١
٧٥	٢٧	١٠٢
١٠٠	٣٢	١٣٢
١٥٠	٣٥	١٨٥
٢٠٠	٣٥	٢٣٥

المصدر: الجمهورية العربية السورية، وزارة المالية، ٢٠٠١.

وأقرت سياسة الحماية التجارية إعفاءات جمركية عديدة لبعض الدول والتجمعات الجغرافية. وتتمتع جميع المواد المستوردة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء الأردن والعراق ولبنان، نظرياً حتى أواخر عام ٢٠٠٣، بتخفيض جمركي يعادل ٦٠ في المائة، ولا يشمل الضرائب الموحدة، مع أن من الصعب التثبت من ذلك. وحسب بنود اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتوقع إلغاء جميع الرسوم الجمركية على التجارة البينية العربية للدول الموقعة على الاتفاق في موعد أقصاه عام ٢٠٠٧. ويشير المسؤولون السوريون إلى أن الجمهورية العربية السورية شرعت منذ عام ١٩٩٨ في تخفيض تدريجي على التعريفات الجمركية التي كانت مطبقة حتى أواخر عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالمنتجات

المستوردة من الأردن والعراق ولبنان، فتتمتع بإعفاء تام من الضرائب الجمركية في إطار اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة جرى تطبيقها بخطى سريعة خلافاً لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي يجري تنفيذها بطريقة تدريجية وغير منتظمة. والمواد التي يمنع استيرادها من سائر دول العالم لأسباب تتعلق بالحماية، يسمح باستيرادها من جميع الدول العربية الموقعة على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويعتمد النظام الجمركي السوري طريقة خاصة في تقييم الواردات بالليرة السورية لاحتساب الضرائب الجمركية، بحيث كانت قيمة الواردات السورية تحسب حتى أواخر عام ٢٠٠٢ باستعمال ثلاثة أسعار مختلفة للصرف (١١,٢٥ و٢٣ و٤٦,٥ ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد)، وقد جرى مؤخراً توحيد أسعار الصرف عند احتساب قيمة الواردات، بحيث أصبحت تحتسب بسعر ٤٦,٥ ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد. وحفاظاً على نفس مستوى الحماية للاقتصاد السوري، لم تتغير قيمة الضرائب الفعلية على الواردات بالليرة السورية، لأن نسب الضرائب الجمركية جرى تخفيضها لتعويض الزيادة في قيمة الواردات بالليرة السورية التي كانت تخضع لأسعار صرف مختلفة للدولار الواحد. فالضرائب الجمركية المطبقة على المواد التي كانت تسعر على أساس ١١,٢٥ ليرة للدولار بنسبة ٧٥ في المائة، والضرائب الجمركية المطبقة على المواد التي كانت قيمتها عند الاستيراد تقاس بحساب ٢٣ ليرة سورية للدولار خفضت بنسبة ٥٠ في المائة.

الجدول ١٧- الضرائب على الواردات في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)

	مؤشر العوائق التجارية(أ)	متوسط نسبة الرسوم الجمركية(ب)	نسبة الرسوم الجمركية الحقيقية على الواردات(ج)
الأردن	٦	١٦	٥,٣
تونس	٨	٣٥,٩	١٠,١
الجزائر	٧	٢٣,٧	١٣,٥
الجمهورية العربية السورية	١٠	٣٥	٧,٢
لبنان	٧	٢١	٢١,٤
مصر	٨	٣٠,٢	١٥,١
المغرب	٨	٣٤	١٥

المصدر: Nashashibi, 2002.

ملاحظات: (أ) مؤشر العوائق التجارية حسب صندوق النقد الدولي والذي يعتبر أن الدولة التي يبلغ فيها هذا المؤشر ١٠ هي من أكثر الدول عرقلة للتجارة الخارجية وأقلها انفتاحاً على المنافسة الخارجية.

(ب) احتساب الرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الواردات.

(ج) الرسوم الجمركية المحصلة مقسومة على قيمة الواردات.

وتوضح دراسة حديثة عن الإيرادات الضريبية في البلدان العربية[٢٨] أن مستوى الحماية الجمركية الفعلية السورية تعتبر ضعيفة مقارنة بمستوى الحماية في العديد من الدول العربية الأخرى. وتمثل الرسوم الجمركية ٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي السوري و١٥ في المائة من الموارد الضريبية للدولة، مقارنة بنسبة ٧,٥ في المائة و٦١ في المائة في لبنان، البلد الذي يعتبر من أكثر البلدان العربية اعتماداً على الرسوم الجمركية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتبر مستوى الحماية الجمركية الحقيقية في

(٢٨) Nashashibi, K. Fiscal revenues in South Mediterranean Arab countries: vulnerabilities and growth potential. IMF Working Paper (02/67). Washington, International Monetary Fund, 2002.

الجمهورية العربية السورية أدنى مما هو عليه في مصر حيث تمثل الرسوم الجمركية ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و١٧,٥ في المائة من الموارد الضريبية للدولة، وتونس حيث تمثل الرسوم الجمركية ٣ في المائة و١١,٥ في المائة على الترتيب، وهذان البلدان يعتبران من أقل بلدان المنطقة اعتماداً على الرسوم الجمركية في تمويل الميزانية العامة.

وتوضح هذه الدراسة أيضاً أن الجمهورية العربية السورية تعتبر من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حماية لصناعاتها المحلية وانغلاقاً على التجارة الخارجية، لأن مؤشر صندوق النقد الدولي المتعلق بالعوائق أمام التجارة الخارجية يساوي ١٠ وهو الأعلى. ويمكن تفسير هذه الحماية الشديدة للسوق السورية، مع انخفاض الرسوم الجمركية، بوجود أساليب حماية أخرى تعتبر أشد تأثيراً على الواردات من مجرد فرض الرسوم الجمركية، وتتمثل في العديد من العوائق الكمية غير الضريبية. فهناك سلع عديدة لا يزال استيرادها ممنوعاً إلى الجمهورية العربية السورية أو محصوراً ببعض المستوردين، بما أن جميع عمليات الاستيراد تستلزم الحصول على رخصة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. وعملاً بهذه السياسة، جرى تقسيم الواردات إلى مجموعات مختلفة تخضع كل مجموعة لسياسة تجارية خاصة. فالمجموعة الأولى تحتوي على جميع المنتجات التي يمنع استيرادها لأسباب بيئية أو أمنية أو صحية، وحسب المسؤولين في الجمهورية العربية السورية، تشبه تلك المعمول بها في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمجموعة الثانية تضم جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية، الممنوع استيرادها إلا من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك لأن الواردات من هذه السلع تشكل مصدر منافسة مباشرة، وتتميز بوجود مثيل لها في الجمهورية العربية السورية؛ والمجموعة الثالثة تضم المنتجات التي يحصر استيرادها في مؤسسات القطاع العام، وتشمل خاصة الزيوت ومنتجاتها والكحول والجعة والسلاح والقطن وغيرها؛ والمجموعة الرابعة تضم المنتجات التي كان استيرادها محصوراً في الشركات الحكومية وأصبح متاحاً للقطاع الخاص بشرط دفع عمولة للشركة الحكومية التي كانت تتمتع بحق استيراد تلك المواد. وتتراوح قيمة هذه العمولة بين ٣ و٥ في المائة من قيمة الواردات قبل دفع الرسوم الجمركية والضريبة الموحدة. أما السلع التي لا تدرج في إحدى القوائم الأربع المذكورة آنفاً فيمكن استيرادها عن طريق شركات القطاع العام أو القطاع الخاص. ويشار إلى عدم وجود أي تحديد كمي للواردات في الجمهورية العربية السورية أو أية رسوم جمركية خاصة بتحديد كميات الاستيراد، أو تقييد زمني للواردات أو حاجة إلى تطبيق حالات استثنائية[٢٩]. وفي إطار هذه الدراسة كذلك، جرى قياس نسب الحماية الموازية لتطبيق مختلف هذه العوائق الكمية على الواردات السلعية السورية والتي تعتبر عالية مقارنة ببقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبالنسبة إلى المنسوجات والملابس الجاهزة، تتراوح هذه النسبة بين ٣,١ في المائة على واردات الخيوط النسيجية و٤,٥ في المائة على الواردات النسيجية الأخرى. وبالإضافة إلى هذه العوائق أمام التجارة الخارجية، يمكن اعتبار نظام الصرف في الجمهورية العربية السورية مصدراً إضافياً للعوائق أمام التجارة سواء أكان على صعيد الواردات أم الصادرات.

باء- المبادلات التجارية السورية-المصرية من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة

تتسم التجارة بين الجمهورية العربية السورية ومصر بالضعف في مجال منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة. فهي لم تسجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقد الماضي. ويبين الجدول ١٨ أن السلع المصنعة، وخاصة الخيوط النسيجية، تليها الأقمشة الاصطناعية، والأقمشة النسيجية الأخرى تمثل أبرز الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الجمهورية العربية السورية. وفيما يتعلق بالواردات المصرية من الجمهورية العربية السورية من هذه المنتجات، فتطغى عليها كذلك المنتجات المصنعة مع أن الواردات المصرية من الخامات النسيجية السورية لا بأس بها مقارنة بالصادرات المصرية

---

(٢٩) Chemingui and Dessus, 2004.

من هذه المواد. ومن جهة أخرى، يبين الجدول ١٩ أن الخيوط النسيجية تمثل البند الأهم من الواردات المصرية من الجمهورية العربية السورية من السلع النسيجية والملابس الجاهزة.

الجدول ١٨- تطور الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الجمهورية العربية السورية
(بالألف دولار)

المنتج	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ألياف نسيجية (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	١٩,٢	١٢٦٣,٥	١٢٢٢,٨	٧٦	١٥٦,١	٨,٩	٢٨,١	٥٩,٧	٢١٩,٥	٧٤٩,٤
حرير	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
قطن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧,٣	٠	٠	٠
ألياف نسيجية نباتية	١٩,٢	١١٦,٧	٥٩,٧	٥٣,١	٨,٣	٨,٩	١٠,٨	٥٩,٧	١٢٠,٧	٤٥,٩
ألياف تركيبية صالحة للغزل	٠	٣٤١,٤	٠	٢٢,٩	١٤٧,٩	٠	٠	٠	٩٨,٨	٧٠٣,٥
ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صوف وغيره من الشعر الحيواني	٠	٨٠٥,٥	١١٦٣,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
خيوط نسيجية	٢٠٤١	٢٠٤٤,٤	٢٢٢٥,١	٣٣١٩,٩	١٦٩١	١٢٩١	٣٧,٢	٧٦٢,٨	٢٠٩٨,٧	٢٣٣٨
أقمشة قطنية، منسوجة	٩٠٥,٧	١٤٦٤,٢	١١٣٣,١	٦٥٥,١	٦٤٨,٩	١٥١,٤	١٩,٧	٢٧٢	١١٣٣	١٤١٦,٣
أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية	٦٨٨	٤٢٧,٥	٩١٠,١	٢١١٥,٦	٧٧٧,٥	١٠٠١,٢	٠	٤٠٥,٧	٥٦١	٥٨٦,٤
أقمشة نسيجية أخرى منسوجة	٠	٠	٨,٢	٢٨١,٦	٢,٤	٠	٠	٠	٠	٠
مصنرات (ترويكو أو كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في وضع آخر	٠	٠	٠	٣٨,٨	٧٢,٩	٠	٠	٠	٠	١٧٦,٨
تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة،	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٥,٩	٤,٢
وأصناف أخرى صغيرة أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٩	٠	٠	٠,٩	٠
أصناف جاهزة كليا وأساسا من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	١٠٦,٢	٣٩,٩	٥٣,٩	١٠,٨	١٨,٤	٠	٧,٢	٧١,١	١٨٢,٢	٤٠,٢
أغطية أرضيات، إلى آخره	٧٢,٨	٨١,١	١١٩,٨	١٩٤,٣	١٧٠,٨	١٣٥,٥	١٠,٣	١٤	١٧٥,٣	٧٢,٧
	٢٦٨,٣	٣١,٨	٠	٢٣,٧	٠	٠	٠	٠	٣٠,٥	٤١,٣

المصدر: COMTRADE Database.

الجدول ١٩- تطور الصادرات السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى مصر (بالألف دولار)

المنتج	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
ألياف نسيجية (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	٤٥,٩	١	٩٨٢,٢	٧١٧,٧	٢٢٤,٦	١٦٨	٠	١١٣٦٢,٦	٢٥١٣,٣	١٦٤٨,٥
حرير	٠	٠	٠	٠	٠	١٥,٤	٠	٠	٠	٠
قطن	٠	٠	٩٦٢,٤	٧١٤,٨	٩٠,٧	٠	٠	١١٣٤٥,٩	٢٤١٥,٧	١٥٣٨,٢
جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ألياف نسيجية نباتية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ألياف تركيبية صالحة للغزل	٠	٠	٠	٠	٠	٨٣,٤	٠	٠	٠	١,١
ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل	٠	٠	١٩,٨	٢,٩	٢٤,٥	٠	٠	١٦,٧	٠	٠
صوف وغيره من الشعر الحيواني	٤٥,٩	٠	٠	٠	١٠٩,٣	٦٨,١	٠	٠	٠	١٠٩,٢
أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق	٠	١	٠	٠	٠	١,١	٠	٠	٩٧,٦	٠
خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	١٩٢	١١٦,٤	٣٩٦,٨	١١٨٤,١	٢٦٧٧,٩	٢٤٤٠,٩	٠	١٣٤١١,٢	٢٢٩١,٩	٨٩٠٢,٨
خيوط نسيجية	١٥١,٩	٠	٤٦,٣	٧٠٩,٨	٢٤٦٠,٩	٢٣٢٤,١	٠	١٣٣٣٥,١	٢١٣٢,٩	٨٨٧٠,٣
أقمشة قطنية، منسوجة	٠	٠	٢٥١	٣١٨,٣	٧١,٨	٤٨,٩	٠	٣٢,٨	٠	٠
أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية	٠	٠	٠	٧٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أقمشة نسيجية أخرى منسوجة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مصنرات (ترويكو أو كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في وضع آخر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥,٢	٠
تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة، وأصناف أخرى صغيرة	٤٠,١	١١٦,٤	٩٥,٩	٦٣,١	٨٦,٧	٤,٦	٠	١٤,٤	٣٤,٤	٢٢,٦
أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها	٠	٠	٣,٦	١٩,٨	٥٨,٥	٤٤	٠	٢٧,٨	١١٧,٨	٨,٩
أصناف جاهزة كليا وأساسا من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	٠	٠	٠	٠	٠	١٩,٤	٠	١	١,٦	١
أغطية أرضيات، إلى آخره	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر: COMTRADE Database.

جيم- الطريقة المعتمدة لقياس آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر

لدراسة الآثار المختلفة الناجمة عن إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على اقتصاد البلدين عموماً وعلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً، يجب استعمال أساليب اقتصادية لدراسة انعكاسات تغيير السياسات التجارية. وتعتبر نماذج التوازن العام من أبرز الأساليب الكمية المستعملة للإجابة عن مثل هذه التساؤلات. وبالإضافة إلى هذه النماذج، توجد أساليب اقتصادية أخرى يمكن أن تجيب عن بعض هذه التساؤلات، ومنها أساليب المحاكاة باستعمال مؤشر كلفة الموارد المحلية. غير أن قياس هذا المؤشر لاستعماله في المحاكاة يستلزم بيانات تفصيلية عن جميع منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة على مستوى عملية الإنتاج أي البيانات المتعلقة بجميع مكونات كلفة الإنتاج بالأسعار المحلية والعالمية، إضافة إلى جميع التعريفات الجمركية المطبقة على جميع عناصر الإنتاج المستوردة.

إلا أن بعض نقاط الضعف تحد من استعمال مؤشر كلفة الموارد المحلية في هذه الدراسة، ومنها، خصوصاً، عدم قدرة هذا المؤشر على تقييم انعكاسات المحاكاة على الاقتصاد الكلي، وعدم توفر البيانات التفصيلية عن منتجات النسيج والملابس الجاهزة. ولذلك يبدو أن نماذج التوازن العام هي الوحيدة القادرة على قياس آثار أي تغيير في السياسة الاقتصادية السورية والمصرية، وضمنها السياسة التجارية، على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة (إنتاج واستيراد وتصدير...) وعلى باقي مكونات اقتصاد كل من البلدين. وتتميز هذه النماذج بقدرتها على قياس آثار أي تغيير في البيئة الاقتصادية العالمية، كإزالة نظام الحصص التصديرية، على القطاع موضوع الدراسة وسائر قطاعات الاقتصاد عموماً.

وفي التداول نموذجان للتوازن العام، النموذج الأول طورته مجموعة من الباحثين في إطار برنامج مركز أبحاث التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٣٠]، والنموذج الثاني طوره فريق من الباحثين[٣١] في إطار دراسة لصالح البنك الدولي حول تقييم انعكاسات إعادة هيكلة السياسة التجارية السورية. وسيستخدم هذان النموذجان في هذه الدراسة لقياس آثار بعض السيناريوهات ذات الصلة بقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من جهة، ولغرض هذه الدراسة من جهة أخرى. ولهذه الغاية، جرى إدراج مصر بين الشركاء التجاريين في مصفوفة الحسابات الاجتماعية الخاصة بالاقتصاد السوري لعام ١٩٩٩، والجمهورية العربية السورية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية الخاصة بالاقتصاد المصري والتي جرى تحديثها خصيصاً لهذه الدراسة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١. وبإدخال هذه التغييرات الأساسية في المصفوفتين، يصبح بمقدور النموذجين قياس انعكاسات السيناريوهات التالية على اقتصاد البلدين عموماً وعلى قطاع المنسوجات والملابس خصوصاً:

- السيناريو الأول: اتفاق الشراكة الأورو-مصرية والأورو-سورية والذي يهدف إلى إلغاء الحماية المفروضة على المبادلات التجارية الصناعية بين الجمهورية العربية السورية ومصر من جهة ومع دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى[٣٢]؛

---

(٣٠) Dessus, S. and A. Suwa. *Regional integration and internal reforms in the Mediterranean area*. Paris, Development Centre Studies, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2001.

(٣١) Chemingui, M.A. and S. Dessus. Assessing non-tariff barriers in Syria. Mimeo, the World Bank, August 2004.

(٣٢) يستعرض المرفق الأول من هذه الدراسة أهداف وآليات إنشاء منطقتي التبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى مع التركيز على آليات تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة المقرر في الاتفاقين.

- السيناريو الثاني: إلغاء نظام الحصص التصديرية؛
- السيناريو الثالث: إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر؛
- السيناريو الرابع: جميع السيناريوهات الثلاثة المذكورة آنفا في الوقت نفسه.

وترتكز النماذج التي ستستعمل في هذه الدراسة على النموذج الذي جرى تطويره في نطاق برنامج أبحاث مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدراسة السياسات التجارية في الدول النامية وجرى تطبيقه على العديد من الدول من مختلف أنحاء العالم. وقد قيس النموذج الخاص بالاقتصاد السوري باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام ١٩٩٩ والتي بنيت في نطاق بحث للبنك الدولي[٣٣]، وأضيفت مصر إلى الشركاء التجاريين الذين تحتوي عليهم المصفوفة في نطاق هذه الدراسة. وهذه المصفوفة تحتوي على ٢٣ نشاطا اقتصاديا، و١٨ سلعة، ونوع واحد من العمالة ونوع واحد من المستهلكين؛ وتضم ستة شركاء تجاريين (الاتحاد الأوروبي، وتركيا، والدول الاشتراكية السابقة، ومصر، وبقية الدول العربية، وبقية دول العالم) بالإضافة إلى العديد من الحسابات الفرعية الأخرى (أنواع مختلفة من الضرائب، والعديد من عوامل الإنتاج،...). ويضم النموذج ١٤ نشاطا صناعيا من أصل ٢٣ نشاطا تشملها مصفوفة الحسابات الاجتماعية، منها نشاطان خاصان بقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، كما تضم هذه المصفوفة ١٤ سلعة صناعية من جميع السلع التي تشملها، منها سلعتان خاصتان بالمنسوجات والملابس الجاهزة.

أما مصفوفة الاقتصاد المصري، التي جرى تطويرها في إطار برنامج أبحاث مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٣٤] ثم تحديثها في إطار هذه الدراسة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١، بحيث تضم ١٤ نشاطا اقتصاديا؛ وثمانية أنواع من العمالة تختلف من حيث السكن (ريفي أو حضري)، ودرجة الكفاءة (مختص وغير مختص)، والقطاع (خاص أو عام)؛ ونوعين من المستهلكين (ريفي وحضري)؛ وخمسة شركاء تجاريين (الاتحاد الأوروبي، ودول اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والجمهورية العربية السورية، وبقية دول جنوب المتوسط، وبقية دول العالم)؛ والعديد من الحسابات الفرعية الأخرى (الادخار والاستثمار، والضرائب الجمركية، والضرائب غير المباشرة على الإنتاج الصافية من الدعم...)؛ وسبعة أنشطة صناعية من أصل ١٤ نشاطا تحتوي عليها المصفوفة، منها نشاطان خاصان بقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة.

وعلى الرغم من وجود صيغتين من هذه النماذج، الأولى ساكنة والثانية دينامية، ستستعمل الصيغة الساكنة في النموذجين لغرض هذه الدراسة لأنها تقتصر على استشراف الآثار المتوقعة لتوقيع اتفاق التبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على الاقتصاد عموما وقطاع المنسوجات والملابس خصوصا، وليس التدقيق في السبل العملية لتوقيع الاتفاق والجدول الزمني لها. كما إن استعمال هذه الصيغة سيتيح قياس إمكانات استفادة كل من الجمهورية العربية السورية ومصر من هذا الاتفاق لتدعيم قدراتهما التنافسية في السوق الأوروبية ومجابهة الآثار السلبية المتوقعة من تفكيك نظام الحصص التصديرية[٣٥].

---

(٣٣) Chemingui and Dessus, 2004.

(٣٤) Dessus and Suwa, 2001.

(٣٥) مع أن الصيغة المستعملة للنماذج هي الصيغة الساكنة، فهي قادرة على قياس آثار العديد من السياسات التجارية على توزيع الموارد في الأجل الطويل، إذ إن تكاليف عمليات إعادة توزيع العمالة ورأس المال قد أقصيت من النموذج. من جهة أخرى، هذه النماذج غير قادرة على إدماج بعض الانعكاسات الدينامية للسياسات التجارية، وخاصة الإنتاجية، بما أن الموارد الإنتاجية المتوفرة، وكذلك متوسط جدواها الاقتصادية قد جرى تثبيتهما في هذه النماذج الساكنة.

وتستعرض فيما يلي أبرز الخصائص التقنية للنموذجين مع العلم أنه يمكن التعرف على جميع المعادلات الأساسية للنموذجين بالإطلاع على الورقة الخاصة بالموضوع[٣٦].

١- تقنية الإنتاج

جرت نمذجة تقنية الإنتاج بطريقة تأخذ في الاعتبار المراحل المختلفة لاتخاذ القرار لدى المنتج بشأن اختيار عوامل الإنتاج، وذلك بهدف الحد من الكلفة الإجمالية لعملية الإنتاج. ففي مرحلة أولى، تقسم قيمة المنتج إلى جزءين: مدخلات الإنتاج والقيمة المضافة. وفيما يتعلق بمدخلات الإنتاج، يعتبر الطلب على كل واحد منها ثابتا، وذلك بعد تحديد القيمة الإجمالية لجميع هذه المدخلات. وفيما يتعلق بالقيمة المضافة، جرى تقسيمها في مرحلة أولى إلى جزءين: اليد العاملة على أنواعها ورأس المال، ثم جرى تقسيم العمالة إلى أنواع مختلفة حسب ما تحتويه كل مصفوفة. ويشار أخيرا إلى أن مختلف هذه المعادلات المحددة لعملية الإنتاج تعتمد على علاقات من النمط الذي يراعي المرونة الثابتة في الإحلال. كما اعتمد على نسب مؤشرات المرونة استنادا إلى دراسات أخرى وبطريقة تتلاءم جزئيا مع خصائص الاقتصادين السوري والمصري بالرغم من أن هذه المؤشرات قيست في دراسات أخرى يمكن اعتبارها شاملة للعديد من الدول النامية[٣٧].

٢- التجارة الخارجية

تعتبر فرضية اختلاف البضائع باختلاف مصادرها محورية في معالجة التجارة الخارجية للبلدين في النماذج. فقد جرت نمذجة الواردات باستخدام علاقة من نوع المرونة الثابتة في الإحلال تربط البضائع المحلية بالبضائع المستوردة بينما جرت نمذجة الصادرات باستخدام علاقة تراعي المرونة الثابتة في التحويل بين البضائع المحلية الموجهة إلى السوق الداخلية من جهة وتلك الموجهة إلى السوق الخارجية من جهة أخرى. وجرت كذلك نمذجة الواردات والصادرات بطريقة تمكن من أخذ أبرز الشركاء التجاريين لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر في الاعتبار، بالإضافة إلى دمج كل من البلدين في شركاء البلد الآخر، وذلك باستخدام علاقة من نوع المرونة الثابتة في الإحلال. ويتأثر نصيب كل سوق (داخلية أو خارجية) من حيث استهلاك البضائع السورية والمصرية أو كذلك نصيب كل شريك تجاري في تزويد السوقين السورية والمصرية مباشرة بمستوى الأسعار في كل من السوقين. وتتيح مختلف مؤشرات المرونة قياس أثر تغير الأسعار على قرار توجيه الإنتاج الوطني إلى السوق الداخلية أو الخارجية أو كذلك التزود أو عدم التزود من الخارج، بالإضافة إلى تحديد الشريك التجاري الذي سيتمتع بالطلب الإضافي أو سيستوعب الصادرات الإضافية لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر. ويشار إلى أن اختيار مؤشرات المرونة اعتمد على الأدبيات الخاصة بقياس مثل هذه المؤشرات.

٣- تكوين وتوزيع الدخل

تتوزع مداخيل العمالة على القطاع الأسري بينما تتوزع مداخيل رأس المال على مختلف المتدخلين في الاقتصاد (القطاع الأسري، والدولة، وبقية دول العالم) حسب مؤشرات ملكية ثابتة قيست باستعمال

---

(٣٦) Beghin and al, 1996.

(٣٧) لمزيد من المعلومات عن مؤشرات التمطيط يمكن الرجوع إلى المصادر التالية: Burniaux, Nicoletti and Oliveira-Martins ,1992; Konan and Maskus ,1997; Gallaway, McDaniel and Rivera, 2000; Devarajan, GO. And Li, 1999.

مصفوفات الحسابات الاجتماعية). ويجري قياس الطلب النهائي للقطاع الأسري عن طريق تعظيم دالة الاحتياجات مع مراعاة دخل القطاع الأسري ومؤشر أسعار الاستهلاك.

٤- إغلاق النموذج

أدخلت معادلات أخرى عديدة للحصول على نتائج النموذج بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات الخارجية. فالمعادلة الأولى تخص الميزانية العامة للدولة. ويمكن الحصول على المعادلة الخاصة بتحديد عجز الميزانية بصورة خارجية عن طريق تغيير نسبة الضريبة إلى دخل الأسر في وضع كل من الجمهورية العربية السورية ومصر. كما يمكن استخدام ضرائب أخرى لغلق النموذج كالأداء على الأرباح أو غيرها مع الإشارة إلى أن انعكاسات مثل هذا التغيير تبقى محدودة[٣٨]. وتعتمد المعادلة الثانية المستخدمة في غلق النموذج على فرضية أن يتساوى مجموع الاستثمارات مع مجموع الادخار الوطني والذي يشمل الادخار المحلي والخارجي.

دال- آثار إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع المنسوجات والملابس والاقتصاد في البلدين

في هذا الجزء من الدراسة محاولة لتحديد الخطوط العريضة لما يمكن أن تتوقعه الجمهورية العربية السورية ومصر من مكاسب وتكاليف تنجم عن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، وذلك مع أخذ التحديات التجارية العالمية في الاعتبار، وتنعكس على الخصائص الاقتصادية للبلدين، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة التجارية المعتمدة ومزاياها التنافسية القطاعية. ويركز هذا التقييم الكمي على الاقتصاد الكلي عموما وعلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا.

١- آثار تحرير التجارة بين الجمهورية العربية السورية ومصر على الاقتصاد الكلي وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر مع أخذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإلغاء نظام الحصص التصديرية

لمعرفة الآثار الناجمة عن كل تغيير في السياسة الاقتصادية المصرية، كتفكيك الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الآتية من الجمهورية العربية السورية والاتحاد الأوروبي مثلا، يجب قياس حجم التغيير الذي ستدخله هذه السياسة الاقتصادية الجديدة على أبرز مكونات الاقتصاد المصري الكلية والقطاعية مقارنة بسنة الأساس التي استند إلى البيانات الاقتصادية الخاصة بها في بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية، وبالتالي قياس نموذج التوازن لعام ٢٠٠١. وحسبما أشير آنفا في هذه الدراسة، يمثل توقيع اتفاق التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي أبرز تحول شهدته السياسة الاقتصادية المصرية منذ عقود. فالاتحاد الأوروبي يفتح مجالا واسعا للاقتصاد المصري، فالاتحاد سيكون أبرز شريك تجاري لمصر من جهة، وتطبيق الاتفاق سيكون له انعكاسات هامة ومتعددة على الاقتصاد المصري من جهة أخرى، وذلك لتنوع الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي والتي تشمل تقريبا جميع أنواع السلع سواء الاستهلاكية منها أم الاستثمارية. ولهذه الأسباب، تتطرق المحاكاة الأولى إلى قياس وتقييم انعكاسات تفكيك الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية المصرية الآتية من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد المصري عموما، وعلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا؛ وتعنى المحاكاة الثانية بتقييم آثار تفكيك نظام الحصص التصديرية الخاصة بالمنسوجات والملابس الجاهزة على الاقتصاد الكلي المصري من جهة وعلى قطاع

---

(٣٨) Dessus and Suwa, 2001.

المنسوجات والملابس الجاهزة من جهة أخرى؛ والمحاكاة الثالثة تعنى بتقييم آثار إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين مصر والجمهورية العربية السورية على الصعيدين الكلي والقطاعي. وبما أن السيناريوهات الثلاثة المذكورة آنفا لن تطبق منفردة في مصر، فأبرزها هو سيناريو رابع يحاول تقييم انعكاسات تطبيق مجمل هذه السياسات التجارية الجديدة سواء الخاصة بالتكامل الإقليمي للاقتصاد المصري أو بهيكلة الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف على الاقتصاد المصري عموما وعلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا. ولذلك تعتبر المحاكاة الرابعة السيناريو المنطقي الوحيد، وبالتالي يمكن استخدام نتائجه في وضع السياسات الخاصة بتدعيم الأرباح المنتظرة والحد من الخسائر المتوقعة المرتبطة بتطبيق هذه الاتفاقات وما تحتويه من هيكلة للعلاقات التجارية الدولية لمصر. أما السيناريوهات الثلاثة الأخرى، فسيجري تقييم آثارها الفردية لمجرد الإحاطة بها، ولا يمكن بالتالي استخدامها في وضع السياسات التكميلية، لأن تطبيق هذه السياسات يجب أن يكون متزامنا، ولا تطبق كل منها على حدة.

(أ) <u>إنشاء منطقة للتبادل الحر بين مصر والاتحاد الأوروبي</u>

تبرز نتائج المحاكاة الأولى أن اتفاق التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي، الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، سيمكن مصر من تحقيق نمو اقتصادي إضافي ضئيل نسبيا لا يتجاوز ٠,٠٤ في المائة في حين ستشهد كل من الصادرات والواردات الإجمالية المصرية نموا سريعا يناهز ٥,٨ في المائة و٤,٧ في المائة على الترتيب، وذلك مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠١ في غياب اتفاق التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي. وهذا النمو النسبي للصادرات مقارنة بنسبة نمو الواردات سيمكن من تقليص عجز الميزان التجاري المصري بنسبة ٠,٥ في المائة. والجدير بالذكر أن الأفضلية التجارية التي يمنحها الاتفاق للبضائع الصناعية الأوروبية في الأسواق المصرية ستمكن الاتحاد الأوروبي من زيادة صادراته بنسبة تعادل ٣٨,٩ في المائة، وهذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة حصة الاتحاد الأوروبي في السوق المصرية من ٣٨,٨ في المائة إلى ٥١,٥ في المائة. وهذا يدل على تغيير في اتجاه التجارة سيحدثه هذا الاتفاق لصالح الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، ستشهد الواردات المصرية من سائر مناطق العالم تراجعا كبيرا سواء من ناحية القيمة الإجمالية أم من ناحية حصصها في السوق المصرية. فالواردات الآتية من دول اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ستسجل تراجعا بنسبة ١٠,٨ في المائة مقارنة بسنة الأساس، وهذا يعني تراجعا في نصيب تلك الدول من السوق المصرية من ١٩,٥ في المائة إلى ١٦,٦ في المائة فقط؛ والواردات الآتية من سائر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستشهد تراجعا ملموسا مقارنة بسنة الأساس يناهز ٢٢,٥ في المائة، ليتراجع بذلك نصيبها من السوق المصرية من ٢ في المائة إلى ١,٥ في المائة؛ والواردات الآتية من الجمهورية العربية السورية ستتراجع بنسبة ٨,٦ في المائة ليستقر نصيبها من السوق المصرية في حدود ٠,٠٥ في المائة في الحالتين. ونتيجة للصبغة الامتيازية التي أصبحت تتمتع بها المنتجات الأوروبية في السوق المصرية، ستتراجع الواردات المصرية الآتية من سائر دول العالم بنسبة ٢٠ في المائة، فيتراجع بذلك نصيب تلك الدول من السوق المصرية من ٣٩ في المائة إلى ٣٠ في المائة تقريبا.

وفي المقابل سيكون نمو الصادرات المصرية شبه متساو بين مختلف الأسواق الخارجية، بحيث تسجل نموا قدره ٦,٥ في المائة إلى سوق دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، و٦,١ في المائة إلى باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و٥,٦ في المائة إلى السوق الأوروبية، و٥,٥ في المائة إلى الجمهورية العربية السورية. ولن تشهد الأهمية النسبية لمختلف هذه الأسواق بالنسبة للصادرات المصرية تغيرا ملحوظا حيث ستحافظ هذه الأسواق على النسب ذاتها لاستيعاب الصادرات المصرية مقارنة بسنة الأساس. وتبرز هذه النتائج الخاصة بتطور الصادرات المصرية سواء من ناحية القيمة الإجمالية أم من ناحية الأهمية النسبية لمختلف الأسواق العالمية، أن القطاعات الإنتاجية المصرية استفادت من تفكيك

الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الآتية من الاتحاد الأوروبي في تخفيض تكاليفها الإنتاجية، نتيجة لانخفاض أسعار السلع الوسيطة والاستثمارية المستوردة من الاتحاد الأوروبي، لتدعيم قدرتها التنافسية في مختلف الأسواق العالمية وهذا ما يظهره ازدياد الصادرات المصرية باتجاه جميع الأسواق الخارجية.

كما إن انخفاض أسعار السلع الصناعية المستوردة من أوروبا (وهو ما يوضحه انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة ٢,٤ في المائة) في مصر سيؤدى إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للاستهلاك بنسبة ١,٤ في المائة بينما ستنخفض قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢ في المائة، ليجسد بذلك الانخفاض الذي ستشهده الأسعار عند الإنتاج نتيجة لتراجع تكاليف الإنتاج. ومن الانعكاسات السلبية الهامة لهذا الاتفاق، يذكر بالإضافة إلى تغير اتجاه التجارة، الانخفاض المرتقب في موارد الدولة حيث يتوقع أن تنخفض عائدات الضرائب على الواردات بنسبة ٥٧ في المائة، وهذا ما سيؤدي إلى خفض موارد الدولة الإجمالية بنسبة ١٠,٨ في المائة مقارنة بالسنة ذاتها في غياب تطبيق هذا الاتفاق. ويبرز الجدول ٢٠ النتائج الكلية لهذه المحاكاة.

ويمكن اعتبار قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من القطاعات المستفيدة من تطبيق هذا الاتفاق، بحيث ستسجل صادراتها أكبر تحسن بين جميع الصناعات المعملية. وتشير نتائج النموذج إلى أن صادرات منتجات القطن ستسجل زيادة بنسبة ٢,٨ في المائة، وأن صادرات باقي منتجات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ستزداد بنسبة ٣ في المائة. وهذه الزيادة تجسد التطور الذي سيشهده هذا القطاع، نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج من مدخلات وسيطة وسلع استثمارية مستوردة من الاتحاد الأوروبي، وكذلك للتوزيع الأنجع لعوامل الإنتاج، والذي يظهره مؤشر نمو الإنتاج القطاعي الذي سيرتفع بنسبة ٠,٦ في المائة في حالة المنتجات القطنية و٠,٢ في المائة في حالة باقي منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة، وذلك بالرغم من الانخفاض المتوقع في أسعار هذه المنتجات عند الإنتاج نتيجة لتقلص تكاليف الإنتاج، بحيث ستتراجع هذه الأسعار بنسبة ٢ في المائة. والجدير بالذكر أن التطور الذي ستشهده الصادرات المصرية من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة سيشمل جميع الأسواق الخارجية. فصادرات المنتجات القطنية ستنمو بنسبة ٢,٨ في المائة إلى جميع الأسواق الخارجية باستثناء السوق السورية حيث ستبلغ نسبة نمو الصادرات من هذه المنتجات ٣ في المائة، وصادرات باقي منتجات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة إلى جميع الأسواق الخارجية ستنمو بنسب متساوية. وعلى غرار المستوى الكلي للواردات، سيؤدي اتفاق الشراكة الأورو-مصرية إلى زيادة نصيب المنتجات الأوروبية من المنسوجات والملابس الجاهزة في السوق المصرية عبر تغيير اتجاه التجارة الذي سينتج من انخفاض أسعار المنتجات الأوروبية مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. وتشير نتائج النموذج إلى أن الواردات المصرية من المنتجات القطنية من الدول الأوروبية ستنمو بنسبة ٢٨,٩ في المائة ليرتفع بذلك نصيبها من الواردات المصرية الإجمالية من هذه المنتجات من ٠,٤ في المائة إلى ٠,٥ في المائة، وهذا المعدل أقل بكثير من النمو المتوقع في الواردات المصرية من باقي منتجات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، والتي ستزداد قيمتها بنسبة ١٢٨,٥ في المائة ليصبح الاتحاد الأوروبي أول مزود للسوق المصرية بنسبة ٦١,٨ في المائة بعدما كان الثاني بنسبة ٣٢,١ في المائة. وفي المقابل، ستشهد الواردات المصرية من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة تراجعا من جميع الأسواق، وهذا سيؤدي إلى تدهور نصيب هذه الأسواق في تزويد السوق المصرية من هذه السلع (انظر الجدول ٢١).

وشأن كل حالة إعادة هيكلة للسياسات الاقتصادية في الدول النامية التي تتصف بهشاشة نسيجها الصناعي وتعوده على سياسات حمائية قوية، ترتبط النتائج الإيجابية المتوقعة لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ارتباطا وثيقا بإصلاح السياسة الاقتصادية المصرية ومدى قدرتها على التخفيف من الانعكاسات السلبية على بعض القطاعات المتضررة من الانفتاح مثل الصناعات المعدنية ومعظم الصناعات

المعملية الأخرى، والاستفادة من التطور التقني في تطوير صناعات جديدة، ودعم القطاعات ذات القدرة التنافسية سواء في السوق الداخلية أم الخارجية.

(ب) تفكيك نظام الحصص التصديرية

قبل التطرق إلى الانعكاسات المتوقعة لتفكيك نظام الحصص التصديرية على صعيد قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة على تطور هذا القطاع في مصر وعلى اقتصادها الوطني بأسره، لا بد من الإشارة إلى أن أهمية تنفيذ محاكاة لهذا السيناريو لا ترجع إلى توقع استفادة مصر من إزالة هذا النظام، وبالتالي تدعيم صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أبرز الأسواق العالمية (أوروبا وأمريكا الشمالية)، إذ إن مصر لم تتمكن خلال السنوات الماضية من استغلال جميع حصصها التصديرية إلى أبرز الأسواق العالمية، بل لأن إزالة نظام الحصص التصديرية قد يؤثر سلبا على صادرات مصر من هذه المنتجات، وبالتالي على اقتصادها عموما. فالقيود التجارية الحقيقية التي فرضها نظام الحصص التصديرية على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة لم تكن مصدرا لتحديد تجارة جميع الدول النامية من هذه المنتجات إلى أبرز أسواق الدول المتقدمة، بل اقتصرت على كبار مصدري هذه السلع، وخاصة من دول جنوب شرق آسيا كالصين والهند. وعلى ضوء التحليل الذي تضمنه الجزء الخاص بالتحديات الخارجية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من هذه الدراسة، يمكن القول إن هذا النظام أتاح للدول النامية غير المتضررة من هذا النظام الاستفادة من الامتيازات الجانبية العديدة التي أدخلها، والتي من أبرزها قلة المنافسة في أهم الأسواق العالمية، وبالتالي التمتع بعائد إضافي على مستوى الأسعار عند التصدير نتيجة للحماية التي أدخلها هذا النظام. وهكذا سيؤدي تفكيك نظام الحصص التصديرية مباشرة إلى تدعيم القدرة التنافسية في أسواق الدول الغنية، وهذا سيؤدي إلى الضغط على مستوى الأسعار فيها وبالتالي إلى حرمان المصدرين المصريين من العائد الإضافي الذي كانوا يتمتعون به نتيجة لتصدير منتجاتهم إلى هذه الأسواق.

وسيؤدي هذا الانخفاض المرتقب في أسعار الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أسواق الدول المتقدمة إلى تقلص مستوى ربحية هذا القطاع إذا افترض أن أسعار صرف الجنيه مقارنة بعملات هذه الدول لن تتغير. ولقياس آثار تفكيك نظام الحصص التصديرية باستخدام نموذج وطني للتوازن العام، يمكن الاعتماد على أسلوبين مختلفين. يفترض الأسلوب الأول المعتمد في النمذجة أن فقدان الوضع التفضيلي الذي كانت تتمتع به الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في أبرز الأسواق الخارجية سيؤدي إلى تصدير هذه المنتجات في جو أكثر تنافسية، وبالتالي إلى تغيير نسبة مرونة الطلب الأوروبي وطلب دول اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية، ليجسد الوضع الجديد للصادرات المصرية والتي لن تتمتع في المستقبل بأي امتياز في أسواق هذه الدول مقارنة ببضائع الدول الأخرى.

ويعتمد الأسلوب الثاني على نتائج دراسات تقييمية سابقة لنسبة الحماية التي أدخلها نظام الحصص التصديرية على التجارة العالمية للمنسوجات والملابس والتي تناهز ١٠ في المائة كنسبة معادلة لضريبة جمركية. واستنادا إلى هذه الفرضية، سيؤدي تفكيك نظام الحصص التصديرية إلى تراجع أسعار هذه السلع سواء عند التصدير أم الاستيراد، مما يعني حرمان الدول التي لم تكن متضررة من هذا النظام، ومنها الجمهورية العربية السورية ومصر، من نسبة ١٠ في المائة تقريبا من السعر الحالي لهذه المنتجات المصدرة للسوق الأوروبية وأمريكا الشمالية. كما سيؤدي إلى تراجع أسعار استيراد هذه السلع نتيجة للتحرير التجاري المتعدد الأطراف الناتج من تفكيك نظام الحصص التصديرية. ومن المتوقع أن تكون الانعكاسات السلبية لاعتماد الفرضية الثانية أكبر بكثير من النتائج المتوقعة من تطبيق الفرضية الأولى.

ويبين الجدولان ٢٠ و٢١ أن اعتماد الفرضية الأولى في نمذجة تفكيك نظام الحصص التصديرية لن يؤدي إلى خسائر ملموسة سواء على المستوى الكلي أم القطاعي، بل سيؤدي إلى تحسن بسيط في مستوى تغطية الواردات بالصادرات (٠,٥٣ في المائة) نتيجة لتراجع مستوى الواردات (-٠,٠٤ في المائة) ونمو الصادرات (٠,٠٦ في المائة). وسيكون لاستخدام فرضية تراجع أسعار المنسوجات والملابس الجاهزة سواء عند التصدير أم الاستيراد أثر واضح على مستوى الاقتصاد الكلي أو القطاعي المصري. فالناتج المحلي الإجمالي سيتراجع بنسبة ٠,١٤ في المائة بينما ستكون نسبة التراجع أكبر بالنسبة لقيمة الإنتاج المحلي (-٠,٥٩ في المائة) والاستهلاك الخاص (-٠,٤١ في المائة). وسيشهد الميزان التجاري زيادة في مستوى العجز بنسبة ٠,٥٣ في المائة نتيجة لتراجع الصادرات والواردات في الوقت نفسه. أما على مستوى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فتشير نتائج النموذج إلى أن انعكاسات هذه المحاكاة تبدو أوضح وأشد ضررا. فعلى مستوى الصادرات القطاعية، ستشهد المنتجات القطنية وباقي صادرات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة تراجعا قويا مقارنة بسنة الأساس وبنسبة ٥,٤ في المائة و٢٧,٢ في المائة على الترتيب، وذلك نتيجة لتراجع أسعار الصادرات بالعملة المصرية. وعلى مستوى الواردات، ستشهد المنتجات القطنية تراجعا نظرا لتراجع الطلب على السلع الوسيطة من الخيوط والأقمشة القطنية، وذلك نتيجة لتراجع التصدير، وبالتالي الإنتاج، فيما سترتفع الواردات من باقي منتجات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وذلك نتيجة لازدياد القدرة التنافسية لهذه السلع المستوردة مقارنة بالمنتج المحلي ونمو الطلب الداخلي عليها. وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، سيشمل التراجع الصادرات المصرية من المنتجات القطنية إلى جميع الأسواق بنسب متساوية؛ والواردات من المنتجات القطنية من جميع المصادر، بينما سيشمل الارتفاع المرتقب في الواردات المصرية من باقي منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة جميع الأسواق الخارجية بنسب متساوية.

وتبين نتائج المحاكاة الثانية المرتبطة بتفكيك نظام الحصص التصديرية ضخامة التحديات التي سيواجهها قطاع المنسوجات والملابس في مصر، وضرورة أن تتمكن المؤسسات المصرية من تحسين مستوى إنتاجيتها وبالتالي قدرتها التنافسية، حتى تتمكن من الحفاظ على هذا القطاع ومساهمته في الاقتصاد المصري، ولا سيما من حيث التشغيل وجذب العملات الصعبة.

(ج) إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر

توضح المحاكاة الثالثة آثار إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على الاقتصاد المصري في غياب أي اتفاق جديد للتحرير التجاري تطبقه مصر بالرغم من أن إقامة هذه المنطقة سيتزامن بالضرورة مع منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي التي شرع فعليا في تطبيقها منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وكذلك مع التفكيك المرتقب لنظام الحصص التصديرية. وتشير نتائج النموذج إلى أن آثار إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر تبدو ضعيفة جدا من الناحية الكلية. فالناتج المحلي الإجمالي لن يتغير ومعدل نمو الاستهلاك لن يتجاوز ٠,٠٢ في المائة. كما إن مستوى الصادرات والواردات الكلية المصرية لن يشهد إلا نموا طفيفا للغاية، بنسبة ٠,١ في المائة للصادرات و٠,٠٢ في المائة للواردات. أما على مستوى إيرادات الدولة، فلن يتجاوز انخفاضها نسبة ٠,٢ في المائة نتيجة لتراجع الموارد الضريبية على الواردات بنسبة ٠,٧ في المائة والذي سيقتصر على السلع المستوردة من الجمهورية العربية السورية. أما على مستوى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، فينتظر حدوث نمو طفيف جدا في الإنتاج، بمعدل ٠,٠٣ في المائة للمنتجات القطنية و٠,٠١ في المائة لمنتجات القطاع الأخرى. كما إن نمو صادرات هذا القطاع لن يتجاوز ٠,١ في المائة فيما ستنمو وارداته بنسبة ٠,١ في المائة للمنتجات القطنية و٠,٧ في المائة لمنتجات القطاع الأخرى.

ولعل من أبرز النتائج الإيجابية لإنشاء هذه المنطقة تعزيز حضور السلع السورية في السوق المصرية، حيث ينتظر أن تزداد حصة الجمهورية العربية السورية من الواردات المصرية الإجمالية من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة، باستثناء المنتجات القطنية، من ٠,٧ في المائة في سنة الأساس إلى ٣,١ في المائة، وهذا الارتفاع يشكل تعزيزا للتجارة بين البلدين. كما إن تطبيق اتفاق تكامل إقليمي بين الجمهورية العربية السورية ومصر بالتزامن مع الاتفاقات التجارية الأخرى التي شرع في تطبيقها في مصر سيحد من الأثر السلبي للاتفاقات التجارية التفضيلية من ناحية تغيير اتجاه التجارة.

وبالرغم مما توضحه نتائج هذه المحاكاة من أن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر ستكون إيجابية على الأقل على مستوى تدعيم التجارة بين البلدين والحد من تغيير اتجاه التجارة الناجم عن تطبيق اتفاقات تجارية ثنائية أخرى، تشير نتائج النموذج إلى أن هذه الأرباح ستكون ضئيلة للغاية مما يدل على أن التجارة بين الجمهورية العربية السورية ومصر تخضع لقيود أخرى أهم من القيود الجمركية المعتمد عليها في هذه الصيغة من نموذج التوازن العام. وتلك القيود تمثل حاجزا هاما أمام تطور التجارة بين البلدين، ويذكر منها خاصة سياسة منع استيراد بعض السلع، والسياسة النقدية وتمويل التجارة الخارجية، وكلفة المعاملات التجارية، والتي لم يجر قياس آثار إزالتها باستخدام النموذج المصري نظرا لعدم توفر أي تقييم كمي لمدى أهمية العراقيل غير الجمركية في تحديد مستويات التجارة الخارجية المصرية مع بقية دول العالم عموما ومع الجمهورية العربية السورية خصوصا.

وبعكس النموذج المصري، يقدم استخدام النموذج السوري نتائج أكثر شمولية وموضوعية حول انعكاسات إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر، إذ يأخذ في الاعتبار العراقيل الجمركية وغير الجمركية في تحديد مستويات التجارة الخارجية السورية عموما، والتجارة البينية مع مصر. ولهذه الأسباب، يتيح استخدام النموذج السوري تحليلا أدق لانعكاسات إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر.

(د) إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر بالتزامن مع تطبيق منطقة التبادل الحر بين مصر والاتحاد الأوروبي وتفكيك نظام الحصص التصديرية

تفترض هذه المحاكاة الرابعة والأخيرة إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر في موازاة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتفكيك نظام الحصص التصديرية. وكما أشير سابقا، يعتبر هذا السيناريو، من الناحية التطبيقية، الأكثر واقعية. فلا شك في أن التطبيق الفعلي لمنطقة التبادل التجاري الحر المقترحة بين الجمهورية العربية السورية ومصر سيكون في المستقبل مما يعني أنه سيتزامن مع التغيرات الاقتصادية الأخرى التي تشهدها مصر، وقد شرعت فعليا في تطبيق بنود تحرير تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، على أن يبدأ العمل بالتفكيك الكلي لنظام الحصص التصديرية اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وتوضح نتائج هذه المحاكاة أن إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر، بالإضافة إلى الشروع الفعلي في تطبيق منطقة أخرى للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في موازاة تفكيك نظام الحصص التصديرية، سيكون له آثار واضحة على الاقتصاد المصري[٣٩]. فمن الناحية الكلية، تبرز نتائج المحاكاة (انظر الجدول ٢٠) أن نموا طفيفا سيصيب الناتج المحلي (٠,٠٤ في المائة)،

(٣٩) اعتمد في هذا السيناريو على تغير نسبة مرونة الطلب الأوروبي وطلب دول منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا لتصبح لا نهائية، بحيث لا تعود الصادرات المصرية تتمتع بأي أفضلية في هذه الأسواق.

وانخفاضا سيصيب قيمة الإنتاج المحلي (-٠,٢٢ في المائة)، وارتفاعا سيصيب الاستهلاك الخاص (١,٤٣ في المائة)، وذلك نتيجة لتقلص تكاليف الإنتاج واحتدام المنافسة الذي يبرز عبر تراجع مؤشر أسعار الاستهلاك (-٢,١٨ في المائة). وشأن جميع السيناريوهات المرتبطة بتفكيك الرسوم الجمركية، ستشهد موارد الدولة تراجعا هاما بنسبة ١٠.٨٧ في المائة نتيجة لتراجع المداخيل الضريبية على الواردات بنسبة ٥٧,٢٧ في المائة مقارنة بسنة الأساس. ومقارنة بجميع السيناريوهات السابقة، سيسجل عجز الميزان التجاري تقلصا بسيطا (-٠,٥٣ في المائة) نتيجة لنمو نسبي في الصادرات مقارنة بالواردات (٥,٨٤ في المائة مقارنة بنسبة ٤,٧٣ في المائة). وعلى غرار دول الاتحاد الأوروبي، ستستفيد الجمهورية العربية السورية من هذا الاتفاق لتدعيم حضورها في السوق المصرية، بحيث ستزيد صادراتها إلى هذه السوق بنسبة ٤٤,١٢ في المائة ليصبح نصيبها في السوق المصرية ٠,٧ في المائة من مجموع الواردات المصرية بعدما كان لا تتجاوز ٠,٠٥ في المائة في سنة الأساس. أما الاتحاد الأوروبي، فسيستفيد كذلك من هذا الاتفاق في تدعيم مستوى صادراته إلى السوق المصرية والتي ستنمو بنسبة ٣٨,٦٥ في المائة لتبلغ بالتالي حصة الاتحاد من السوق المصرية قرابة ٥١,٤ في المائة بعدما كانت أقل من ٣٩ في المائة.

وتوضح البيانات المتعلقة بنسبة نمو الواردات المصرية من جميع الشركاء التجاريين من جهة، ونسبة نمو الواردات المصرية من الجمهورية العربية السورية والاتحاد الأوروبي على حدة، حجم الأرباح التي ستجنيها كل من الجمهورية العربية السورية والاتحاد الأوروبي، نتيجة لتغير مصادر الاستيراد المصرية، بحيث تتجه إلى هذين الشريكين وعلى حساب بقية دول العالم. كما إن مسار الصادرات الكلية المصرية المتوقع من خلال هذه المحاكاة يبرز أن تنفيذ مجمل هذه التغيرات الاقتصادية لن يحقق نموا ملموسا في مستوى الصادرات المصرية مقارنة بسيناريو الاندماج الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي، إذ إن نمو الصادرات لن يتجاوز نسبة ٠,١ في المائة، وذلك بالنسبة إلى الصادرات المصرية إلى باقي دول العالم.

أما على مستوى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، فستشهد كل من صادرات المنتجات القطنية وباقي منتجات القطاع نموا ملموسا مقارنة بسنة الأساس (٢,٩ في المائة و٣ في المائة على الترتيب) فيما ستشهد واردات المنتجات القطنية تقلصا بنسبة ٢,٣ في المائة نتيجة للتطور الذي سيشهده الإنتاج المحلي (٠,٦٣ في المائة)، ولتراجع الأسعار عند الإنتاج (-١,٤٥ في المائة) والتوريد (-٠,٠٢ في المائة). أما سائر واردات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فستشهد نموا كبيرا (١٩,٢ في المائة) نتيجة لتعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع إثر التراجع المتوقع لأسعار السلع الوسيطة والاستثمارية. ومن النتائج الأخرى المتوقعة من تطبيق هذه السياسات، ستشهد الواردات المصرية الآتية من الاتحاد الأوروبي والجمهورية العربية السورية نموا ملموسا مقارنة بسنة الأساس (انظر الجدول ٢١)، سيعزز الحصص التجارية لهذين الشريكين التجاريين في السوق المصرية على حساب بقية الشركاء التجاريين. أما الصادرات المصرية، فستشهد نموا بنسبة متساوية إلى جميع الأسواق العالمية. ويشار هنا إلى أنه سواء بالنسبة إلى النتائج الكلية أم القطاعية لمختلف السيناريوهات التجارية المطبقة على مصر، لم يؤخذ في الاعتبار التحسن المرتقب في ظروف دخول السلع المصرية للأسواق الأوروبية والسورية، نتيجة لتطبيق اتفاقات التجارة الحرة، مع أن هذه الأفضلية التجارية الجديدة التي ستتمتع بها السلع المصرية في أسواق هذين الشريكين تعتبر من أبرز الفوائد المرجوة من اتفاقات التجارة الحرة.

ويعزى عدم إدماج هذا البعد الهام في النماذج المستخدمة في هذه الدراسة إلى غياب أي تقديرات كمية واضحة عن نسبة هذه الامتيازات التجارية التفضيلية التي ستتمتع بها السلع المصرية في كل من السوقين السورية والأوروبية من جهة، والى الرغبة في تفادي الاعتماد على سيناريوهات غير موثقة من

جهة أخرى. ولذلك، كان القصد من استخدام هذا النموذج تقييم آثار الانفتاح التجاري ومدى تـــأثيره علـــى الاقتصاد الكلي والقطاعي وعلى هيكلة توزيع عناصر الإنتاج.

الجدول ٢٠- نتائج محاكاة سيناريوهات التحرير التجاري في مصر على الاقتصاد الكلي (بالنسبة المئوية للتغير مقارنة بقيمة المؤشر نفسه في سنة الأساس)

	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (أ)	إلغاء نظام الحصص التصديرية - الأسلوب ١ (ب)	إلغاء نظام الحصص التصديرية - الأسلوب ٢	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الجمهورية العربية السورية (ج)	جميع السيناريوهات في الوقت نفسه (أ+ب+ج)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٠,٠٤	٠,٠	-٠,١٤	٠,٠٠	٠,٠٤
الإنتاج الإجمالي	-٠,٢٢	-٠,٠١	-٠,٥٩	-٠,٠١	-٠,٢٢
الاستهلاك الخاص	١,٤١	٠,٠	-٠,٤١	٠,٠٢	١,٤٣
الميزان التجاري	-٠,٥٣	-٠,٥٣	-٠,٥٣	-٠,٥٣	-٠,٥٣
الصادرات الإجمالية	٥,٧٨	٠,٠٦	-٠,٣٨	٠,١٤	٥,٨٤
الواردات الإجمالية	٤,٦٨	-٠,٠٤	-٠,٧٧	٠,٠٢	٤,٧٣
نسبة نمو الواردات المصرية من الشركاء التجاريين					
- الاتحاد الأوروبي	٣٨,٩	-٠,٠٣	-٠,٧٥	-٠,٢٧	٣٨,٦٥
- الجمهورية العربية السورية	-٨,٦	-٠,٠٦	-٠,٢٥	٦٤,١١	٤٤,١٢
- دول أمريكا الشمالية	-١٠,٨	-٠,٠٦	-١,٦٧	-٠,٤٤	-١١,١٥
- بقية الدول العربية	-٢٢,٥	-٠,٠٤	٠,٩٦	-٠,٣٥	-٢٢,٦٥
- بقية دول العالم	-٢٠,٠	-٠,٠٤	-٠,٤٣	-٠,٣٣	-٢٠,١٨
تطور حصص الشركاء التجاريين في السوق المصرية					
- الاتحاد الأوروبي	٥١,٥ (٣٨,٨)	٣٨,٨	٣٨,٨	٣٨,٧	٥١,٤
- الجمهورية العربية السورية	٠,٠٥ (٠,٠٥)	٠,٥	٠,٥	٠,٩	٠,٧
- دول أمريكا الشمالية	١٦,٦ (١٩,٥)	١٩,٥	١٩,٤	١٩,٤	١٦,٦
- بقية الدول العربية	١,٥ (٢)	٢	٢	٢	١,٥
- بقية دول العالم	٣٠ (٣٩)	٣٩,١	٣٩,٢	٣٩,٠	٢٩,٨
نسبة نمو الصادرات المصرية إلى مختلف الشركاء التجاريين					
- الاتحاد الأوروبي	٥,٦	٠,٠٦	-١,٠٥	٠,١٣	٥,٦٤
- الجمهورية العربية السورية	٦	٠,٠٥	٢,٠٧	٠,١٢	٦,٠١
- دول أمريكا الشمالية	٦,٥	٠,٠٨	-١,٨٦	٠,١٧	٦,٦١
- بقية الدول العربية	٦,١	٠,٠٧	١,٠١	٠,١٦	٦,١٢
- بقية دول العالم	٥,٥	٠,٠٥	٠,٨٧	٠,١٣	٥,٦٠
تطور نصيب الشركاء التجاريين من الصادرات المصرية					
- الاتحاد الأوروبي	٤٥,٧ (٤٥,٨)	٤٥,٨	٤٥,٥	٤٥,٨	٤٥,٧
- الجمهورية العربية السورية	٢٣,٧ (٢٣,٧)	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
- دول أمريكا الشمالية	١٥,٥ (١٥,٤)	١٥,٤	١٥,٢	١٥,٤	١٥,٥
- بقية الدول العربية	١١,٥ (١١,٤)	١١,٤	١١,٦	١١,٤	١١,٥
- بقية دول العالم	٢٥ (٢٥)	٢٥,٠	٢٥,٣	٢٥,٠	٢٤,٩
مؤشر الأسعار الاستهلاكية	-٢,١٤	-٠,٠٢	-٠,٨٢	-٠,٠٧	-٢,١٨

المصدر: نتائج النموذج.

ملاحظة: تمثل الأرقام بين قوسين حصص الشركاء التجاريين في السوق المصرية في سنة الأساس.

الجدول ٢١- نتائج محاكاة سيناريوهات التحرير التجاري في مصر على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة (النسبة المئوية للتغير مقارنة بقيمة المؤشر نفسه في سنة الأساس)

	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (أ)	إلغاء نظام الحصص التصديرية - الأسلوب ١ (ب)	إلغاء نظام الحصص التصديرية - الأسلوب ٢	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الجمهورية العربية السورية (ج)	جميع السيناريوهات في الوقت نفسه (أ+ب+ج)
صادرات المنتجات القطنية	٢,٨	-٠,١	-٥,٤	٠,١	٢,٩
صادرات باقي منتجات القطاع	٣,٠	٠,٠	-٢٧,٢	٠,١	٣,٠
واردات المنتجات القطنية	-٢,٢	٠,٠	-١٠,١	-٠,١	-٢,٣
واردات باقي منتجات القطاع	١٨,٩	٠,٠	٢٤,٥	٠,٧	١٩,٢
نمو واردات المنتجات القطنية الآتية من:					
- الاتحاد الأوروبي	٢٨,٩	٠,٠	-١١,١١	٠,٠	٢٨,٨٩
- الجمهورية العربية السورية	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
- دول أمريكا الشمالية	-٢,٣	-٠,٠٣	-١٠,١٠	-٠,١٢	-٢,٤٢
- بقية الدول العربية	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
- بقية دول العالم	٢,٤	٠,٠	-١٠,١٣	٠,٠	-٢,٤
نمو واردات بقية منتجات القطاع الآتية من:					
- الاتحاد الأوروبي	١٢٨,٥	-٠,٠٣	٢٤,٤٦	-١,٢٦	١٢٦,٥٩
- الجمهورية العربية السورية	-٣٣,٠	-٠,١	٢٤,٥	١٦٦,٩	٧٩,٥
- دول أمريكا الشمالية	-٣٣,٠	-٠,٠٣	٢٤,٤٦	-١,٢٦	-٣٣,٥٧
- بقية الدول العربية	-٣٣,٠	-٠,٠٤	٢٤,٤٥	-١,٢٧	-٢٢,٥٨
- بقية دول العالم	-٣٣,٠	-٠,٠٤	٢٤,٤٦	-١,٢٦	-٣٣,٥٧
تطور حصص مختلف الشركاء التجاريين في السوق المصرية من المنتجات القطنية					
- الاتحاد الأوروبي	٠,٥ (٠,٤)	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥
- الجمهورية العربية السورية	٠ (٠)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
- دول أمريكا الشمالية	٩٦,٦ (٩٦,٧)	٩٦,٧	٩٦,٧	٩٦,٧	٩٦,٦
- بقية الدول العربية	٠ (٠)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
- بقية دول العالم	٢,٩ (٣)	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
تطور حصص مختلف الشركاء التجاريين في السوق المصرية من باقي منتجات القطاع					
- الاتحاد الأوروبي	٦١,٨ (٣٢,١)	٣٢.١	٣٢,١	٣١,٥	٦١,١
- الجمهورية العربية السورية	٠,٧ (١,٢)	١,٢	١,٢	٣,١	١,٨
- دول أمريكا الشمالية	٣,١ (٥,٥)	٥,٥	٥,٥	٥,٤	٣,١
- بقية الدول العربية	٤,٢ (٧,٤)	٧,٤	٧,٤	٧,٣	٤,١
- بقية دول العالم	٣٠,٢ (٥٣,٧)	٥٣,٧	٥٣,٧	٥٢,٦	٢٩,٩
نمو صادرات مصر من المنتجات القطنية نحو مختلف الشركاء التجاريين					
- الاتحاد الأوروبي	٢,٨	٠,٠٦	-٥,٣٦	٠,١٤	٢,٨٥
- الجمهورية العربية السورية	٣,٠	٠,٠	-٥,٠	٠,٠	٣,٠
- دول أمريكا الشمالية	٢,٨	٠,٠	-٥,٣٤	٠,٠	٢,٧٧
- بقية الدول العربية	٢,٨	٠,٠٦	-٥,٣٥	٠,١٥	٢,٨٦
- بقية دول العالم	٢.٨	٠,٠٦	-٥,٣٥	٠,١٤	٢,٨٥

الجدول ٢١ (تابع)

	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (أ)	إلغاء نظام الحصص التصديرية - الأسلوب ١ (ب)	إلغاء نظام الحصص التصديرية - الأسلوب ٢	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الجمهورية العربية السورية (ج)	جميع السيناريوهات في الوقت نفسه (أ+ب+ج)
نمو الصادرات المصرية من باقي منتجات القطاع نحو مختلف الشركاء التجاريين					
- الاتحاد الأوروبي	٣,٠	٠,٠٥	-٢٧,١٧	٠,١١	٣,٠٤
- الجمهورية العربية السورية	٣,٠	٠,٠	-٢٧,٢٥	٠,٠	٣,٠
- دول أمريكا الشمالية	٣,٠	٠,٠٥	-٢٧,١٧	٠,١١	٣,٠٤
- بقية الدول العربية	٣,٠	٠,٠٥	-٢٧,١٧	٠,١١	٣,٠٤
- بقية دول العالم	٣,٠	٠,٠٤	-٢٧,١٧	٠,١١	٣,٠٤

المصدر: نتائج النموذج.

ملاحظة: تمثل الأرقام بين قوسين تطور حصص الشركاء التجاريين في السوق المصرية من المنسوجات وباقي منتجات القطاع في سنة الأساس.

٢- آثار تحرير التجارة بين الجمهورية العربية السورية ومصر على الاقتصاد الكلي وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في الجمهورية العربية السورية مع مراعاة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإلغاء نظام الحصص التصديرية

مقارنة بالجزء الخاص بتحليل آثار جميع السيناريوهات التجارية المطروحة على الاقتصاد المصري منفردة في البداية ثم متزامنة فيما بعد، سيقتصر تحليل انعكاسات نفس السيناريوهات على الاقتصاد السوري الكلي والقطاعي على المحاكاة الخاصة بالتطبيق المتزامن لاتفاقي التبادل التجاري الحر مع مصر والاتحاد الأوروبي، وتفكيك نظام الحصص التصديرية، بما أن هذا السيناريو هو الوحيد الذي يطرح فعليا مع أن النموذج الخاص بالاقتصاد السوري سيستخدم في تقييم جميع السيناريوهات منفردة ويمكن الإطلاع على نتائج كل واحد منها في الجدول الخاص.

إنشاء منطقة للتبادل الحر بين مصر والجمهورية العربية السورية بالتزامن مع تطبيق منطقة التبادل الحر بين مصر والاتحاد الأوروبي وتفكيك نظام الحصص التصديرية

تفترض هذه المحاكاة إلغاء جميع التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات الصناعية الآتية من الاتحاد الأوروبي ومن مصر، في موازاة تفكيك نظام الحصص التصديرية الخاص بالمنسوجات والملابس الجاهزة. وتوضح نتائج النموذج أن هذه الهيكلة في السياسة التجارية السورية عبر الاندماج الاقتصادي مع مصر والاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تحقيق نمو إضافي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يناهز ٠,٨٤ في المائة بينما سترتفع القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للبلد (بنسبة ١,٨٨ في المائة بالنسبة إلى الواردات و١,٦٩ في المائة بالنسبة إلى الصادرات)، وذلك نتيجة لتدعيم التجارة البينية مع كل من الاتحاد الأوروبي ومصر. فالصادرات السورية ستزداد بنسبة ٣,٤٣ في المائة إلى الاتحاد الأوروبي، وستنمو بنسبة ٤,٢٢ في المائة إلى مصر، مقارنة بما كانت عليه في غياب تطبيق هذين الاتفاقين. أما فيما يتعلق بالواردات السورية من الاتحاد الأوروبي ومصر، فستنمو بنسبة ١٩,١٠ و٧,٥٨ في المائة على الترتيب. ومع أن تفكيك الرسوم الجمركية على الواردات السورية الآتية من الاتحاد الأوروبي ومصر سيؤدي إلى تحقيق بعض الأرباح الناتجة من تثبيت الاختصاص الإنتاجي للبلد في الأنشطة الاقتصادية التي

تتمتع فيها بقدرة تنافسية مقارنة بشركائها التجاريين. وهذا ما يدل عليه نمو المبادلات التجارية الكلية. فسينجم عن تطبيق هذين الاتفاقين تغيير اتجاه التجارة السورية بما أن الواردات من جميع الشركاء التجاريين الآخرين ستنخفض. والجدير بالذكر أن التحسن المرتقب في سهولة تصدير المنتجات السورية إلى الأسواق المصرية والأوروبية لن يكون ملموسا بما أن نسبة نمو الصادرات السورية إلى هذه الأسواق لا تختلف كثيرا عن متوسط نمو الصادرات السورية إلى جميع دول العالم.

وسيؤدي احتدام الضغوط التنافسية على السوق المحلية السورية إلى ظهور اتجاه تنازلي في أسعار عوامل الإنتاج الأساسية (رأس المال والعمالة)، وخاصة فيما يتعلق برأس المال الذي سيشهد العائد التشغيلي عليه تراجعا بنسبة ٠,٧ في المائة، وبالتالي سيكون النمو المتواضع المرتقب في قيمة الإنتاج المحلي نتيجة مباشرة لتقلص تكاليف الاستثمار وأسعار السلع الوسيطة والاستثمارية المستوردة، وخاصة من الاتحاد الأوروبي ومن مصر في بعض الأحيان. وهذا ما يفسر كذلك نسبة النمو المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وعلى الرغم من استقرار مستوى الرواتب الحقيقية والتراجع الطفيف في عوائد رأس المال، سيشهد مؤشر أسعار الاستهلاك تراجعا بنسبة ١,١ في المائة، نتيجة لتراجع أسعار السلع المستوردة. وهذا ما يمكن أن يقلل من الآثار السلبية لهذه السياسات التجارية على رفاه القطاع العائلي الذي سيلحق به ضرر ملموس على الأقل في الفترة الأولى من تطبيق هذه الاتفاقات، وذلك بسبب تفاقم البطالة المرتقب وتقلص عوائد الاستثمار في بعض القطاعات المحمية، والتي ستشهد تراجعا مع التحرير التجاري.

وستشهد مداخيل الدولة تراجعا طفيفا مقارنة بمصر، وذلك بسبب انخفاض الضرائب الجمركية المفروضة على الواردات السورية، حيث سيناهز التقلص في موارد الدولة ٠,٤٥ في المائة مع أن الانخفاض المرتقب في عوائد الدولة من الضرائب الجمركية سيعادل ٥٥,١ في المائة.

وتوضح النتائج القطاعية أن جميع الأنشطة الاقتصادية ستشهد نموا في مستوى إنتاجها، إلا أن قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة سيكون من أبرز القطاعات الصناعية المستفيدة من تطبيق اتفاقي التبادل التجاري الحر مع مصر والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى بعض قطاعات الخدمات، وخاصة المصارف والنقل، ستستفيد من هيكلة السياسة التجارية السورية. وتظهر نتائج النموذج أيضا أن القطاع الخاص المنتج للمنسوجات والملابس الجاهزة سيحقق نسبة نمو في الإنتاج أعلى بكثير مما سيحققه القطاع العام (١,٤٦ في المائة للقطاع الخاص مقابل ٠,١٧ في المائة للقطاع العام)، وذلك نتيجة لاختلاف مستويات الإنتاجية لصالح القطاع الخاص السوري. ونتيجة للتزايد المرتقب في حجم دور القطاع الخاص في الإنتاج السوري من المنسوجات والملابس الجاهزة على حساب القطاع العام، سيشهد الطلب على العمالة نموا متفاوتا بين القطاعين. فبينما سينمو طلب القطاع الخاص على العمالة بنسبة ١,٣٩ في المائة سيجد القطاع العام نفسه مضطرا للتخلي عن نسبة ٠,٥٣ في المائة من مجموع القوى العاملة التي يستخدمها. ومع النمو النسبي المرتقب في نصيب القطاع الخاص من إنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة في الجمهورية العربية السورية، نتيجة للتحرير التجاري مع الاتحاد الأوروبي ومصر، ستكون نسبة نمو صادرات القطاع الخاص من المنسوجات والملابس الجاهزة شبه مساوية لما سيحققه القطاع العام (٥,٣٥ في المائة للقطاع الخاص و٥,٦٤ في المائة للقطاع العام). وهذا ما يدل على أن القطاع العام السوري سيفقد تدريجيا نصيبه في السوق المحلية السورية لصالح القطاع الخاص لانعدام السهولة في تطوير المنتجات في القطاع العام. وتشير نتائج النموذج إلى أن الطلب المحلي على المنسوجات والملابس الجاهزة التي ينتجها القطاع الخاص سينمو بنسبة ٠,٧٨ في المائة بينما سيتراجع الطلب المحلي على منتجات القطاع العام بنسبة ٠,٢٠ في المائة. ونظرا لتوفر معظم أنواع السلع الوسيطة في الجمهورية العربية السورية من خيوط وأقمشة، سيشمل نمو الواردات

السورية من المنسوجات والملابس الجاهزة السلع الصناعية الاستهلاكية التي يتوقع أن يبلغ معدل نموها ٢٢,٢٢ في المائة مقارنة بمعدل نمو لن تتجاوز ٠.٣٠ في المائة للمواد الأولية والنصف مصنعة.

ومن الواضح أن تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيكون المصدر الرئيسي لأغلب الآثار التي ستصيب الاقتصاد السوري نظرا لأهمية الاتحاد الأوروبي بالنسبة للاقتصاد السوري، وخاصة على مستوى قيمة التجارة بينهما، وكذلك لهيكل التجارة نفسها بما أن الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي تشمل جميع أنواع السلع. إلا أن توقيع اتفاق التبادل التجاري الحر مع مصر سيدعم النتائج الإيجابية المنتظرة، وذلك عن طريق تعزيز التجارة بين الجمهورية العربية السورية ومصر واستغلال المزايا التنافسية لكل منهما في تعزيز صادرات الطرف الآخر إلى السوق الأوروبية وبقية دول العالم. فالجمهورية العربية السورية ستستفيد من تدعيم حضورها في السوق المصرية على مستوى السلع الوسيطة من خيوط وأقمشة نسيجية من مختلف الأنواع، ومصر ستستفيد من الطلب الإضافي على الملابس الجاهزة الذي ستشهده السوق السورية.

ودون التطرق إلى تفاصيل انعكاسات تطبيق جميع السيناريوهات التجارية، سواء المقرر منها أم المقترح، على الاقتصاد السوري عموما، وعلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا، من المهم تناول نتائج تفكيك نظام الحصص التصديرية على الاقتصاد السوري. فحسب نتائج النموذج وباعتماد الأسلوب الذي يفترض تغير مرونة الطلب الأوروبي على الملابس الجاهزة السورية لتصبح لا نهائية، لن يؤثر تفكيك هذا النظام على الاقتصاد السوري عموما، وعلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا، لأن معظم الصادرات السورية إلى السوق الأوروبية تتكون من السلع الوسيطة من خيوط وأقمشة، والتي لا تخضع لقيود تجارية هامة فيما تطغى الملابس الجاهزة على الصادرات السورية إلى بقية دول العالم، وخاصة الدول العربية ودول التكتل الاشتراكي السابق.

الجدول ٢٢- نتائج محاكاة سيناريوهات التحرير التجاري في الجمهورية العربية السورية على الاقتصاد الكلي
(النسبة المئوية للتغير مقارنة بقيمة المؤشر نفسه في سنة الأساس)

	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (أ)	إلغاء نظام الحصص التصديرية (ب)	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع مصر (ج)	جميع السيناريوهات في الوقت نفسه (أ+ب+ج)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٠,٩٣	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,٨٤
الإنتاج الإجمالي	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,٨٨
الاستهلاك الخاص	١,١٣	٠,٠٠	٠,٠٤	٠,٩٨
الميزان التجاري	٠,٤٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٥٦
عائدات الدولة من الضرائب الجمركية	-٥٣,٤٣	٠,٠٠	-١,٩٨	-٥٥,١٠
الصادرات الإجمالية	١,٩١	٠,٠٠	٠,٠٧	١,٦٩
الواردات الإجمالية	٢,١٩	٠,٠٠	٠,١٠	١,٨٨
نسبة نمو الواردات السورية الإجمالية من الشركاء التجاريين				
- مصر	-٥,١٥	٠,٠٠	١٤,٧٥	٧,٥٨
- بقية الدول العربية	-٥,٠٢	٠,٠٠	-٠,٢٨	-٥,٦٤
- الاتحاد الأوروبي	١٩,٧٩	٠,٠٠	-٠,٢٠	١٩,١٠
- الاتحاد السوفياتي السابق	-٤,٢٦	٠,٠٠	-٠,١٩	-٤,٧٤
- تركيا	-٥,١٠	٠,٠٠	-٠,٢١	-٥,٦٥
- بقية دول العالم	-٥,٦٢	٠,٠٠	-٠,١٩	-٦,١٤

الجدول ٢٢ (تابع)

	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (أ)	إلغاء نظام الحصص التصديرية (ب)	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع مصر (ج)	جميع السيناريوهات في الوقت نفسه (أ+ب+ج)
تطور حصص الشركاء التجاريين في السوق السورية				
- مصر	١,٨ (٢)	٢,٠	٢,٠	٢,١
- بقية الدول العربية	٦,٠ (٦,٥)	٦,٥	٦,٥	٦,٠
- الاتحاد الأوروبي	٣٤,٥ (٢٩,٥)	٢٩,٥	٢٩,٥	٣٤,٤
- الاتحاد السوفياتي السابق	١٧,٤ (١٨,٦)	١٨,٦	١٨,٦	١٧,٤
- تركيا	٤,٦ (٤,٩)	٤,٩	٤,٩	٤,٦
- بقية دول العالم	٣٥,٦ (٣٨,٥)	٣٨,٥	٣٨,٥	٣٥,٥
نسبة نمو الصادرات المصرية نحو مختلف الشركاء التجاريين				
- مصر	٢,٨٣	٠,٠٠	٦,٣٥	٤,٢٢
- بقية الدول العربية	٢,٢٥	٠,٠٠	-٠,٠٦	٣,٤٣
- الاتحاد الأوروبي	٢,١٥	٠,٠٠	٠,٠٢	٢,٤٧
- الاتحاد السوفياتي السابق	٢,٩١	٠,٠٠	٠,٠٢	٤,١٦
- تركيا	١,١٢	٠,٠٠	-٠,٠١	١,٥٠
- بقية دول العالم	١,٩٢	٠,٠٠	-٠,٠٦	٢,٩٠
مؤشر أسعار الاستهلاك	-٠,٩٠	٠,٠٠	٠,٠٠	-١,١٠

المصدر: نتائج النموذج.

ملاحظة: تمثل الأرقام بين قوسين حصص الشركاء التجاريين في السوق المصرية في سنة الأساس.

الجدول ٢٣- نتائج محاكاة سيناريوهات التحرير التجاري في الجمهورية العربية السورية على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة (النسبة المئوية للتغير مقارنة بقيمة المؤشر نفسه في سنة الأساس)

	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي	إلغاء نظام الحصص التصديرية - الأسلوب ١ (ب)	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع مصر (ج)	جميع السيناريوهات في الوقت نفسه (أ+ب+ج)
نمو صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة				
- صادرات القطاع العام	٥,٣٣	٠,٠٠	٠,١٣	٥,٣٥
- صادرات القطاع الخاص	٥,٤٢	٠,٠٠	٠,٢٤	٥,٦٤
نمو واردات المنسوجات والملابس الجاهزة				
- واردات المنسوجات الخام والوسيطة	١,٠١	٠,٠٠	٠,٠٢	١,٠٢
- واردات الملابس الجاهزة	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٢,٢٢	٢٢,٢٢
نمو صادرات القطاع العام من المنسوجات والملابس الجاهزة نحو:				
- بقية الدول العربية	٥,٣٥	٠,٠٠	٠,٣٨	٥,٦٥
- الاتحاد الأوروبي	٥,٣٨	٠,٠٠	٠,٤١	٥,٥٩
- الاتحاد السوفياتي السابق	٥,٧٥	٠,٠٠	٠,٤٠	٦,٠٥
- تركيا	٥,٨٨	٠,٠٠	٠,٤٤	٥,٩٨
- بقية دول العالم	٥,٠٤	٠,٠٠	٠,٣٩	٥,٥٦

الجدول ٢٣ (تابع)

	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي	إلغاء نظام الحصص التصديرية – الأسلوب ١ (ب)	إنشاء منطقة للتبادل الحر مع مصر (ج)	جميع السيناريوهات في الوقت نفسه (أ+ب+ج)
نمو صادرات القطاع الخاص من المنسوجات والملابس الجاهزة نحو:				
– بقية الدول العربية	٥,٤١	٠,٠٠	٠,٢٥	٦,٠٩
– الاتحاد الأوروبي	٥,٤٢	٠,٠٠	٠,٢٦	٦,٠٩
– الاتحاد السوفياتي السابق	٥,٣٨	٠,٠٠	٠,٢٧	٦,٠٨
– تركيا	٥,٥٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٥٩
– بقية دول العالم	٥,٤٣	٠,٠٠	٠,٣٠	٦,١٠

المصدر: نتائج النموذج.

خامساً- النتائج والتوصيات

يتوجب على قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة مواجهة تحديات عديدة، سواء في الجمهورية العربية السورية أم في مصر. فعلاوة على الانفتاح التدريجي لسوقي البلدين أمام المنسوجات والملابس الجاهزة الأوروبية في نطاق مشروع الشراكة الأورو-متوسطية والذي شرع في تطبيقه تدريجياً في مصر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ويتوقع أن يبدأ تطبيقه في عام ٢٠٠٥ في الجمهورية العربية السورية، تواجه صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدين خطر فقدان حصصها في الأسواق الخارجية، وخاصة السوق الأوروبية وسوق أمريكا الشمالية، نتيجة لتعدد الاتفاقات الإقليمية للتبادل التجاري الحر التي وقعها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أو هما بصدد التفاوض بشأنها من جهة، ولعمل منظمة التجارة العالمية الهادف إلى تشجيع التحرير التجاري، ولا سيما إخضاع التجارة العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة لقوانينها عن طريق التفكيك التدريجي لنظام الحصص التصديرية.

وطبقاً لما أوضحته الأدبيات الاقتصادية النظرية المتعلقة بإنشاء مناطق للتبادل التجاري الحر من جهة، ولتجارب الدول الأخرى في التكامل الإقليمي من جهة أخرى، تبرز أهمية اندماج دول، كالجمهورية العربية السورية ومصر، مع دول متقدمة أم مع دول نامية أخرى لتعظيم الفوائد المرجوة من التحرير التجاري، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستغلال الأفضل للمزايا التفضيلية عن طريق إعادة توزيع عوامل الإنتاج وتحسين الجدوى المالية والاقتصادية للأنشطة الإنتاجية. وفي هذا الإطار، يتيح الاندماج مع الدول المتقدمة، وخاصة تلك التي تربطها بالجمهورية العربية السورية ومصر علاقات تجارية هامة، كالاتحاد الأوروبي الذي هو أبرز شريك تجاري لهما، الاستفادة من نقل التكنولوجيا بأقل التكاليف عبر تسهيل استيراد السلع الاستثمارية، وكذلك الاستفادة من اتساع الطلب النهائي الذي تتميز به أسواق الدول المتقدمة. ويمثل تعميق الاندماج بين الجمهورية العربية السورية ومصر وسيلة للاستفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة لتعزيز القدرة التنافسية للدولة الأخرى في باقي الأسواق العالمية، ولتسهيل عملية التخصص الاقتصادي في مواجهة نمو القدرة التنافسية، سواء أكان في أسواقها الداخلية أم الخارجية. كما إن إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر، في موازاة انضمامهما إلى مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، الذي يهدف إلى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الدول الأوروبية والدول العربية المتوسطية، سيمكن البلدين من تجنّب خسارة الحصص التجارية لكل منهما في سوق البلد الثاني والتي يتوقع حدوثها، كنتيجة حتمية لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي، والتي ستؤدي إلى تغيير اتجاه التجارة الخارجية لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر لصالح الاتحاد الأوروبي على حساب الدول الأخرى التي أقصيت من مشروع تحرير التجارة في البلدين.

وتبدو النتائج الكمية للنماذج الساكنة للتوازن العام إيجابية، تلك النماذج التي استخدمت لتقييم انعكاسات إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، إضافة إلى تقييم انعكاسات الاندماج الإقليمي بين الجمهورية العربية السورية ومصر على اقتصاد البلدين. إلا أن آثاراً سلبية عديدة ستظهر مع التطبيق الفعلي لتلك المناطق. ومن هذه الآثار تراجع المداخيل الجمركية للبلدين نتيجة لتفكيك الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية والواردات بين البلدين، وارتفاع نسب البطالة وتدهور الوضع الاجتماعي العام، وخاصة في الفترة الأولى من تطبيق اتفاقات التكامل الإقليمي، والتي تعرف بفترة إعادة الهيكلة الاقتصادية، وذلك نتيجة لقلة نسب تأطير العمالة، وخاصة في القطاع العام لإنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة، بالإضافة إلى الفائض في أعداد العمال الذين يشغلهم هذا القطاع في البلدين مقارنة بحاجاته الحقيقية. ولمجابهة هذه الانعكاسات السلبية وتعظيم الأرباح المرجوة من إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر، في ضوء

اتفاقات الشراكة التي وقعها البلدان مع الاتحاد الأوروبي، تبدو الهيكلة الشاملة لاقتصاد البلدين كفيلة بمساعدة اقتصاديهما عموماً، وقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً، على التكيف مع مناخ المنافسة الجديد. كما إن انفتاح السوق الأوروبية أمام منتجات دول أمريكا الجنوبية في نطاق اتفاق التبادل الحر الذي ينتظر توقيعه قريبا بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي، وانفتاح الأسواق العالمية أمام منتجات دول جنوب شرق آسيا اثر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والتفكيك التدريجي لنظام الحصص التصديرية، أمور ستؤجج المنافسة الدولية للبضائع المصرية والسورية من المنسوجات والملابس الجاهزة في الخارج، وتضعف قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من الحاجة الملحة إلى هذه الاستثمارات في تطوير هذا القطاع في البلدين.

وقد أوضحت هذه الدراسة أن مصلحة الجمهورية العربية السورية تقضي بتحسين مستوى الإنتاجية والجدوى في المنسوجات من خيوط وأقمشة، بينما تبدو مصر أكثر قدرة على التخصص في الملابس الجاهزة. وبما أن القطاع العام في البلدين، وبالرغم من أهميته، يعاني من تقادم التقنيات المستعملة وضعف كفاءة العمالة، ستدعو الضرورة إلى وضع برنامج شامل للتأهيل الصناعي، من شأنه أن يساعد جميع مؤسسات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في تجديد استثماراتها الإنتاجية وتنمية مواردها البشرية. ولعل نجاح التجربة التونسية في تحسين القدرات التنافسية للقطاع الصناعي عبر تنفيذ برنامج شامل للتأهيل الاقتصادي يمثل أسطع دليل على أهمية وضع مثل هذه البرامج التي تستدعي تمويلاً محلياً محدوداً.

ولذلك تستدعي مجابهة الانعكاسات السلبية لاتفاقات التكامل الإقليمي سواء بين الجمهورية العربية السورية ومصر أم مع الاتحاد الأوروبي، والتي تعرف بتكاليف تأقلم الاقتصاد مع الوضع التنافسي الجديد، مواكبة التحرير التجاري بعدد من الآليات الاقتصادية المرافقة والتي من أهمها تأهيل الاقتصاد الوطني لمجابهة تحديات تحرير التجارة العالمية، وإيجاد سبل لتعويض الخسائر في الميزانيات العامة نتيجة للتراجع المرتقب في المداخيل الجمركية. ويتيح مشروع الشراكة الأورو-متوسطية الفرصة للبلدين لتأهيل اقتصاديهما بتنمية قدراتهما التنافسية في الأنشطة الإنتاجية المجدية، إذ يتضمن بنداً خاصاً بتأهيل اقتصادات الدول المتوسطية لمجابهة التحرير التجاري. وبما أن قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدين، وخاصة القطاع العام، يعاني من تقادم التقنيات المستعملة، وضعف كفاءة العمالة التي يشغلها، لا بد من وضع برنامج شامل للتأهيل الصناعي يساعد جميع مؤسسات هذا القطاع على تجديد استثماراتها الإنتاجية وتنمية مواردها البشرية، على أن يتكفل صندوق التأهيل الصناعي بتمويل نسبة هامة من تكاليف تجديد المعدات وتدريب العمالة. ويمول هذا الصندوق من منح أجنبية وبعض المصادر المحلية، كتخصيص نسبة معينة من عوائد الخصخصة. والنجاح الذي حققته تونس في تحسين القدرات التنافسية لمؤسساتها الصناعية من خلال برنامج التأهيل يمثل أسطع دليل على أهمية وضع مثل هذا البرنامج.

أما الجانب الثاني من الإصلاح الاقتصادي الذي من المفترض أن يواكب مسيرة التكامل الإقليمي بين الجمهورية العربية السورية ومصر من جهة، ومع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، فيشمل هيكلة النظام الضريبي في البلدين لتعويض الانخفاض المرتقب في الموارد المالية للحكومتين، نتيجة لتراجع المداخيل الناتج من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات. وقد أثبتت تجارب العديد من الدول الأخرى أن تعويض الخسائر الجمركية لا يجب أن يكون باستحداث ضرائب جديدة، ولا سيما ضرائب غير مباشرة، على الأقل في الفترات الأولى من تطبيق برامج التكامل، وذلك لتفادي ارتفاع تكاليف الاستثمار وإعادة توزيع الموارد الإنتاجية. ومع أن الحفاظ على توازن ميزانيتي الجمهورية العربية السورية ومصر يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية المتبعة في البلدين، لتفادي تراجع الخدمات الحكومية ومستوى الاستثمار في البنية الاقتصادية من جهة، وللحد من معدلات التضخم وتكاليف الاستثمار من جهة أخرى،

يتمثل أفضل الأساليب لتعويض النقص المرتقب في الإيرادات الضريبية للبلدين في تحسين نسب تجميع الضرائب المستحقة. كما إن من المهم احتساب الموارد الضريبية الإضافية التي ستجنى من الارتفاع المرتقب للواردات والطلب المحلي (كضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات) في وضع سياسات التعويض الضريبي، إذ إن معظم الدراسات المتعلقة بتقييم آثار تفكيك الرسوم الجمركية على الإيرادات الضريبية لا تأخذ في الاعتبار المداخيل الإضافية الأخرى التي ستنجم عن تزايد الواردات. وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات إلى أن احتساب تطور الإيرادات الضريبية الأخرى المطبقة على السلع والأنشطة الاقتصادية في تحديد التقلص الصافي في الإيرادات الضريبية للدول نتيجة للتحرير التجاري سيمكن من تقليص نسب التراجع المتوقعة إلى مستويات محدودة يمكن تعويضها بسهولة دون الحاجة إلى تدعيم الضغط الضريبي في البلد.

وكما أشير سابقا يرتبط مصير قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في كل من الجمهورية العربية السورية ومصر، في ضوء اتفاق التحرير التجاري بينهما، والتحولات الإقليمية والعالمية الأخرى، بمدى استعداد البلدين لتطبيق برنامج إصلاح هيكلي على هذا القطاع، وخاصة من حيث تقليص العمالة في الوحدات الإنتاجية الحكومية التي تعاني من ضعف في القدرة التنافسية والجدوى المالية والاقتصادية من جهة، والتخلص من الأنشطة غير القادرة على المنافسة الخارجية من جهة أخرى. وإزاء معدلات البطالة المرتفعة التي تعاني منها كل من الجمهورية العربية السورية ومصر، سيؤدي تطبيق أي برنامج إصلاحي إلى تردي الأوضاع الاجتماعية لشريحة واسعة من سكان البلدين هما في غنى عنه. ولذلك يبدو تطبيق برنامج تشغيلي متزامن مع إصلاح الخلل في الهيكل الإنتاجي لبعض قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدين كفيلا بامتصاص الزيادة المرتقبة في معدلات البطالة خلال الفترة الأولى من تطبيق التحرير التجاري. فبالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية، حيث يبدو قطاع المنسوجات أكثر قدرة على مقاومة المنافسة الخارجية لما يتسم به من مزايا تفضيلية، سيؤدي تعزيز القدرات التنافسية لهذا القطاع عن طريق تقليص تكاليف الإنتاج، وزيادة الجدوى عن طريق تطوير الاستثمار وتحسين كفاءة العمال في المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح إلى خلق فرص عمل جديدة استجابة لزيادة الطلب المحلي والخارجي. ومن هنا تبرز أهمية وضع برنامج حكومي لتأطير العمالة السورية سواء لإعادة إدماجها في نفس القطاع أم تنمية قدراتها في ميادين أخرى. كما إن تشجيع القطاع الخاص يمكن أن يمثل فرصة أخرى لامتصاص القوى العاملة المسرحة في المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح أو كذلك لخلق مصادر عمل جديدة للعاطلين عن العمل أو للوافدين الجدد إلى سوق العمل. وقد أبرزت تجارب العديد من دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، إذ تتميز بسرعة تكيفها مع التغيرات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتغير الطلب وسرعة توفير المنتجات المطلوبة بعكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بصعوبة التكيف مع التغيرات الخارجية، نظراً لضخامة حجم الاستثمار فيها وصعوبة إدخال التغييرات على سلاسلها الإنتاجية. وفي هذا السياق، تبرز ضرورة تطوير الجهاز المصرفي في البلد وإنشاء مؤسسات تمويلية تتأقلم وظروف المشاريع الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بالمصادر الذاتية للتمويل، ومعدلات الفائدة، وآجال التسديد. كما إن استحداث مؤسسات حكومية تتميز بكفاءة خدماتها، من حيث الاحاطة بالمشاريع الجديدة في كل مراحل الإنتاج والتوزيع (مرصد للتنافسية، مراكز تشجيع الصادرات، مؤسسات ضمان التجارة الخارجية...)، يعتبر من أبرز شروط تحقيق نقلة ناجحة للاقتصاد السوري من اقتصاد محمي يهيمن عليه القطاع العام إلى اقتصاد تنافسي يعتمد على القدرات الإبداعية للقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمصر، حيث تبرز أهمية التخصص في إنتاج الملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية، وضعت، فعلاً، معظم البرامج الكفيلة بمواكبة عمليات إصلاح قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً، وجميع الأنشطة الصناعية عموماً، وذلك منذ الشروع في المفاوضات المتعلقة بإقامة منطقة للتبادل التجاري

الحر مع الاتحاد الأوروبي. إلا أن الجدوى المتوقعة من تلك البرامج لم تتحقق. فالنظام المصرفي ما زال تقليديا، وخاضعاً لهيمنة القطاع العام، وهو يميل إلى تجنب المخاطرة وتطبيق معدلات فائدة مرتفعة جداً، وهذا يثني القطاع الخاص عن الاضطلاع بدوره الفعلي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتشغيل. وبما أن اعتماد برنامج للتأهيل الصناعي في مصر يرتبط بقدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات الاجتماعية، والتي تعتبر أكثر حدة مما هي عليه في الجمهورية العربية السورية (يستوعب قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر قرابة مليون عامل)، تعتبر إعادة تقييم مردودية جميع المؤسسات المساندة لتأهيل القطاع الصناعي المصري وتشجيع القطاع الخاص (من مصارف ومراصد ومؤسسات تدريب...) أساسية لتحديد وتنفيذ برنامج شامل لإصلاح قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر بالرغم من أهمية الشروع الفوري في وضع وتطبيق مثل هذا البرنامج. ومع أن تحسين القدرة التنافسية للصناعات المصرية التي تتمتع بمزايا تفضيلية سيؤدي تلقائيا في الأجلين المتوسط والطويل إلى تطوير هذه القطاعات، وبالتالي إلى خلق موارد عمل أخرى، يمكن تبرير التخوف من الانعكاسات الاجتماعية لاتفاقات التجارة الحرة في الأجل القصير فقط. واعتماد برامج للإصلاح الصناعي يشكل الفرصة الوحيدة لتخفيف الأضرار في الأجلين القصير والمتوسط وتثبيت الأرباح في الأجلين المتوسط والطويل. فهذه البرامج تهدف إلى مرافقة القطاعات والمؤسسات المتضررة من الانفتاح الاقتصادي من خلال مساعدتها في عملية التأهيل والإصلاح لمجابهة انعكاسات تحرير التجارة العالمية، عوض أن تلقى نفسها معزولة ومهددة بالإفلاس وهو ما يمكن أن يؤدي إلى صدمات اجتماعية أقوى بكثير مما كان يتوقع.

وإذ تظهر أهمية العمل على مرافقة التكامل الإقليمي بين كل من الجمهورية العربية السورية ومصر من جهة، وبينهما وبين الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، بسياسات تكميلية للحد من الأضرار التي قد يحدثها التحرير التجاري على اقتصاد البلدين عموماً، وعلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصاً. ومن هذه السياسات اعتماد برنامج لتأهيل الصناعات الوطنية وتشجيع الاستثمار، فمن المهم التذكير بأن تحرير التجارة في كل من الجمهورية العربية السورية ومصر سيؤدي إلى خلق دينامية جديدة في اقتصاد البلدين، تأتي نتيجة لتراجع أسعار السلع الوسيطة والاستثمارية، ما يعزز القدرة التنافسية لصناعات البلدين في الأسواق العالمية. ويبرز دور تحرير التجارة بين الجمهورية العربية السورية ومصر في ظل تطبيق اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الحد من إمكانية خسارة الحصص التجارية لكل منهما في سوق البلد الآخر، نتيجة لتغيير اتجاه التجارة لصالح الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى خلق تجارة جديدة سواء مع الاتحاد الأوروبي أم فيما بينهما من خلال استفادة كل من الجمهورية العربية السورية ومصر من المزايا التفضيلية للبلد الآخر في تدعيم قدراتهما التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

المرفق الأول

مشروع الشراكة الأورو-متوسطية وبنود اتفاقي إقامة منطقتين للتبادل الحر بين مصر والجمهورية العربية السورية من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى

من أبرز أهداف مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الدول المطلة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠. وإلى حين كتابة هذا التقرير، كانت جميع الدول العربية المتوسطية قد وقعت على اتفاقات إنشاء منطقة للتبادل الحر بينها وبين الاتحاد الأوروبي باستثناء الجماهيرية العربية الليبية. وتونس هي أول بلد يوقع هذا الاتفاق ويشرع في تطبيقه الفعلي في آذار/مارس ١٩٩٨، فيما تعتبر مصر آخر بلد شرع في التطبيق الفعلي في أول حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وذلك بعد اعتماد هذا الاتفاق في برلمانات جميع الدول. وتعتبر الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية البلدين الوحيدين اللذين لم يطبقا بعد هذا الاتفاق بالرغم من توقيعه بالأحرف الأولى بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية وينتظر تطبيقه مباشرة بعد اعتماده من جميع الدول الأوروبية (من المتوقع الشروع في تطبيقه في عام ٢٠٠٥). وأقصيت الجماهيرية العربية الليبية من هذا المشروع ولكن ينتظر انضمامها إليه في الأعوام القليلة المقبلة. وتهدف الاتفاقات التجارية المختلفة للتبادل الحر في نطاق المرحلة الأولى من الشراكة الأورو-متوسطية إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المبادلات التجارية الثنائية من المواد الصناعية.

ويختلف تطبيق هذه الاتفاقات، بمختلف أبعادها، بين دولة وأخرى. وتعتبر المفوضية الأوروبية التقدم المحرز بطيئا مقارنة بالرزنامة الأولية التي وضعت عند إطلاق مشروع الشراكة في عام ١٩٩٥ والتي كانت تهدف إلى إقامة منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية بحلول ٢٠١٠. ومع أن جميع الدول العربية المنضمة إلى هذا المشروع قد اعتمدت برامج هيكلية للإصلاح الاقتصادي بهدف تحرير اقتصاداتها والعمل التدريجي على إزالة العراقيل أمام المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تبقى هذه البرامج الإصلاحية بطيئة وغير مطابقة كليا للتعهدات. فإدخال القيمة الجمركية الدنيا على الواردات التونسية من المواد الصناعية، مثلا، أدت إلى رفع نسب التعريفات الجمركية على نحو لا يتماشى والقيمة الفعلية للواردات ولا التعريفات الجمركية المضبوطة في مختلف الاتفاقات التجارية التي وقعتها تونس. كما إن تعويض الخسائر الضريبية الناجمة عن تفكيك الرسوم الجمركية بإدخال ضرائب أخرى أدى إلى الحد من انعكاسات التحرير التجاري على الاقتصادات المتوسطية، وخاصة الانخفاض المرتقب لأسعار المواد الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي، ولا سيما السلع الوسيطة والاستثمارية منها. وبالرغم من هذه النقائص، يتيح مشروع الشراكة الأورو-متوسطية للدول العربية المنخرطة فيه فرصة لتحقيق نمو اقتصادي إضافي بقدر ما يشكل تهديدا لبعض الصناعات الوطنية. فانخراط الدول العربية في شراكة مع الدول الأوروبية المتقدمة قد يمكنها من ترسيخ سياسات اقتصادية جديدة والتغلب على المصاعب الناجمة عن الانتقال من اقتصاد مغلق وموجه إلى اقتصاد حر ومفتوح على العالم. وهذا الانتقال يتطلب من هذه الدول السيطرة على التضخم، وتحسين البنية الأساسية، وإصلاح الأسواق الداخلية، وإصلاح الأنظمة الضريبية، وخاصة الجمركية منها. وهذه الخطوات هي بمثابة شروط أساسية لكسب رهان النمو والمنافسة بالرغم من صعوبة تحقيق ذلك في دول ذات تقاليد حمائية شأن الدول العربية المتوسطية.

ويركز اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية على مبدأ المعاملة بالمثل بما أن هذا المشروع يهدف إلى التفكيك الكلي للرسوم الجمركية المفروضة على جميع السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي والمتوسطي. وقد جرى تقسيم المنتجات الصناعية إلى مجموعات مختلفة حسب درجة حساسيتها أمام المنافسة الأوروبية، بحيث يكون تفكيك الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي سريعا في حالة المنتجات التي ليس لها مثيل في الدول العربية وبطيئا في حالة المنتجات المنافسة للصناعات المحلية. وفيما يلي أبرز بنود الاتفاقات التي وقعتها كل من مصر والجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية الصناعية مع التركيز على المنسوجات والملابس الجاهزة.

ألف- آلية إقامة منطقة التبادل الحر الأورو-مصرية عموما وتحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا

مع أن اتفاق الشراكة الأورو-مصرية دخل حيز التنفيذ القانوني في أول حزيران/يونيو ٢٠٠٤، لم يبدأ تطبيق الجانب المتعلق بتحرير التجارة قبل الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ومنذ تطبيق الجانب التجاري من هذا الاتفاق، أصبح بإمكان السلع الصناعية المصرية أن تدخل السوق الأوروبية بحرية ومن غير الخضوع لأي قيود جمركية وكمية. أما فيما يتعلق بالصادرات الأوروبية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى السوق المصرية، وضع الاتفاق جدولا زمنيا لإلغاء

التعريفات الجمركية المفروضة عليها ابتداء من أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كما حدد الاتفاق الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موعدا أقصى للسماح للمنسوجات والملابس الجاهزة الأوروبية المنشأ بأن تدخل السوق المصرية بدون فرض أي حماية جمركية عليها. وتحقيقا لذلك، حدد الاتفاق نسبة ٥ في المائة لتفكيك التعريفات الجمركية في العامين الأول والثاني من تطبيق الاتفاق (٢٠٠٩ و٢٠١٠)، ثم نسبة ١٥ في المائة لإلغاء التعريفات في الأعوام التالية المتبقية من تطبيق الاتفاق. إلا أن الاتفاق يستثني بعض السلع التي تعتبر صناعية، ولكنها تصنف حسب بنود الاتفاق في خانة المنتجات الزراعية والتي لن يشملها أي تخفيض جمركي، إلا ما سيحدد لاحقا في ضوء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حول تحرير التجارة العالمية بالسلع الزراعية. ومن هذه السلع، مثلا، الحرير الخام والمنظف والصوف والشعر الحيواني.

باء- آلية إقامة منطقة التبادل الحر الأورو-سورية عموما وتحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة خصوصا

عملا بالبنود الأولية للاتفاق، تفكك الجمهورية العربية السورية كامل التعريفات الجمركية المفروضة على وارداتها الصناعية الآتية من الاتحاد الأوروبي في غضون فترة اثنتي عشرة عاما، تبدأ من دخول الاتفاق حيز التطبيق الفعلي، وذلك بنسب متفاوتة تتوقف على نسب الحماية الجمركية المطبقة حاليا على السلع المستوردة. فحيث لا تتجاوز التعريفة الجمركية المفروضة ٣,٥ في المائة تلغى مباشرة ودفعة واحدة عند تطبيق الاتفاق، وحيث تتراوح بين ٣,٥ و٧ في المائة تفكك تدريجيا خلال فترة ثلاثة أعوام. ويستغرق تفكيك التعريفات الجمركية فترة ستة أعوام في حال كانت تتراوح بين ٧ و١٤ في المائة، وتسعة أعوام في حال كانت التعريفة تتراوح بين ١٤,٥ و٢٥ في المائة، وفترة ١٢ عاما في حالة السلع المحمية بتعريفات تتراوح بين ٢٥ و٥٠ في المائة. وسيصار إلى تخفيض التعريفات الجمركية التي تتجاوز نسبها ٥٠ في المائة إلى ما دون ٥٠ في المائة مباشرة عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ، على ألا يشمل هذا الإجراء السيارات التي حدد نظام تفكيك خاص بها. ووفقا لهذا الاتفاق، ستفرض ضريبة جمركية تعادل ٥٠ في المائة على السلع الصناعية التي كان يمنع تصديرها في الجمهورية العربية السورية لأسباب تتعلق بالحماية، وذلك مباشرة عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وشأن جميع اتفاقات التجارة الحرة الأخرى، الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية، يتيح اتفاق الشراكة الأورو-سورية للسلع الصناعية السورية حرية الدخول إلى السوق الأوروبية مباشرة عند الشروع في تطبيق الاتفاق بدون إخضاعها لأي قيود جمركية أو كمية.

المرفق الثاني

التصنيف المفصل لكامل منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة المعتمد في هذه الدراسة حسب تصنيف الأمم المتحدة الموحد للتجارة الدولية (التنقيح ٣)

الباب ٢- مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود.

القسم ٢٦- ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف غير الممشط وغيره من الصوف الممشط) وفضلاتها (غير المصنوعة على شكل غزل أو نسيج).

٢٦١- حرير.

٢٦٣- قطن.

٢٦٤- جوت وغيره من الألياف اللحائية النسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، خام أو مجهزة ولكن غير مغزولة، نسائل وفضلات هذه الألياف (بما في ذلك فضلات الغزل والمواد المعالجة).

٢٦٥- ألياف نسيجية نباتية (غير القطن والجوت)، خام أو مجهزة ولكن غير مغزولة (وفضلات هذه الألياف).

٢٦٦- ألياف تركيبية صالحة للغزل.

٢٦٧- ألياف أخرى اصطناعية صالحة للغزل، وفضلات ألياف اصطناعية.

٢٦٨- صوف وغيره من الشعر الحيواني (بما فيه كرات الصوف الممشط).

٢٦٩- أسيال وغيرها من الأصناف النسيجية البالية، خرق.

الباب ٦- سلع مصنوعة ومصنفة أساسا حسب المادة.

القسم ٦٥- خيوط نسيجية، ونسج، وأصناف جاهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها.

٦٥١- خيوط نسيجية.

٦٥٢- أقمشة قطنية، منسوجة (لا تشمل الشرائط أو النسج الخاصة).

٦٥٣- أقمشة منسوجة من مواد نسيجية اصطناعية (لا تشمل الأقمشة أو الأقمشة الخاصة).

٦٥٤- أقمشة نسيجية أخرى منسوجة.

٦٥٥- مصنرات (ترويكو أو كروشيه) (بما في ذلك الصنرات ذات الشكل الأنبوبي، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، والأقمشة القطيفية (المخملة)، والأقمشة التي تحتاج إلى عمليات أخرى)، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.

٦٥٦- تول، وستان (دنتلا)، وشرائط، وعقادة ، وأصناف أخرى صغيرة.

٦٥٧- أصناف خيوط خاصة، ونسج خاصة، ومنتجات متصلة بها.

٦٥٨- أصناف جاهزة كليا وأساسا من مواد نسيجية، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.

٦٥٩- أغطية أرضيات، إلى آخره.

المراجع العربية

محمد صباغ شرباتي، "الصناعات النسيجية: الواقع والآفاق"؛ ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠١.

سمير رمان، "الصناعات النسيجية: الواقع والآفاق". ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠١.

الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢، دمشق، ٢٠٠٢.

موقع صندوق النقد العربي على الانترنت: www.amf.org.ae.

موقع البنك المركزي المصري على الانترنت: www.cbe.org.eg.

سميحة فوزي وندى مسعود، "مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية"؛ ورقة عمل رقم ٧٦، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

الجمهورية العربية السورية، وزارة المالية، "الجدول المفصل للنظام الموحد للضرائب على الواردات في سوريا"، دمشق، ٢٠٠١.

المراجع الإنكليزية

Chemingui, M.A. and S. Dessus. "Assessing non-tariff barriers in Syria". Mimeo, the World Bank, August 2004.

Chemingui, M.A., M. Lahouel et G. Boulila. "La competitivité industrielle tunisienne: cas du secteur textiles et habillement et du secteur agro-alimentaire"; Draft Report submitted to the National Center for Foreign Trade, Rabat, 2004.

Dessus, S. and A. Suwa. *Regional integration and internal reforms in the Mediterranean area.* Paris, Development Centre Studies, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2000.

Diao, X. and A. Somwaru (2000). An inquiry on general equilibrium effects of MERCOSUR – an intertemporal world model. *Journal of Policy Modeling*. New York, vol. 22, No. 5, pp. 557-588, September 2000.

Esteradeordal, A., J. Goto and P. Saez. The new regionalism in the Americas: the case of MERCOSUR. *Journal of Economic Integration*. vol. 16, No. 2, pp. 180-202, June 2001.

European Commission. Textile and clothing data. For press conference. Direction of Trade, mimeo, 24 October 2003.

Ianchovichina, E., W. Martin and E. Fukase. Comparative study of trade liberalisation regimes: the case of China's accession to the WTO; paper presented at the Third Annual Conference on Global Economic Analysis. Melbourne, Australia, 27-30 June 2000.

Nagarajan, N. MERCOSUR and trade diversion: what do the import figures tell us? Economic Papers. Brussels, European Commission, No. 129, 1998.

Nashashibi, K. Fiscal revenues in South Mediterranean Arab countries: vulnerabilities and growth potential. IMF Working Paper (02/67). Washington, International Monetary Fund, 2002.

Shams, R. Regional integration in developing countries: some lessons based on case studies. HWWA Discussion Paper (251). Hamburg, Hamburg Institute of International Economics, 2003.

Venables, A. Regional integration agreements: a force for convergence or divergence. World Bank Working Paper (2260). Washington D.C., World Bank, 1999.

World Bank. Syria trade and logistics analyses as part of investment climate assessment: integrating with global markets – trade competitiveness and logistics analyses. Initial Report. 2003.

World Bank. World development indicators, 2004, Washington D.C., 2004.

Yeats, A. Does MERCOSUR's trade performance raise concerns about the effects of regional trade arrangements? The World Bank Policy Research Working Paper (1729). Washington D.C., World Bank, 1997.

Zarrouk, J. 2003. A survey of barriers to trade and investment in Arab countries. In A. Galal and B. Hoekman (eds.). Arab Economic Integration Between Hope and Reality. Brookings Institution.